

الموضوعية في البحث الاجتماعي

دراسة الخلاف بين بعض المدارس الاجتماعية حول المنهج والموضوع

رسالة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

اعداد

الطالب عبد الله أحمد الصايغ

اشراف

الأستاذ الدكتور غانم هنا

دمشق ١٩٨٣

الموضوعية في البحث الاجتماعي

٤

دراسة الخلاف

بين

بعض المدارس الاجتماعية حول المنهج والموضوع

رسالة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

اعداد

الطالب عبدالله أحمد الصايغ

اشراف

الأستاذ الدكتور غانم هنا

دمشق ١٩٨٣

الاهـــــــداء

الى عيـــدة علـــي جبـّـل ــ الزوجة الوفية ــ في المرحلـــة الثانية من العمـــر

عبدالله

كلمة شكر

أشكر أساتذتي الكرام ، وأصدقائي الأوفياء ، وكل من مدّ لي يد العون العلمي والأخلاقي لانجاز هذه الرسالة وأخص بهذا الشكر ، الخبير الأعظم والفاتح المفهم الأستاذ المشرف الدكتور غانم هنا .

المقدمـــــــة

يتكرر السؤال حول " علمية " علم الاجتماع على ألسنة جميع مفكري ومبدعـــي المدارس الاجتماعية المعاصرة في اطار التساؤل حول " موضوع " و " منهـج " و " منطق " العلوم الاجتماعية عامة • وقد طرح السؤال هذا حول موضوعية البحـــث الاجتماعي في ثلاثية تضم بدورها الباحث والمنهج والموضـوع •

واتجه البحث بادئ ذي بدء نحو تحديد الفواصل والفروق بين العلـــــوم الطبيعية والعلوم المسماة انسانية ثم ضيق ميدان السؤال في مرحلة لاحقة حول موضوع السوسيولوجيا في منظومة العلوم الاجتماعية ، كالتاريخ والفلسفة وعلم النفس والاقتصـاد والسياسة • وجاءت تحديدات " الفواصل " غزيرة تدقق في موضوعية موضوع ومنهـــج الدراسة الاجتماعية وقد صدرت من أنصار علم الاجتماع الامبيريقي خاصة وهم يريـــدون اقامة علم اجتماع على نسق العلوم كالبيولوجيا أو الفيزياء لذا انكبوا على مناهج هـــذه العلوم ومحصوا درجة موضوعية دراستها ووسائل بحثها واطارها المرجعي • من جهـة أخرى تساءل علماء اجتماع آخرون عن حقيقة علمهم : أيكون " خادما " للتاريـــخ أو تاريخا • أما من أراد اثبات منطق سوسيولوجي فقد هرع الى الحجة الفلسفية في حين شدد آخرون على استقلالية علم الاجتماع من علم النفس (دركايم) أو الاقتصاد (باريتو) أو السياسة مصرين على التفرقة بين دراسة المجتمع من جهة وباقي مواضيع البحث من جهة أخرى •

تبدو مشكلة الحدود بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى زائفة ـ مختلقة ـ فـــي نظر بعضهم فقد أوجدت هذه الفروق تحديدات أكاديمية قلما تمس حقيقة العلم وهذا مانراه في بدايات تاريخ السوسيولوجيا في العصور الحديثة ، حينما أعلن اوغســـت كونت أنها " علم العلم " وقد تبعه في ذلك حازما أو مترددا من رأى موضوع هـــذا العلم في كلية الموجود أي دراسة تداخل وتفاعل وجود الانسان والمجتمعات دون فواصل مثل الفرد فيبر واتباعه وبقيت الخطوط العريضة لهذا المطلب عند بارســـونز وهابس البرت في حين قال آخرون ان علم الاجتماع هو رديف الفلسفة الاجتماعية وهـــذا ماذهب اليه ديلتاي وسوركين ورستو من المعاصرين •

وظهرت نزعة جديدة اتجهت اتجاها وسيطا بين الاتجاهين المذكورين ودعت الى علم اجتماع يكون " تحليلا مدركا " للواقع كما قال ماكس فيبر والادراك لديه هـــو الربط بين دراسة الوثائق الواقعية والعوامل السببية بتطلعات فلسفية وبذلك تتوفـــر

خاصتان على الاقل لشرح أو فهم مايتناوله بالتحليل العلمي والتفسير العقلي وان منهج هذه الطريقة يتوسط مابين النظرية والواقع الاجتماعي بحيث يتمكن الباحث الاجتماعي من فهم شامل للحقيقة الاجتماعية والمجتمعات ويقترب هذا المنطلق اقترابا شديدا من كتابة ودراسة تاريخ الدول والحضارات •

وأدى الجدال في النصف الثاني من القرن العشرين الى موقفين متعارضين في الدراسات الاجتماعية الموقف الاول وفحواه نظرية تريد علم الاجتماع كنظرية نقدية للمجتمع تعود الى فهم جديد للماركسية وفي اعتقاد هذه المدرسة أن كارل ماركس قد أفاد بما كتبه معرفة كلية المجتمع في جدليته الداخلية وقد نحى هذا المنحى كل من جورج لوكاتش وارنست بلوخ وأعضاء ماسمي بمدرسة فرانكفورت وأشهرهم تيودور ادرنو ويورغن هابرماس في ألمانيا ولوسيان غولدمان في فرنسا • أما الاتجاه الثاني فيتمثل في اتباع علم الاجتماع التجريبي الذين يحاولون نقل طرق ومناهج العلوم الطبيعية الى علم الاجتماع بغية الوصول الى موضوعيته في المعرفة وطرق البحث •

ان جوهر الخلاف بين الاتجاهين المعاصرين هو مايسمى " الوضعية " والكلمة بتسميتها الاجتماعية المحددة (POSITIVISME) هي من وضع أوغست كونت غير أنها في معناها المعاصر الدقيق رفيقة نهاية القرن التاسع عشر حين أصبحت " الوقائع الوضعية " أي ماتدركه الحواس، هو المرجع الاساسي والوحيد لحقيقة العلم وحقيقة المعرفة • الا أن مايعرف اليوم باسم " الوضعية الجديدة " (وأهم ممثل لهذا الاتجاه اليوم هو كارل بوبر) لا تعتمد هذه النظرية بل تقول بطرق متعددة الى المعرفة ، وفي هذا مايحملنا على القول ان قد تم في اتجاهات العلوم الاجتماعية احلال نسبية في العلم كمنهج ، ولكن بدون وضع حدود وحواجز لمنهج العلم • فيبقى التأكد بالاختبار عن طريق الملاحظة والتجربة مبدأ • وفي هذه النقطة بالذات يسدد ممثلو النظرية النقدية اسهم انتقادهم وهي أولا : انه يستحيل مبدئيا أو على الاقل واقعيا اعادة الملاحظة أو التجربة على المجتمعات التاريخية ، ومن ناحية ثانية لا يتمكن علم الاجتماع من الوفاء بوعد علمي قوامه اثبات الفرضيات الاجتماعية بالتجربة • ومع أن هذا الخلاف قائم ولم يحل لصالح اتجاه من الاتجاهين المذكورين نلاحظ أن معظم علماء الاجتماع والنظرية الاجتماعية الاوسع انتشارا هي نظرية القائلين بعلم اجتماع كعلم تجريبي •

ومع ذلك فان من الخطأ تصور وحدة بين العلماء ضمن الاتجاه المذكور ، فلا يخفى التعدد في التسميات والالفاظ والدارس أحيانا الخلاف ضمن هذا الاتجاه بل انه يعبر ولو تعبيرا خارجيا عن عمق الانشقاق بين الباحثين • وأبعد مايكون

وأبعد مايكون عن الواقع مايسمى بـ " مابعد النظرية " (Mètathèorie) وهو مايدعوه آخرون " الاتجاهات العامة " (ر • ك • ميرتون) و " صور المجتمع " (ر • بنديكس) انها اسقاطات ابعاد شاملة على المجتمع مثل مشكلة التكامل أو الاندماج أو مشكلة القمع كمشكلة مركزية في المجتمعات • وفي هذه الحالة يبدو التصاق علم الاجتماع بالفلسفة ولا يصلح فصل هذه النظريات باسم " نظريات حول المجتمع " عن " النظريات الاجتماعية " وابعادها عن علم الاجتماع كما يريد بعضهم دون انتقاص يطرأ عندئذ على الدراسة الاجتماعية واحتواء موضوعها • كذلك تجدد الحوار في هذا الشأن حول " القانون " في علم الاجتماع • — وهو نقاش قديم العهد — بحيث تأخذ مقولة القانون في علم الاجتماع اتساعا شاملا يكون اذا ماصح معناه ، قابلا للتطبيق (كقولنا : ان في كل مجتمع سلطة) وانما لا تقع عليه مباشرة عملية التحقق الخطء بيقية فيصبح من المسلمات التي تدخل في النظريات •

ان مقولات " مابعد النظريات " والقوانين تشكل أفق كل نظرية اختبارية علمية في علم الاجتماع • الا أن الصفتين الأساسيتين في العلم هما مقولة النظرية والفرضية مما يصعب علينا فهم وتحديد المواقف ان العبارتين تستخدمان من قبل البعض أحيانا كرديفين أو في حالات أخرى لغرض التصنيف فقط ومرارا أيضا لتحديد "مجردات" • أما اذا أردنا تحديدا أكثر دقة لما يفهم بعبارة النظرية فنقول أنها مايوضح ويشرح كليا وبشكل شمولي مشكلة أو مسألة ما • فالنظريات تجيب على سؤال " لماذا ؟ " ، أسئلة مثل تلك الأسئلة التي تطرحها نظرية ماركس ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هي أساس الخلافات الصناعية • بينما تكون الفرضيات مقولة متفرعة عن النظريات تسمح بالتحقق من صحتها بطرق مباشرة كمقولة : " في الاتحاد السوفيتي لاتوجد ملكية خاصة لوسائل الانتاج لذا لا توجد فيه خلافات صناعية " وغالبا مايفهم علم الاجتماع الاختباري بكلمة فرضية : تنبوء من النتيجة (كأن تقول مثلا : ان معظم الذين تطرح عليهم سؤالا سيجيبون عنه هكذا أو عكذا) وهذا ليس بعديم المعنى لأن الفرضية لا تقوم دون نظرية تشتقها منها أو تعود اليها •

وبالرغم من كون " التعميمات الأمبيريقية " تأخذ منزلة أخرى بالنسبة لوضعها المنطقي — وهي غالبا ماتستعمل كنظرية — لا تكتسب هذه المقولات حقيقة الا بالاستقراء (مثل : تظهر جميع الثورات المدروسة نزعة نحو الراديكالية تتعاظم مع مرور الزمن عليها) • الا أن هذه المقولات خالية من الطابع الذى يميز النظرية عنها وهو طابع الضرورة • انها وصفية لاغير وهي تشكل نقطة انطلاق للنظرية أو تقدم لها المواد الأولى (الخام) •

ان التعميمات الأمبيريقية هي بمثابة أقوال تسجل عن الواقع تجارب محددة ونتائج هذه التجارب فهي تقول أن الأمر كذا وتكتفي بذلك الا أنها أيضا بالاضافة الى ذلك الوصف يجد لها العلماء وظيفة هامة هي التحقق من صحة المقولات •

ان المطلب الأساسي في كل ما تقدم هو أن كل نظرية يجب أن تظهر صحتها بالتجربة ، وكذاك أن تثبت خطأها فيها أيضا • فكل نظرية تحذف من مجالها حوادث معينة ان تمت تلك الحوادث المبعدة تكون النظرية خاطئة بالضرورة • وهذا يعني أن النظرية في الفهم الوضعي قابلة للتخطئة • فالتخطئة ممكنة الا أن التحقق من الصحة غير ممكن حول النظرية في هذا الاطار وهذا ناجم عن أنه يستحيل ضم ومعرفة جميع العوامل معرفة نهائية غير قابلة للتخطئة خصوصا وأن بعضها قد لا يتم الا في المستقبل • والنظرية تكون صادقة في أحسن الأحوال ، اذا دامت صحة مقولاتها في الواقع زمنا طويلا وأعيد التأكد من ذلك بين الفترة والأخرى ومن هنا تكون مهمة البحث العلمي هي صياغة واعادة اختبار النظريات العامة •

ان الطريقة المتبعة في الوضعية كما وصفناها حتى الآن قد أخذت في الوضعية الجديدة بشدة وصرامة منطق العلوم الاجتماعية • وهذا المنطلق يحتم خطوات البحث كما يلي : البحث عن المسألة ، صياغة النظرية ، ثم محاولات تخطيئها تجريبيا أو امبيريقيا • أما في علم الاجتماع فان الطريقة — انطلاقا من هذا المنطق — لا تكون بتلك الصرامة في واقع العمل ، اذ تلعب مختلف أشكال الوصف دورا هاما كما وأن البحث في مجال محدد يقدم معلومات متعددة تقود الى اقامة نظرية وتصبح النظريات متعددة وغير خاضعة للتحقق الشامل " فتؤمن " بمقولات اضافية منهجية أو عقائدية لا تصمد أمام التدقيق والسؤال المنطقي الناقد ، ومع ذلك نرى أنه غير مجد نفي هذه الأبحاث عن العلوم الاجتماعية أو الحمل عليها بالنقد واللوم • ذلك أن الوضع المعاصر في منطق العلوم الاجتماعية يقول بالتفاعل المتبادل بين بناء النظريات والتحقق منها كمعيار وليس كعقيدة في العلم التجريبي الاجتماعي •

وغالبا ما لا يفرق النقاد بين البحث العلمي وسيكولوجيته ، وهذا ما يحدث خاصة حيث يصعد العلم الاستقرائي من الملاحظة المنفردة الى العموميات والمقولات الشاملة • ويرسخ مثل هذا الاستقراء في الذهن شروطا عامة ، عن الحالات الخاصة ، وكما يحدث في علم النفس ، يمكن أن يحدث في علم الاجتماع أيضا ، أي أن يصل العالم من دراسة الحالة المنفردة الى فهم تطور نظرية علمية • ان بسيكولوجية وسوسيولوجية

البحث لا تشكل جزءا من منطق العلم الا علاقتها ولا شك وثيقة بمنهج العلم •

وما نقوله هنا يعود بنا الى جدال قديم طالما أثار خصومات وحث على جدالات بين علماء الاجتماع ، ألا وهو : الأخلاق في البحث أو بالأحرى أخلاقية البحث العلمي ، ففي حين ترفض النظرية النقدية التفرقة بين المقولات حول ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون ، وبالتالي تهمد مشكلة المقولات التقييمية ، نرى العلماء من مدارس أخرى يطارحون هذا السؤال وبالحاح شديد : هل يتوجب على علم الاجتماع الاكتفاء بالبحث حول ما هو أم هل يحق لعالم الاجتماع أن يطلق أحكاما تقييمية ؟ لقد كان ماكس فيبر عدوا لدودا للأحكام التقييمية • وكان المبدأ في أبحاثه — وهو المبدأ الذى شاع بين معظم علماء الاجتماع — البعد عن كل الأحكام التقييمية في العلوم الاجتماعية ، وقد خالفه العلماء " الملتزمون " (مثل ر• ليند R. Lynd وميلز C. W. Mills) وغيرهم ، من منطلق أن ابعاد مثل هذه الأحكام يفقر علم الاجتماع • ومن أجل الحفاظ على " حيادية " السوسيولوجيا في المجال الأخلاقي ، القيمي قدمت طرق متعددة : منها تدريب الفرد الباحث في الموضوعية (بواسطة علم اجتماع المعرفة ، أو بتجديد وتطوير عقلانية خاصة) • بينما يرى آخرون الحل في النقد والمشادة في العلم ولكن تبقى هذه المشكلة قائمة كموضوع خلاف يثير بين فترة وأخرى ضجة بين العلماء خاصة حين تتخذ القضية شكل السؤال حول مسؤولية عالم الاجتماع والتزامه •

ومن هنا كانت دراستنا لـ " الموضوعية في البحث الاجتماعي ، دراسة الخلاف بين بعض المدارس الاجتماعية حول المنهج والموضوع " ومدى تحققها في علم الاجتماع أى متى تكون الدراسة الاجتماعية فيه موضوعية ؟ فاهتمت هذه الدراسة بقسمها الأول "حول المنهج " فتعرضت لمعانيه وسبل تطبيقه في العلوم الطبيعية والاجتماعية بغية الوصول الى الحقيقة فيها وذلك لتحقيق الموضوعية التي يقول بها العلماء وتلك الصفة التي أظهر تاريخ المنهج أنها ترتبط به وبالعالم الذى يستخدمه ارتباطا لا ينفصم كونها الوسيلة التي تسبر وتصحح مقولاتنا النظرية عن الواقع الطبيعي والاجتماعي •

وظهر تطور فهم " المنهج " و " المنهجية " و " المنهج العلمي " بصورة المعرفة عبر العصور • فبدا لنا من الضرورى الالمام بملمح تاريخي للمنهج يوضح معناه ومحاولات تطبيقه في العلوم عامة وفي علم الاجتماع خاصة وهذا موضوع في

الفصل الأول أما في الفصل الثاني فقد حاولنا " الاقتراب من فهم المنهج العلمي " وذلك بدراستنا أولا : للطريقة العلمية بأساسها العقلي الذى يتكون من عمليتـــي الاستقراء والاستنتاج وما يقوم بينهما من علاقة ثم مشكلة الاستقراء فهناك من قـــال بالحتمية كما قال آخر بنقيضها وارتكن قوم آخرون الى الغائية بغية تخفيف غلـــواء علمية المنهج العلمي — الطريقة العلمية — وكانت خطوات الدراسة : النشاط الذى يقوم به الباحث حول موضوع البحث فيضعها في فرضيات تحاول تفسيرها والفرضيات هي حلول موءقتة يترك اختبار صدقها للتجربة ، فان اكسبتها الصدق ، وتأكدت مرارا في الواقع ، ترتقي الى مرتبة التعميم النظرى ذى الدلالة الشمولية • ثم درسنا ثانيا الامبيريقية وهي مدرسة واسعة الانتشار تقول بنقل منهج العلوم الطبيعية الصارم الـى العلوم الانسانية بما فيها علم الاجتماع • كما نهجت مدارس اجتماعية نهجا خاصـــا تمثل بالسمة العقلية في بحوثهـا ولكل منها خصوصيته في المنهج فتعرضنا للمدارس التالية : الديكارتية ، الجدلية والمنهج التاريخي والمونوغرافي التي افترقت عـــن المدارس الاجتماعية التي امتازت بأنها (وسطى) • وقد استقى منهجها " مبـــدأ التفسير " من الطريقة العقلية و " مبدأ التحليـــل " من الطريقة التي تطبق في علوم الطبيعة • وتلك المدارس الاجتماعية التي تبنت المناهج الوسطى هي الوظيفيــــة ، البنيوية ، النمذجة (الفيبرية) فأكدت بذلك الصلات مابين علم الاجتمـــاع وعلـــم الطبيعــــة •

وقد عالجنا في القسم الثاني " حول الموضوعية " مختلف معاني الموضوعيـــة للمعرفة في العلوم الاجتماعية والطبيعية • فوجدنا أن العلماء غالبا مايقرنون بيـــن " المنهج " و " الموضوع " و " النتائج " وقصدهم في ذلك اضفاء الطابع العلمي على دراساتهم وبحوثهم • ومن هنا كانت فصول هذا القسم كما يلي " الأول " هو : " موضوعية الوضعية " و " الثاني " هو : " موضوعية البراغماتية " و " الثالث " هو : " موضوعية التاريخية " • وفي تلك المدارس الاجتماعية مبدأ يكون الاعتقاد فيه صحـة ماذهبت اليه فالوضعية امنت بمنهج العلم الذى يدرس ما تدركه الحواس بما هو بينما البراغماتية جعلت علمية المنهج والموضوع متوقفة على فائدتها في مجال الخبرة أمـــا التاريخية فتعتقد أن مايقع من أحداث في الواقع يرتبط بسياق يفسرها •

ويبحث القسم الثالث في " المنهج والموضوعية في البحث الاجتماعي " حيث تتباين المدارس الاجتماعية في " المنهج والموضوعية في البحث الاجتماعي " نظـــرا لتعارض منطلقاتها المصلحية والايديولوجية ، ويوءثر هذا التباين على نتائج بحوثها

الا أنها تقع حصرا في نطاق مصلحة مجتمعاتها • وفي الفصل الثاني " المنهج والموضوع والنظرية " قمنا بالبحث في العلاقة التي تؤثر على موضوع البحث الاجتماعي وعلى المعرفة أيضا • وهنا تتلازم الطريقة والنظرية والموضوع وتتبادل الفعل وان تجدد هذه العلاقة رهن بتطور العلم والمجتمع • وفي الفصل الثالث " علمية المنهج " حاولنا معرفة أي الأسس تجعل العلم علما ؟ أي بكلام آخر هل " الموضوع والمنهج الذي يؤدي الى " قانون " هو الذي يكون علمية العلم أم أنه تدخل في علمية علم الاجتماع وحدة النظرية والممارسة الاجتماعية خاصة وان نتائج بحث العالم توضع في خدمة المجتمع وهو مايعبر عنه بالالتزام ••

وكنتيجة للبحث وجدنا أن المنهج في علم الاجتماع يتسم بخصوصية أساسية هي صفة " التكامل " وفيه ، أي في التكامل يتسع فهم الظاهرة في البناء الاجتماعي • وان هذه الخصوصية قد تؤدي الى منطق سعت الى احلاله كثير من المدارس الاجتماعية المعاصرة •

ملاحظـــــات :

١ — ثبتنا في نهايــة الرســالة قائمة ببلوغرافية حسب الترتيب الأبجدي لأسـماء مؤلفي المراجع والمصادر التي استعنا بها ، وأعطينا كل مرجع أو مصـدر رقما متسلسلا وكذلك رقما للصفحة التي استقينا منها المعلومات وقد تـم حصرهما بين قوسين • بقصد سهولة العودة اليها لمن يرى ضرورة ذلـك• ومن جهة أخرى اضطررنا الى تثبيت المراجع والمصادر أسفل بعض الصفحات وقت تطوير الموضــوع لاغنائـــه •

٢ — ان النقاط الثلاث المحصورة بين قوسين (•••) تشير الى حذف فقرة من الكلام المنقول • أما وضع قوسين هكذا (   ) فهو من وضعنا ايضاحـا للمعنى أو مراعاة لقواعد اللغة العربية وذلك بين علامتي التنصيص•

٣ — استعنا ببعض النصوص الألمانية التي قام بترجمتها وشـرحهـا الأسـتاذ المشــرف غانـم هنـا •

٤ — كتبت أســماء الأعــلام بلغتهم الأصليـــة •

القســـــم الاوّل

حـــــــول المنهـــــــج



القسم الاول : حــــول المنهـــــج

الفصل الاول : مدخـــــل

(آ) ـ المنهج والمنهجية والمنهج العلمي :

ساهمت المناهج في تأسيس قواعد العلوم ، وصياغة مفاهيمها ، بل وكشف حقائقها وتنقيتها عبر مسيرة تطور العلم ، وفق هذا المقتضى الفكرى أو ذاك ، ومن هنا اعتبر المنهج بمثابة منظم للعلم ومطور للمعرفة الانسانية •

وتعني كلمة منهج " وسيلة محددة توصل الى غاية معينة " ، (٩/ص ٩٥) ويعتبر المنهج عملية لها قوامها الخاص المؤلف من محاكمة عقلية وخطوات عملية تتطلب مشاهدة الظواهر وقيام التجارب ثم وضع الفرضيات المبدئية التي تحدد مسبقا المعلومات الواجب جمعها فيصار الى التحقق من صدقها وذلك قبل الوصول بها الى شكل مقولة نهائية تبين علاقة ثابتة أو قانونا في عملية كشف الظواهر واتساق العلاقات فيما بينها •

وهنا يشكل المنهج بالمعنى الواسع الطريق التي يجرى العقل وفقها في دراســـة موضوع أى علم من العلوم فيصل الى القضايا الكلية بما فيها من نظريات أو قوانين ، ومن هـذا القبيل تعتبر ما تقوله " الموسوعة الفلسفية " في المنهج أنه " وسيلة لتحقيق هدف ، وطريقة محددة لتنظيم النشاط ، وبالمعنى الفلسفي كوسيلة للمعرفة المنهج طريقة للحصول على ترويد ذهني للموضوع قيد الدراسة ويكمن أكثر الشروط للتطور الناجح للمعرفة في التطبيق الواعي لمنهج علمي " ، (٨/ ص ٥٠٢) •

أما اذا اقتصر البحث العلمي على التحقق التجريبي من صحة قانون طبيعي معين أو قياس ظاهرة اجتماعية محددة فعندئذ يلجأ الباحث الى مختلف المعلومات التي تضمن له بلوغ هدفه المنشود ، فاذا تساءل في المجال الاجتماعي مثلا : من الذين ستجرى عليهم الدراسة في مجتمع ما ؟ كان سؤاله في نطاق المنهج أى تحديدا مسبقا لاطار موضوع بحثه • وهنا يكمن معنى المنهج الضيق الذى يقربنا من حدود المنهجية •

أما المنهجية (Methodotogy) فهي مجموعة المعلومات والمعارف والاساليب المرتبطة بعملية الكشف عن موضوع البحث في نطاق حقل محدد • وهذا يعني بلغة علـــم الاجتماع ـ خاصة علم الاجتماع التطبيقي ـ أن المنهجية مرتبطة بطريقة البحث ، وهـــي استقرائية أو استنباطية ، ثم باختيار المقاييس التي تحدد العوامل والمعايير المرتبطـــة بالظاهرة الاجتماعية التي يراد تحليلها وقياسها ثم كيفية استخدامها ومن ثم تقييمهـــا • ومن هنا تكون الاطار الذى يحوى أساليب تحليل المعلومات أو المعارف وتنقيتها وهي بالتالي تنضوى تحت لواء (تقنية) البحوث الاجتماعية • ونظرا لأن النموذج المنهجي ووسائل تنفيذه

٠٠/٠٠

منتقاة من قبل الباحث تكون المنهجية مرتبطة ارتباطا وثيقا به وهي تمثل ببنيتها العملية أو الاجرائية تابعا موضوعيا للطريقة وحين تتحقق بفعل نسق فكرى معين تكون هي الطريقـــة العلمية في البحث الموضوعي ٠

أما اذا عنينا بالمنهج أنه " خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بغيـــة الوصول الى كشف حقيقة أو البرهنة عليها " (٩/ ص ١٩٥) فيصبح في لغة المصطلحـات ، المنهج العلمي (Scientific Method) أى أنه يدل على مسلك العقل اتجاه الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية فيحتوى أولا على ملاحظتها ثم يقدم الفروض ليتحقق من صدقهـــا (أو العكس أيضا) ويستنبط ثالثا معرفة النواظم بين تلك الظواهر التي تم البحث فيهـا ٠ وتتجسد هذه المعالم جليا في المنهج التجريبي الذى يستخدم وبنجاح في دراسة علـوم الطبيعة غير أنه لقي عثرات في العلوم الانسانية لاختلاف المادة اختلافا كليا بالرغم مـــن اصرار الامبيريقيـــة على علميتها من جراء استخدامها لهذه الطريقة كما سنرى لاحقا ٠

ولكن مهما كان من تباين في المذاهب ، يبقى بناء هيكل المعرفة العلمية والتأكد من صحتها قائما جوهريا على المنهج العلمي بحدود وطرق وأبعاد تتلخص كما سوف نـــرى ببعض الاسهاب أثناء دراستنا بـ " الخطوات الاساسية التي تعتبر ركائز الاستقراء العلمي ، وهي الملاحظة والتجربة ووضع الفروض ثم تحقيقها " ، (٣٧/ ص ٥٧)

(ب) — ملمـح تاريخـي :

اعتمد الاغريق قبل سقراط في تفسيرهم ، لظواهر الكون على (٣) ثلاث فرضيات

آ — نشوء الكون — بكل مايحتويه — من أصل واحد ٠

ب — الظواهر الكثيرة التي يعج بها الكون ناجمة عن كثرة مثلها ٠

جـ — أن الكون عدد لانهائي من الذرات تجتمع على أشكال مختلفة ينشأ عن التطور في الاشياء ٠ (٥٩/ ص ٩ و ص ١٠ بتصرف) ٠

ولعل قول بروتاغوراس (٤٨٥ — ٤١١ ق٠م) : " الانسان مقياس الاشيـاء جميعها " (٧٦ / ص ١٧) يعكس المنهجية السائدة في تلك الفترة والاهتمام في تركيـب فن الكلام والجدل السفسطائي ٠

أما سقراط (٤٧٠ — ٣٩٩ ق٠م) فقد اهتم بتوليد المعاني ووضع فن الحـوار من أجل البحث عن الحقيقة ، أى محاولة الوصول الى جوهر الاشياء ٠ فقد وضع فن القياس الذى يحتاج الى مقدمتين كل منهما تعريف بماهية أو طبيعة الشيء والتحديد ثم الاستنتاج يشكل قوام عملية القياس وعلميته ٠

في حين يؤكد أفلاطون (٤٢٩ — ٣٤٧ ق٠م) أن المثل هي موضوع العلـم الساعي وراء معرفة الحقائق الدائمة ٠ وهو لايعنى بالامور القابلة للتحول أو التبــدل

٠٠/٠٠

أي مايقع في عالم الحس الذي يخضع للتغير والتبدل • ويلهج أفلاطون هنا منهج الجدل أي أنه يسعى دوما وراء التحليل الشامل والقضايا العامة، مستنبطا النتائج من خلال الحوار فيقيم الدليل بطريقة استنتاجية محضة •

ويقول ارسطو (٣٨٤ — ٣٢٢ ق٠م) أن العلم يعنى بالعام لا بالخاص، لذا جعل ارسطو موضوع العلم الحقيقي ماهية الاشياء وصورها ، وقد حدد في مؤلفاته أسسا ثابتة لاستخدام المنهج القياسي غير أنه لم يغفل الاستقراء واللجوء الى الملاحظة في دراسة تاريخ الحيوان والطبيعة وان جدول الكليات الخمس : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض تقدم لنا الملمح العقلي لمحاولة جمع معطيات الحس والعقل والتجربة وتنسيقها في (منهج) ، بقي على ممر التاريخ المنحى السائد في الدراسة والبحث • كما قام ارسطو بالفصل بين القياس المنطقي والبرهان الرياضي فجعل الأول صاحب نتيجة صحيحة بشروط خاصة في حين اعتبر الثاني صحيحا بالضرورة كون مقدماته صحيحة وتؤدي الى نتائج صحيحة أيضا •

واتبع ارشميدس (٢٨٧ — ٢١٢ ق٠م) المنهج القياسي في كتابيه ، (الاستاتيكا) و (الأجسام الطافية) فتخيل (العلاقة) بين قوة دفع السائل لجسم غمر فيه وبين حجم السائل الذي يغمر فيه ذلك الجسم وبرهن على وجودها بالمقارنة بين وزن الجسم في السائل وبين وزنه في الهواء فوجد أن تلك العلاقة الرياضية هي الفصل بينهما ولذا جمعت منهجيته بين التجربة والاستدلال الرياضي •

ويرى مع عبدالكريم اليافي : ان الفترة اليانعة للفكر الاغريقي بين (٢٥٠ — ٥ ق٠م) أي حوالي ثلاثة قرون • وقد كان هذا الفكر في فترة الابداع هذه استنباطيا اكثر منه استقرائيا وهذا مايؤكده البعض بقوله : "الأقيسة المنطقية أحكام ذهنية والموجودات الخارجية متشخصة ، فالتطابق بينهما غير يقيني ، لأن المادة قد تحول دونه اللهم مايشهد له الحس من ذلك فدليله شهوده لا تلك البراهين المنطقية " (٢٥ / ص٦٦، ٦٧)

أما في الفكر العربي ، المتمم الشرعي للفكر اليوناني في تطوير وتطبيق المنهج ، فنجد أن جابر بن حيان (١٤٣ — ١٩٧هـ = ٧٦٠-٨٢٢م) يؤكد على أن وظيفة الباحث في الطبيعيات والكيمياء تتركز على اجراء التجارب لأن المعرفة الصحيحة لا تنال الا بها • وكان ، محمد ابن زكريا الرازي (٢٨٥ — ٣٥٢ هـ = ٨٦٤ — ٩٣٢ م) يجري تجاربه على الحيوانات فيجرع القردة الزئبق ليدرس تأثيره عليها واذا جاء مريض اليه حاول معرفة الظروف المحيطة به • كما يحدد محمد بن الحسن بن الهيثم (٣٨٦ — ٤٦٠ هـ = ٩٦٥ — ١٠٣٩ م) أصول المنهج الاستقرائي بقوله " نبتدئ في البحث باستقراء الموجودات ، وتصفح حال المبصرات، وتمييز خواص الجزئيات " (٢٥ / ص٦٨) مقررا استقراء أكبر عدد ممكن من وحدات الظاهرة المبحوثة ثم يطالب الباحث بالموضوعية في دراسته ويكمل : " ونتحرى في سائر مانميزه

../..

وينقده طلب الحق لا الميل مع الآراء " (٣٥ / ص ٦٨) .

وفي العصور الوسطى أرسى روجر بيكون (ROGER.BACON) (١٢١٤ — ١٢٩٤) دعائم التفكير العلمي في أوروبا بعد أن استقاها من " العلوم العربية بجامعة اكسفورد وباريس ونقل الطريقة العلمية العملية الى الغرب ، ذلك أن البحث الدقيق والتعقيب المستند الى المشاهد والتجربة والاستدلال الحصيف ، كان كله من خصائص الفكر العربي " (٧٦ / ص ، ط ، ى) فدعا الى الانتقال في الدراسة العلمية من الأمور الجزئية الى الكلية حيث تظهر أهمية استخدام الملاحظة والتجربة وفرض الفروض من أجل التوصل الى المعرفة العلمية وعنده أن الرياضيات ضرورية لعلم الطبيعة لكي نعرفه معرفة صحيحة والتجربة هي التجربة التي تكفي نفسها بنفسها وهي تجربة العالم المتمرس . أما الاستدلال القياسي فيوصل الى المعرفة ان توافقت نتائجه مع الواقع . وعند ليوناردو دافنشي (LEONARDO DAVICI) (١٥٦٤ — ١٦٤٢) رائد الفكر في عصر النهضة . ترتكز المنهجية على أهمية معطيات الحواس . فالحواس هي التي تكشف الطبيعة نفسها لا الخيال أو التصور ، لذا قال بالاعتماد على الملاحظة والتجربة التي لا تخدع الباحث .

وكان لغاليلو غاليلي (GALILEO GALILEI) (١٥٦٤ — ١٦٤٢) أثر في توضيح فكرة المنهج الجديد حين ألح على أهمية المنهج الرياضي بالنسبة لكشوفه الفلكية ونصح باتباع القواعد التالية أثناء الدراسة أو البحث وهي : البدء بوضع الفروض المتخيلة بصورة رياضية ثم استنتاج النتائج التي تتضمنها ومن ثم التحقق من صدقها تجريبيا .

ان الملاحظة والتجربة عند غاليلي سلبية أو ثانوية لأنه يهدف من استخدامها بيان صحة الفروض الرياضية أو خطأها وهذا لا يعني الانتقاص من قيمة أبحاثه العلمية كونه " درس المواد الطبيعية بأسباب رياضية " (٦٠ / ص ٣١) كما يقول ديكارت وقد اعتبره كثيرون من مؤرخي العلوم مؤسس المنهج العلمي الحديث .

أما عند فرنسيس بيكون (FRANCIS.BACON) (١٥٦١ — ١٦٢٦) فقد تم التركيز على دراسة الظواهر وتحديد المنهج فالملاحظة والتجربة عنده لا تكفيان وحدهما بل لا بد من تدخل العقل " وليس ثمة شيء له قيمة دون التأليف بين الملكة التجريبية والملكة العقلية ، وهذا هو التأليف الذي لم يتحقق حتى الآن " (٦٠ / ص ٢٩) .

وقد حذر فرنسيس بيكون من استخدام الطريقة القياسية والمدرسية كما حمل على تطرف الرياضيين باعادتهم علم الطبيعة الى الرياضيات لادراك دواخل الطبيعة . وأوصى بالابتعاد عن التأمل الصرف وأصنام العقل المقدسة . وفي كتابه الأرغانون الجديد ، (NOVUMORGANUM

.. / ..

يتكلم بالتفصيل عن المنهج التجريبي وخطواته بادئا ببيان بعض الأخطاء الشائعة التي كثيرا ما وقفت في سبيل البحث العلمي ، فيعيدها الى أربعة أصناف :

أ — أوهام الجنس (الأوهام البشرية) : يعمم الانسان حيث لا يجوز التعميم ، ويتوهم أشياء لمصادفتها هوى أو رغبة ، تعود لقصور العقل البشري •

ب — أوهام الكهف : لكل شخص كهفه الخاص لذلك يصبح أسيرا لعاداته وأسلوب تربيته وهي تعود الى ضعف العقل الانساني •

جـ — أوهام السوق : مصدرها اللغة وعجزها عن أداء المعاني وهي تنشأ عن الأخطاء وعن التخاطب والتعامل مع الناس •

د — أوهام المسرح : وهي أخطاء تنشأ عن تسليمنا بما يقوله العلماء والفلاسفة دون نقد •

أما أصول المنهج التجريبي فتقوم في رأيه على أسس أهمها :

١ — جمع الحقائق وتقسيمها الى طوائف منفصلة وقوائم مميزة تكون : قائمة الحضور وقائمة الغياب وقائمة التفاوت في الدرجة •

٢ — القيام بعملية مقارنة بين القوائم المجمعة وموازنة بعضها ببعض لاستنتاج الخصائص العينية للظواهر المدروسة •

٣ — التحقق من النتائج (الفرضيات) لاثبات صحتها أو نفيها •

ولعل الجانب الايجابي في منهج فرنسيس بيكون هو ايجاد علاقات متواترة أو روابط محددة بين الظواهر الطبيعية المدروسة •

وقد طرح رينيه ديكارت (René-Dexcartes) (١٥٩٦ — ١٦٥٠) المنهج الرياضي بديلا عن الطريقة الأرسطية معتبرا اياها عقيمة في قياسها فيشمل كل شيء عدا الله والنفس بعكس ماطرحه سبينوزا (SPINOZA) (١٦٣٢ — ١٦٧٧) حول وحدة الله مع نظام الكون الرياضي •

وواصل اسحاق نيوتن (ISAAC NEWTON) (١٦٤٣ — ١٧٢٧) عمل غاليلي فأثبت قوانين الحركة التي أصبحت الأساس الذى بنى عليه علماء الفلك والطبيعة أبحاثهم لفترة ثلاثمائة سنة تقريبا • وذلك في كتابه " الفلسفة الطبيعية للمبادئ الرياضية " (١٦٨٥ — ١٦٨٦) وقد نشر في عام (١٦٨٧) حين رسم نيوتن أسس علم الميكانيكا وحركات الأجرام السماوية ويعود الى نيوتن فضل اكتشاف علم التفاضل والتكامل ودراسة الضوء المدونة في كتابه : (البصريات) (نشر ١٧٠٤) كما أنه هو الذى حدد قوانين التجاذب والتنابذ بين الاجرام السماوية وقد أثرت هذه " النظرة العلمية الفيزيائية الآلية تأثيرا كبيرا على التفكير الاجتماعي والسياسي والديني وأخذت

العلوم الاجتماعية تعتمد على علم الفيزياء السائد بسبب عدم وجود طريقة خاصة بها " (٢٥ / ص ٣٥)
وقد يكون ما يسمى اليوم بعلم الاجتماع الميكانيكي صدى لتحريكية نيوتن الفيزيائية •

ثم صاغ جون ستيوارت ميلّ (JOHN STUART MILL) (١٨٠٦ — ١٨٧٣) في كتابه (منهج المنطق (SYSTEMOFLOGIC) (١٨٤٣) المنهج التجريبي في قالب أكثر شمولية ووضع قواعد يستطيع العالم بواسطتها أن يتأكد من صحة أو شرعية الفرضيات العلمية أو خطئها معرفا بها على النحو التالي :

[أ — طريقة الاتفاق (METHOD OF AGREEMENT) القائمة على القانون التالي " لو كان مثلان أو أكثر من أمثلة الظاهرة التي نبحثها لا تشترك الا في جانب واحد ، كان هذا الجانب الذى تشترك فية وحده جميع الامثلة هو السبب أو المسبب للظاهرة المبحوثة " •

ب — طريقة الاختلاف (METHOD OF DIFFERENCE) وقانونها " اذا وجدت مثلا تظهر فيه الظاهرة المراد بحثها ومثلا أخر لا تظهر فيه تلك الظاهرة ثم وجدت المثلين متفقين في كل شيء الا جانبا واحدا وهو الجانب الذى يظهر فيه المثل الأول وحده ، كان هذا الجانب الذى يختلف فيه المثلان دون سواه هو نتيجة الظاهرة أو سببها أو جزءا من سببها " •

جـ — طريقة التغير النسبي :(METHOD OF CONCOMIT VARITION)
وقانونها " اذا لاحظنا تغيرا على نحو في ظاهرة ما مصاحبا لتغير ظاهرة أخرى على صورة معلومة كانت تلك الظاهرة سبب هذه أو نتيجة لها أو مرتبطة بها ارتباطا عليّا على نحو ما "]
(٦٨ / ص ١٩٥ وما بعدها) •

وقد حدد كلود برنارد (CLOUDE BERNARD) (١٨٣٣ — ١٨٧٨) فكرة المنهاج العلمي المناسب لدراسة علوم الطبيعة في كتابه (مدخل لدراسة الطب التجريبي) (١٨٦٥) حيث يرى أن المنهج الجديد يختلف كليا عن منهج (المدرسيين) الذى اعتمد على النقل وشهرة السلف • فالمنهج الجديد يعترف بالظواهر الواقعية ويتحرر من كل فكرة مقدسة ويوجب استعمال الملاحظة الموضوعية ويؤكد الفرضيات والمقابلة بينها وبين الواقع وهذه المقابلة هي التي تميز التجربة من الملاحظة البحتة فتظهر الترابط السببي المكونة للظاهرة • ويرى برنارد أن الحقائق العلمية توجد في دراسات جديدة للطبيعة (أى في المعامل) فيقول " ينبغي بالضرورة أن نقوم بالتجريب ، مع وجود فكرة متكونة من قبل ، وعقل صاحب التجريب ينبغي أن يكون فعالا ، أعني أنه عليه أن يستجوب الطبيعة ويوجه اليها الأسئلة في كل اتجاه وفقا لمختلف الفروض التي ترد عليه " (٢٦ /ص ٢٧٧) •

(جـ) — محاولات لتطبيق المنهج في العلوم الانسانية •

لعل أول محاولة لتطبيق المنهج العلمي على المجتمع البشرى تعود الى عبد الرحمن

ابن خلدون ، (٧٥٣ ــ ٨٢٧ هـ = ١٣٣٢ ــ ١٤٠٦ م) في كتابه : " ديوان العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر " فهو يقول في مقدمة كتابه " اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الانساني ، الذى هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال ، مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ، مراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر مايحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال " (١١ / ص ٣٥) •

ان علم العمران هو علم الاجتماع في شكله البكر • وقد اتجه ابن خلدون في بحث الظواهر الاجتماعية " اتجاها يعتمد على الملاحظة والمقارنة وعلى تتبع الظواهر في نشأتها وتطورها (٢١ / ص ٩) •

ومن الخطوات المنهجية في الدراسة الخلدونية ، التشبيهات الفيزيائية لبيان طبيعة الظواهر الاجتماعية ، فالعصبية تركز في المركز وتضعف كلما ابتعدت رابطة الدم تماما مثل الدوائر المتداحة على سطح الماء اثر ضربة فيه أو الضوء الذى يتلاشى بالابتعاد عن منبعه فالدولة مثلا قوية في مركزها ضعيفة على أطرافها • كما درس تأثير العوامل المناخية والجغرافية و الاقتصادية في أحوال البشر وابدانهم وألوانهم وأخلاقهم • (١١٠ / ص ١٦٢، ٨٢، ٨٦، ٨٧) (بتصرف)

وتمثيله المجتمع بالكائن الحي قديم حيث أن للدولة أعمارا كما للاشخاص • وهو يلجأ هنا وهناك الى الاعتبارات النفسية ، فالنفس ترى الكمال في من يقهرها بالاضافة الى تقليد المغلوب للغالب في زيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده (١١ / ص ١٧٠، ١٤٧) •

ويعلل ابن خلدون الأمور الاجتماعية بأمور اجتماعية مماثلة لها فيكتب فصلا " في أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة " (١١ / ص ١٦٤) وهو لا يهمل العكس إذ يقول " الاوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها ويكون سلطانها وازعا لقلة الهرج والانتقاض " (١١ / ص ١٦٥) كما أنه يرى أن تباين الأجيال البشرية في أحوالها يعود بشكل جوهرى الى اختلاف نحلتهم من المعاش وطريقة كسبهم (١١ / ص ١٢٠) (بتصرف) وله نظرات في الاقتصاد والسكان واتصال عالم الجماد بعالم النبات واتصال هذا بعالم الحيوان ووجود الانسان في الذروة بعد القردة مما يجعله الأب الحقيقي لكثير من النظريات

أما الجوهرى في المنهج الخلدوني فهو أنه يبحث في تطور المجتمع وأشكاله (بدو حضر) ويقيس بينهما جاعلا البداوة قبل الحضارة وهو في كل ذلك يعمل " ـ بعد نقده للطرق

التقليديه في عصره — باستخدام الملاحظة والمنهج المقارن في دراسة المجتمع " (٣٥ / ص ٨) وبالتالي يكون قوام منهجه الاستقراء والموضوعية في دراسة الاجتماع البشرى واتفق مع ابن خلدون في العصور السابقة ، فيكو (GIOVANNI BATISTA VICO) (١٦٦٨ — ١٧٤٤) في الاعتقاد أن الظواهر الاجتماعية محكومة بقوانين عامة مثل الظواهر الطبيعية ، فوصل الى القول " ان للتقدم الاجتماعي قوانين خاصة به " (٥٦ /ص ١٠٤) وهو الذى يصح بتطابين المنهج الاستقرائي والموازنة في دراسة ظواهر المجتمع .

أما مونتسكيو (MONTESQUIEU) (١٦٤٥ — ١٧٢٥) فقد درس في كتابه (روح القوانين) (١٧٤٨) نشأة النظم والقوانين البشرية مركزا الجهود على ايجاد " العلاقات بينها وبين طبيعة المجتمعات من حيث مناخها وأعمال السكان فيها وعقائدهم وتقاليدهم " (٢١ / ص ٥) .

كذلك دعا أوغست كونت (AUGUSTE COMTE) (١٧٩٨ — ١٨٥٧) الذى كان أول من استخدم لدراسة المجتمعات الانسانية مصطلح (SOCIOLOGIE) واعتبر الرائد المؤسس للمنهج الوضعي في علم الاجتماع الى " استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ومطالبته باستخدام المنهج الطبيعي ، كالملاحظة والتجربة ثم الاستعانه بالمنهج المقارن والطريقة التاريخية الاجتماعية في دراسة الظواهر الاجتماعية " (٣٥ / ص ٩٥) .

واميل دركايم (EMLE DURKHEIM) (١٨٥٨ — ١٩١٧) الذى حدد في كتابه (قواعد المنهج في علم الاجتماع) خصائص الظواهر الاجتماعية وبين قواعد المنهج التي يجب مراعاتها في الدراسة الاجتماعية فكان يعتبر أن علم الاجتماع لا يصبح علما الا اذا اهمل الدراسة الواسعة للواقع الاجتماعي واكتفى بدراسة الظواهر الاجتماعية بوصفها (أشياء) و " ضرورة الاعتماد على الملاحظة والمقارنة من أجل كشف القوانين التي تتحكم بالظاهرات الاجتماعية " (٢٥ / ٢٧٤، ٢٧٥)

وبالرغم من كثرة جهود العلماء من أجل وضع منهج للعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماعية خاصة بقيت قضية المنهج احدى المشاكل الاساسية في الاقتراب من هذا العلم وتقدمه .

الفصل الثاني : الاقتراب من فهم المنهج العلمي •

أولا — في علوم الطبيعة : الطريقة العلمية •

أ — كيانها العقلي :

تقوم الطريقة العلمية على افتراضات وأسس هي : وحدة طبيعية حيث تتشابه الاحداث وتتكرر وتحتفظ بسماتها في ظروف محدودة وخلال فترة محدودة ، وهي جميعها حتمية الوقوع وبالاضافة الى ذلك كله تعرف الباحث بالادراك والتذكر والتفكير ، كما بين ذلك فان بالـــن (VAN DALEN) ، (٥٢ / ص ٣١) فالطريقة العلمية تقوم على : " التفكير الاستقرائي الاستنباطي ، وتستخدم أساليب الملاحظة العلمية وفرض الفروض والتجربة لحل المشكلة في الوصول الى نتائج معينة " (٦١ / ص ٢٥، ٢٦) ومما تشدد في أمره هذه الطريقة أن النهج الاستقرائي يجب أن يستقر في ملاحظة الظواهر واجراء التجارب ووضع الفرضيات التي توجه الباحث الـى الحقائق التي يبحث عنها تنتهي به الى محاولة التحقق من صدق الفرضيات أو زيفها بعد ذلك الى القوانين الرابطة بين الظواهر المدروسة (٣٥ / ص ٣١) •

اما ركائز الاستقراء العلمي فهي خطوات الطريقة العلمية ذاتها أى الملاحظة والتجربة ووضع الفرضيات ثم التحقق منها (٣٧ /ص ٥٧) ومن هنا كان الاستقراء جوهر المنهج العلمي في الطريقة العملية •

أما العلاقة بين القياس والاستقراء فيمكن ادراجها كما يلي

القيـاس	الاستقراء
انتقال من المبـــادئ الى النتائج	انتقـــال من الظواهر الى قوانينها
نتائجه نهائية وضروريـــــة	نتائجه تقريبية وتقبل التعديل وقضاياه احتمــــالية
لا يعطي معارف جديدة ولا يساهم في كشفها بل يردد حقائق سبق اكتشافها عدا عنصر الابتكار الذى يوجد في الاستدلال الرياضـــي)	يبتكر المعارف والكشف عنهـــا

وبالرغم من التقابل الموضوع بين القياس والاستقراء ، لا يمكننا اعتبار هذا التقابل وكأنه تم بين نمطين مختلفين من التفكير • فكل منهما يشترط الأخر حيث أن كل استقراء يحتاج الى

.. / ..

الاستنباط في مرحلة الاختبار والتحقق من صدق الفرضيات المنتهى اليها وهذا ما يبدو في الأسس المشتركة بين العلوم الرياضية والتجريبية الذى يشكل لحمة التفكير الانساني والذى يدعى " الاستدلال الفرضي الاستنباطي " (٦٠ / ص ٥٦)

وإذا كان الاستقراء مجموعة الاساليب والطرق العلمية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة الى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لاحصر له من الحالات الأخرى التي تشترك مع الاولى في خواصها أو صفاتها النوعية ، فانه لا يتم الانتقال من الملاحظات الى القانون الا بالتعميم • وهذه عملية عقليه تشكل روح المنهج الاستقرائي لابل انها عنصر العلم الجوهرى • وبالاضافة الى ذلك يحملنا التعميم من خلال ظاهره ما الى التنبوء بشوءون ظواهر أخرى عديدة •

ثم أن الاستقراء يبتكر قوانينا قد لا تكون من نوع واحد • ففي حين تكون اختصارا لمعرفة سبق كسبها أحيانا ، مثل التعداد الاستقرائي الذى أبعده فرنسيس بيكون ومل عن نطاق المنهج العلمي كونه استقراء صبياني كما يقولان لأن نتائجه معرضة للخطر متى وجدت حالة جزئية مضادة لها ثم كونه لا يقود في التاريخ العلمي الا خطوات شحه • ونرى من جهة أخرى أنه يكشف عن قوانين علمية تمتاز بدرجة عالية من التعميم وبقدرة كبيرة على التنبوء ، فمعظم قوانين الفيزياء الرياضية وعلوم الطبيعة هي من هذا النوع ماعدا التصنيفية منها •

والاستقراء على نوعين (INDUCTION) :

أ — الاستقراء التام : الذى تستعرض فيه جميع الحالات المتجانسة لمعرفة السمة أو السمات المشتركة بينها وهي الصفة التي يعبر عنها بقضية عامة ، كتأكيد علم الفلك على دوران الكواكب في مدارات اهليلجية — (قطع ناقص) — حول الشمس أو ما تذكره الكيمياء من أن جميع المعادن تعتبر قابله للانصهار بارتفاع درجة حرارتها أو ما تعلمه الفيزياء من أن جميع المعادن تعتبر نواقل جيدة للتيار الكهربائي الخ ويستخدم هذا الاستقراء في العلوم التي ترتكز على الأحصاء وتحديد الاجناس والأنواع والفصائل والتي تسمى بعلم التصنيف (كما هي الحال في علم النبات والحيوان ، .....) •

ب — الاستقراء الناقص : الذى يكتفي بملاحظة عدد قليل من الحالات ويقرر من خلالها أن ما يصح على هذه الحالة يصح على غيرها شريطة اتصافها بخصائص تلك الحالات نفسها ويتفرع الاستقراء الناقص بدوره الى فرعين :

١ — الاستقراء الفطرى : وهو من نوع ضرورة حيوية يستخدم من قبل الانسان في مواجهة المواقف والمشكلات التي تتطلب حلولا سريعة تأتي مستقاة عن تقليد الآخرين أ و

تجاربهم ويتم ذلك غالبا بطريقة لا شعورية .

٢ — الاستقراء العلمي : الذي هو امتداد الاستقراء الفطري الا أنه يتطلب نهجا خاصا في التفكير ، فتلزمه التؤدة والحذر . ذلك لأن هذا الاستقراء يقوم على أسس واضحة من الملاحظة والتجربة وهو يرمي الى غرض محدود قوامه الكشف من القوانين العلمية التي تتيح التنبوء بعودة الظواهر ، وبالتالي تطبيق هذه القوانين بشكل عملي . ويصف الاستقراء المنهجي " الملاحظات والتجارب ويرتبها على نحو يسمح بوضع احد الفروض وان هذا الفرض وليد عملية التعميم ، وانه يصبح قانونا بعد التحقق من صدقه بملاحظات وتجارب جديدة" (٦٠ / ص ٧٤) .

أما وظيفة الاستقراء فتكمن في محاولة فهم الطبيعة عن طريق ربط الظواهر بعضها ببعض بغية اثبات خضوعها لعلاقات مطردة أو قوانين تعطي امكانية التنبوء بعودتها ، متى تحققت الشروط التي أنتجتها في ظروف متطابقة .

وبالتالي لم تعد وظيفة العلم قاصرة على التفسير السببي بل انها اتجهت الى معرفة القوانين الكاشفة عن النظم السائدة في الطبيعة وايجاد الدارن اللازمة للسيطرة على قواها . ومن هنا أصبح هدف العلم زيادة قدرة الانسان على تفسير الاحداث والتنبوء بها وضبطها . وفي حين يبحث العام في العلاقات بين الظواهر يكون الاستقراء " ذلك الضرب من الاستدلال الذي يكشف لنا عن قانون عام أو يبرهن عليه " (٦٩ / ص ٢٩٧) ففي الاستقراء اذن عنصر عقلي يكمن من التعميم . ولا يخفى أن هذا العنصر العقلي معدوم في المجال الحسي التجريبي اذ أن التعميم هو " ادراك (للصور) أو (للعلاقات) أو (للاطار) ، التي تطرد عليها الظاهرات والأحداث " ، (٦٩ / ص ١٧) .

ولكن من أين حق لنا التعميم واصدار الأحكام الشاملة التي تدرج تحتها المتماثلات وتجمع الحالات الجزئية ، ثم هل يسمح لنا التعميم بالاستدلال على الجانب الذي لم تشاهده بما شاهدناه ؟ هنا تكمن مشكلة الاستقراء التي لابد من التعمق فيها .

لقد اختلف العلماء في تحديد أساس الاستقراء . فقال بعضهم بالحتمية التي تقدم أساسا للاستقراء في حين ناقضهم أخرون قائلين باللاحتمية التي تؤدي الى القول بالاحتمال في حدوث الظواهر الطبيعية . وظهرت فئة ثالثة جعلت مبدأ الغائية شارحا ومعللا للاستقراء .

١ — الحتمية ونقيضها

ان الحتمية هي أساس التوقع الضروري المضبوط والصارم لحدوث الظواهر الطبيعية

ففي الفيزياء " يقوم تعريف الحتمية ، على امكان توقع الظواهر توقعا دقيقا أي انتظار حصولها في مكان معين وفي زمان معين بالضبط" (٧٦ / ص ١٠١) ويرى أخرون أن الحتمية هي " جملة العلل والمعلومات المترابطة ترابطا ضروريا " (٤٣ / ص ٣٠) ويقدم محمود قاسم صياغة مرنه لمبدأ الحتمية فيقول : " تجرى الطبيعة على سنن ثابتة محدودة تربط بين ظواهرها بعضها ببعض قوانين ليست مطلقة " (٦٠ / ص ٦٣) •

ومهما كان من شأن التعريف فان الطبيعة تخضع لنظام ثابت وعام ، أى أن كل ظاهرة طبيعية تخضع لقانون محدد سواء كانت صيغته سببية أو وظيفية (تغير نسبي) أو قضية كلية • فعندما تتم مجموعة ظروف معينة تقابلها مجموعة من النتائج اللازمة عنها اطراديا في جميع الظواهر الخاضعة لتلك الظروف وهذا مانشير اليه بالقول أن نفس الأسباب تؤدى الى نفس النتائج وقد سبق ايمانويل كنت (١٧٢٤ — ١٨٠٤) فصاغ مبدأ السببية هذا على النحو التالي : "كل شيء يحدث في الطبيعة ، انما يحدث عن سبب وان نفس السبب يؤدى دائما الى نفس النتيجة " (٦٠ / ص ٧٧) • فالسببية بكلام أخر : " العلاقة الضرورية بين الظواهر ، من حيث نشوء الواحدة من هذه الظواهر عن الأخرى " (٤٣ / ص ٣٠) أما عبد الكريم اليافي فيرى أن : " الفيزياء الحديثة قد أبطلت الحتمية دون أن تبطل السببية فتكون السببية أعم من الحتمية " (٧٦ / ص ١٠١) وهو يورد اعتراضين على الحتمية ثم يجيب عليهما :

" ١ — الطبيعة كل متضافر الأجزاء متشابك العناصر ، ••• فيقتضي توقع ظاهرة من الظواهر عندئذ أن نعرف حالة الكون أجمع معرفة تامة شاملة • وذلك يتعذر •

٢ — مشاهداتنا وقياساتنا للظواهر تقريبية ، •••• لذلك يكون التوقع المبني على تلك المعلومات التقريبية تقريبيا • أما الرد على الاعتراض الأول فيتم بالقول أنه يمكننا تحليل الماء الى الهيدروجين والأكسجين • ومعرفة النسب الحجمية والكتلية دون معرفة مايجرى في الكواكب ويمكننا ارهاف الملاحظات وضبط الأدوات ، فننتهي الى ضرورة القول بوجود الحتمية • وكان هذا الاتجاه صحيحا في الفيزياء الاتباعية "
(٧٦ / ص ١٠١ ، ١٠٢ ، بالتصرف) •

أما في الفيزياء الحديثة فقد وجد العلماء أنهم لايستطيعون أن يزيدوا معا دقة قياس ما دون أن تزيد هذه الدقة في مقدار الخطأ المرتكب في قياس اخر • وقد كشف (فرنر كارل هايزنبرغ) (WERNER HEISENBERG) (١٩٠١ —) علائق الارتياب هذه وذكرها كمايلي :

" ١ — كلما دق قياس موقع الجسيم غيرت هذه الدقة كمية حركته وبالتالي سرعته •
٢ — كلما دق قياس كمية حركته التبس موقعه •
٣ — اذا قسنا موقع الجسيم وكمية حركته معا كان جداء الخطأ المرتكب في التعيين الموقع

••/••

والخطأ المرتكب في تعيين كمية الحركة مأخوذين على محور السينات يحقق العلاقة التالية :

Δ س × Δ كحك س $\lesssim$ هـ ونجد على محور الصينات والصادات :

Δ ع × Δ كحك ع $\lesssim$ هـ

Δ ص × Δ كحك ص $\lesssim$ هـ " (٧٦ / ص ١٠٣)

ثم أن مايصدق عن المجموع قد لايكون صادقا بالنسبة الى كل جزء من أجزائـــه فالحتمية اليوم هي مبلغ بين منكر لها كليا وذلك بالمعنى القديم ومعدل لأسسها •

يعتبر آرثر اديغتون (ARTHER EDDINGTON) وديراك (DIRAC) ممثلين للاتجاه الأول فيقول اديغتون : " ان فرض الحتمية لايعتمد على أي دليل ••••• وقد انتهينا الى معرفة طبيعية أكثر دقة مما مضى فانا نرى أن هناك مجال في الظواهر يسيطر عليه مبدأ اخر وهو مبدأ اللاحتمية الذي يصدق على التفاصيل والعناصر التي تتكون منها المركبات والاجسام " (٦٠ / ص ٨٨) ويقول ديراك : " ان الطبيعة تجد نفسها في لحظات معينة ، لدى مفترق ، أي أمام عدة اتجاهات ممكنة ، ومن ثم يجب عليها أن تختار أحد هذه الاتجاهات التي تعرض نفسها عليها ، وهذا الاختيار حر اذ لايمكن التنبوء بما سيحدث اللهم الا اذا كان ذلك على هيئة مايسمى بحساب الاحتمالات • وبديهي أن هذه النظرية مضادة تماما لوجهة نظر كل من لابلاس وكلود برنارد " (٦٠ / ص ٨٨) •

ويمثل بارودي (PARODI) ولانجيفان (LANGIVIN) الاتجاه الثاني اذ يرى كلاهما أن كل ظاهرة ، مهما كبرت أو صغرت هي رهينة شروط محددة وعند لانجيفان أن : " النظريات الحديثة في علم الطبيعة ـ ويقصد بها نظريات الذرة ـ لا تهدم مبدأ الحتمية وانما تهدم فكرة القوانين الصارمة الا كيدة أي أنها تهدم المذهب الميكانيكي التقليدي فالقوانين الميكانيكية لا تصدق الا على المركبات • أما اللا متناهيات في الصغر فلها قوانينها الخاصة ، وهي القوانين الاحصائية " (٦٠ / ص ٨٩) أمام كل ماتقدم يعترض سؤال لابد من طرحه هنا : " أثمة لاحتمية ظاهرية وراءها حتمية باطنية أم هي لاحتمية صميمة صرف ؟ " (٧٦ / ص ١١٦)

٢ ـ الصـــدفة (CHANCE = PROBABILITY)

ان الصدفة مقياس الجهل ولا يقصد بها انكار القوانين جملة بل الاعتراف بقوانين تقريبية يمكن الاستفادة منها في التكهن بمعرفة وقوع الظواهر • وهنا تكون الصدفة " بمعناها العلمي مرادفة للاحتمال الذي يمكن قياسه " (٦٠ / ص ٩٣) •

أما علوم الطبيعة فهي تفترض دوما وجود الانسان معطى مسبقا ، على حد تعبير

••/••

بور (BOHR) (١٨٨٥ —) لأنه " لابد لنا من ادراك أننا لسنا مشاهدين في مسرح الحياة بل فاعلون " (٧٣ / ص ١٦) • فيكون ادراك احتمال وقوع ظاهرة ما بأرجحية معينة من صميم العمل العلمي حتى ولو لم تبلغ درجة اليقين المطلق لذا يكون " الترو دون اليقين المطلق أفضل من عدمه جملة " (٦٠ / ص ٦٩) •

وفي نظر زكي نجيب محمود أن المصادفات هي أول ما تناولته نظرية الاحتمالات بالبحث • فالعلاقة بين شيئن (أ) و (ب) من حيث ضرورة الاتصال أو المصادفة هي احدى الحالات الثلاث :

" ١ — فاما أن (أ) تقتضي (ب) بالضرورة

٢ — واما أن (أ) تستبعد (ب) بالضرورة

٣ — واما ان وجود (أ) لا يعني شيئا بالنسبة لوجود (ب) فقد توجد (ب) وقد لا توجد على حد سواء في مثل هذه الحالة يكون وجود (أ) مع (ب) مصادفة • "(٦٩ / ص ٣٣٨ و ٣٣٩ بتصرف) •

والمصادفة والضرورة متضايفتان أى لا تشترط احدهما الاخرى • ولا تتنافى المصادفة مع الحتمية الا اذا كانت كل الحقائق للوجود وحوادثه مستقلة احداهما عن الأخرى • وبالتالي فأن القوانين التقريبية لا تتناقض مع مبدأ الحتمية •

وتحظى المصادفة بالمعنى العلمي بدرجة عالية من الاهتمام في عالم الصغائر ، الميكروفيزياء فالقوانين الطبيعية الرياضية الكمية في ذلك العالم هي صيغة " مالدينا من معرفة عنه " لأن " القوانين الطبيعية التي نعبر عنها رياضيا في نظرية الكم ، لم تعد تعني الجزيئات العنصرية بحد ذاتها بل تعني مالدينا من معرفة عنها " (٧٣ / ص ١٦)

٣ — الغائية

أما المدرسة الثالثة فتعتمد الغائية يمثلها جول لاشلييه (JULESLACHELIER) بقوله " ان كل مايحتوى عليه العالم لايوجد الا لتحقيق غاية معينة وهذه الغاية هي السبب الحقيقي في وجوده " (٦٠ / ص ٩٤ ، ٩٥) •

الا أن لاشلييه قد جمع في بادئ الأمر بين الحتمية والغائية واعتبرهما أساسا للاستقراء ثم أسقط بعد ذلك الحتمية وقال بالمبدأ الغائي الذى هو السبب الحقيقي في وجود الأشياء تاركا للاسباب الفعالة أن تكون وسائل لتحقيق أهداف الطبيعة •

في حين أرجع أوغست كونت مبدأ الغائية الى مبدأ الحتمية من أجل ايضاح فكرة العلاقات السببية المتبادلة • (٦٠ / ص ٩٧) •

ينتج من كل ما تقدم أن لولا الحتمية التي تعبر عن انتظام ظواهر الكون وتواترها لما أمكن قيام العلم ، ويشهد تاريخ العلوم الطبيعية والانسانية بذلك اذ ان القوام العقلي للمنهج العلمي هو التفكير الاستقرائي والاستنتاجي • وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول فهم الاستقراء والبحث فيه يبقى الاستقراء العلمي ، ركيزة الطريقة العلمية في البحث لأنه هو الذى يثبت شرعيتها في دراسة الطبيعة •

ب — خطوات الطريقة العلمية :

١ — الملاحظة

تشكل الملاحظة الخطوة الأولى في الاستقراء العلمي ، وهي جزء من نشاط الباحث للتوصل الى صياغة فرضيات حول موضوع بحثه • وقد أجمع العلماء على أن " الملاحظة سابقة للافتراض، مرافقه له ، لاحقة به في ان معا " (٥٢ /ص ٨٤) •

فالرؤية الدقيقة لظاهرة ما مع الاسترشاد بأساليب الدراسة التي تتوافق مع طبيعة هذه الظاهرة تعطي المعنى العام للملاحظة • وحينما يحدد الباحث واقعا في قسم خاص من أقسام المعرفة يصل عندئذ الى المعنى الخاص للملاحظة • وبالتالي ليست الملاحظة جزءا أساسيا من المنهج الاستقرائي الا في حالة استخدامها من قبل العقل والحواس، أى ضمن كل متناسق •

وقد يصل العقل عن طريق الملاحظة الى درجة الابتكار والاختراع ، خاصة في وضع الفرضيات ، والسعي الدائب للتحقق العلمي منها • وهي قد توصل الي الكشف عن حقائق جديدة تتصف بما يلي :

" ١ — انها لاتكون مقصودة لذاتها (UNANTICIPATED)

٢ — وبأنها تدعو للدهشة (ANOMALOUS) لأن الحقائق الجديدة قد تقلب بعض الحقائق التي تواضع عليها العرف العلمي السائد •

٣ — وبأنها تصبح ذات أهمية استراتيجية (STRATEGIC) من الناحية العلمية بمعنى أن الحقيقة الجديدة بعد دراستها ومحاولة التثبت من صحتها تصل بالباحث الى رفض نظرية قائمة أو تقرير نظرية جديدة " (٣٥ / ص ٣٢، ٣٣) •

ان الملاحظة العلمية تسير وفق نهج غائي ، اذ يقوم بها العلماء لغرض علمي يستهدف الكشف عن طبيعة الحدث الطبيعي أو الاجتماعي وعناصره والعلاقات التي تربط بينها والوظيفة التي تؤديها ، وذلك بصبر وأناة ثم بـ " انتباه مقصود ومنظم للظواهر أو الحوادث بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها " (٥٢ / ص ٨٥) ومن أجل ذلك يتسلح الباحث

../..

بأجهزة مختلفة تناسب طبيعة الموضوع ، دون أن يقتصر في دراسته على الحواس ، فان اكتشاف الة جديدة مثلا تجعل الملاحظة أشد سبرا وأبعد غورا في التعرف على بنية الظاهرة ، وهذا مما يساهم في تقدم العلم " ان الكشف عن اداة جديدة للملاحظة والتجربة ، في العلوم التجريبية الناشئة أكثر فائدة من عدة أبحاث مذهبية أو فلسفية " (٦٠ / ص ١١٠) •

ويمكن التمثيل للملاحظات العلمية بالملاحظات الفلكية والفيزيائية والكيميائية والاقتصادية والاجتماعية ، اذا ما توفرت لهذه الملاحظات الأسس العلمية • اما الواقع الملاحظ فلا يظهر على حقيقته الا لمن كان مستعدا لمشاهدته وتحدد شروط الملاحظة كمايلي :

" أولا — أن تكون منظمة ومضبوطة ، ثانيا — أن تكون موضوعية وبعيدة عن التحيز • ثالثا — أن تكون دقيقة كما وكيفا • رابعا — يجب أن يكون الملاحظ مؤهلا للملاحظة ، مستعدا لها وقادرا عليها ، سليم الحواس ، غير قلق ولا متوتر ، مرتاح النفس ، قادر على الانتباه الى كل ما يجب أن ينتبه اليه • خامسا — يجب تسجيل الأمور الملحوظة بأسرع مايمكن ، في الحال أو عقب الأمور الملحوظة • سادسا — ان يكون الملاحظ مهيئا ، مدرب عليها ، ويملك معارف ضبطها • سابعا — يجب التخطيط للملاحظة • ثامنا — الوضع المادى والمعنوى يؤهل الباحث لذلك • تاسعا — الاستعانة بكل وسيلة وأداة " (٥٢ / ص ٨٦ ، ٨٧) •

من هنا أمكن القول : أن أى خلل في تلك الشروط يشكل معوقات للملاحظة العلمية •

٢ — الفرضية : (Hypothesis)

الفرضية هي المرحلة الثانية في التفكير الاستقرائي وهي السبيل لسد النقص في الملاحظة والتجربة حين يدخل الخيال ليسهل بعد صدقه عملية التعميم • والخيال العلمي ناشئ ولو لم يكن كليا ودوما عن الملاحظة والتجربة وهو يستخدم في العلوم التجريبية والرياضية ولعل فرضيات الخيال العلمي أثناء البحث تكون طريقا الى الابتكار فترتب الظواهر على ضوئها ويتم التحقق من ترابطها والوصول الى قانونها الذى ينتهي اليه البحث كفرضية صادقة بعد اختبارها •

وقد اختلف معنى الفرضية على مر العصور الا أنه لم يكتسب الصفة العلمية الا مع ديكارت الذى يقول " انني أرغب في أن ينظر الى ما سأكتبه على أنه فرض" (٦٠ / ص ١٤٤)

وقد حذر فرنسيس بيكون من جموح الخيال وأوصى بكبح جماحه وبعدم الغلو في وضع الفرضيات على طريقة (المدرسيين) • ومع أن الفرضيات تبقى تخمينا ما لم تختبر ، فان بويل يحدد وظيفتها في الكشف عن القوانين الطبيعية ويشترط لييتز بساطتها وشمولية تفسيرها لأكبر عدد من الظواهر يكون صدقها محتملا بنسبة كبيرة •

ولما نظر بوانكاريه وبرنارد الى التجربة بأنها : " ليست الا فرصة لتحقيق فكرة توجد في عقلنا من قبل " (٢٦ / ص ٢٩٤) • اعتبرت ذات أهمية كبرى بمعنى أنها فكرة موجهة في البحث العلمي •

وتطلق الفرضية على فكرة أو قضية يعتمدها الباحث في بداية عمله وبها تسمى في الرياضيات الأوليات والمسلمات والأوضاع والتعريفات التي يستعين بها العالم في برهانه على قضية ما • وفي علوم التجربة تكون الفرضية تفسيرا مؤقتا لظواهر الطبيعة يصبح بعد التحقق التجريبي منه تفسيرا نهائيا •

والفرضية خطوة تسبق اكتشاف القانون العلمي اذ توضع في البداية ، فاذا أيدتها التجارب تحولت الى قانون • وقد رأينا أن الفرض قد يكون عقليا أو تجريبيا ، أى أنه تقرير أو اقتراح يخضع للاختبار ليصبح قابلا للعلمية • ونادرا ما يكون ثابتا في العلوم الاجتماعية •

ويقوم الفرض على الربط بين : ظاهرتين أو متغيرين ، فيكون احتماليا قابلا لاشتقاق قضايا أخرى عنه • من هنا كانت صلته بالنظرية وثيقة • وتقوم الفرضيات في العلوم التجريبية بوظيفتها الأولى بكشف العلاقات أو القوانين الصارمة الخاصة التي تتحكم بمجموعة معينة من الظواهر

وبوظيفتها الثانية تربط بين هذه القوانين الخاصة المكتشفة سابقا •

اما في مجال العلوم الاجتماعية فتختلف الفرضيات وفق المصطلحات فنجد (قاموس التحليل الاجتماعي) يحدد الفرضية بقوله : " عرض لعلاقة متوقعة بين متغيرات ، ويمكن التحقق من صحة العرض بواسطة الاختبار التجريبي ، وقد تستمد الفرضية من المراقبة أو تستنتج من نظرية أعم منها وأشمل ويكون الباحث معتمدا على حدسه وتخمينه ومستعدا لأن يستخدمه كأفتراض موقت تحت التجربة • وتصير الفرضية عادة عرضا جازما اما يثبت أو ينفى " (٤ / ص ٩٥)

إذاً الفرضيات هي أفكار قابلة للتحقق التجريبي تعتمد على خبرة العالم نتيجة تفكيره المستمر وبحثه المتواصل في الظاهرة التي يقوم بدراستها • أما من حيث كونها فكرة موجهه فهي ترشد الباحث الى نوع الحقائق التي يجمعها فلا تهدر جهوده دون هدف واضح ، و تساعده على اكتشاف الناموسية بين الظواهر وقد لخص برنارد ذلك بقوله : " ان المنهج التجريبي لا يتحقق الا اذا اجتمعت فيه أمور ثلاثة هي الحدس والتجربة والاستدلال " (٣٥ / ص ٣٧) •ويرى مصطفى الخشاب أنه " اذا انتهى الباحث من دور الملاحظة ، سواء كانت ملاحظة بحته أو مصاحبة للتجارب ، وتوفرت لديه الأمثلة والبيانات الكافية دخل في دور (الفرض) لأن العقل بعد الملاحظة للظواهر وما ينبثق عنها من علاقات يحاول بدابهيته وضع تفسير لها • ومن هنا يرى الباحث نفسه مضطرا الى وضع افتراضات يعلل بها مايلاحظه فاذا نجح في تفسيره أخذ به واطمأن اليه وأصبح الفرض، قاعدة أو قانونا أو نظرية ، وان لم ينجح افترض تفسيرا أخر حتى يصل الى التفسير الصحيح الذي يبرر به الحقائق المشاهدة " (٣٧ / ص ٦٤ ، ٦٤) •

ثم أن الفرضية تساهم في وضع التصميم التجريبي في الدراسة الامبيريقية فكل تجريب — التجربة العلمية — هو التحقق من صحة فرضية ما اختباريا • وقد تستمد من مصادر : الماضي أو الميدان أو المشكلات العلمية • وقد حددت بلغة الدراسة الامبيريقية بالقول : " انها صياغة لعلاقة بين متحول حر ومتحول تابع و وتصاغ الفرضيات من أجل التجريب ، وتكون محدودة لكي تكون قابله للاختبار " (٥٢ / ص ١٧٨ ، ١٨٢) •

اما القواعد التي تحكم بتكوين الفرض وتحقيقه فهي : "

١ — ينبغي أن يتفق الفرض أو على الأقل أن يكون متوائما مع جميع الحقائق المتعلقه به •
٢ — يفضل الفرض الذي يفسر عددا أكبر من الوقائع ويمكن تكوين مايسمى بالفروض العاملة لتفسير وقائع مفردة من سلسلة الوقائع •
٣ — ينبغي تكوين أقل عدد ممكن من الفروض لتفسير سلسلة مترابطة من الوقائع وينبغي أن يكون ترابطها أوثق مايمكن •

•• / ••

٤ — ينبغي أن يوضع في الاعتبار عند تكوين الفرض في جوهره ليس أكثر من احتمال ... انظر ان الفرض (شكل تطور العلم الطبيعي طالما هذا العلم يفكر) جدل الطبيعة " (٨ / ص ٣٣٠) .

وبكلام آخر يمكن تحديد الشروط للفرضيات العلمية باعتمادها على الحقيقة المشاهدة وخلوها من التناقض وعدم معارضتها للحقائق المقررة من قبل العلم . كما وعلى صيغة الفرضيات أن تكون على هيئة قضايا يمكن التحقق منها تجريبيا فالمعامل والكشوف أمران متلازمان على حد تعبير باستور ولا ينعدم الاقتصاد في تكوين الفرضيات لتحديد مجال اختبارها .

وأنواع الفرضيات هي : " ١ — الفروض العملية : وهي : تلك الاراء التي يضطر كل امرئ منا الى الاستعانة بها لتفسير مايشاهده من الظواهر أو مايعترضه من الحوادث حتى يستطيع التكيف بالبيئة التي يعيش فيها أو لمجرد المعرفة .

٢ — الفروض الفلسفية : كل محاولة لتفسير الظواهر ببعض الاراء العامة التي تنطوي على العمق في التفكير أو بعض منه .

٣ — الفروض العلمية : وهذه قصيرة العمر نسبيا اذ لابد من البرهنة على صدقها بحسب الواقع فاذا تبين خطأها عدلت وتركت جانبا واذا كانت صادقة أصبحت قوانين علمية " . (٦٠ / ص ١٧٢ حتى ١٧٨) .

لقد سبق فرأينا كيف حدد فرنسيس بيكون القواعد التي تحول دون جرأة الباحث في التعميم فتقلل من أهمية الفروض وقد قال نيوتن : " لم أتخيل فروضا لأن كل مالايستنبط من الظواهر يسمى فرضا وليس للفروض مكانه في الفلسفة التجريبية " (٦٠ / ص ١٤٩) . الا أن نيوتن نفسه قد وضع فرض الأثير لتفسير الجاذبية الأرضية . وذهب برنارد الى أن الفكرة التجريبية ليست تعسفية لارتكازها الى الواقع .

ويؤيد دالمبير (D' ALEMBERT) (١٧١٧ — ١٧٨٣) نيوتن في طرد التكهنات الفرضية بحيث تصبح التجارب والرياضيات المنبع الذي يستقي منه العلم .

وحذر جان جاك روسو J . J . Roussau) (١٧١٢ — ١٧٧٨) من الفرضية فقال : " انني أعلم أن الحقيقة التي توجد في الأشياء لافي عقلي الذي يصدر أحكامه عليها وكلما قل مقدار ما أخلعه من نفسي على هذه الأحكام زدت يقينا بأنني ساكون أشد قربا من الظواهر " (٦٠ / ص ١٥١) .

ويقر كونت ضرورة الفرضية في المنهج الاستقرائي لكنه يضع لها قيودا بحيث يحصر وظيفتها في الكشف عن قوانين الظواهر لا عن أسبابها وطريقة تركيبها .

../..

وفي حين حذر مل* من الفرضيات لاعتقاده ان مهمة المنهج العلمي تنحصر في تقرير القوانين اليقينية ، نصح تلميذه ستيوارت (Dugalds Stewart) (١٧٥٣ـ ١٨٢٨) • باستخدامها •

وفي القرن التاسع عشر ازداد أنصار الفروض قوة بظهور كل من وليم هرشل Herschel (١٧٣٨ ـــ ١٨٢٢) وارمان تروسو (Trousseau) (١٨٠١ ـــ ١٨٦٧) الــذى يناقض روسو بقوله : "كلما خلع المرء من نفسه أكبر نصيب على أحكامه التى يصدرها على الأشياء زاد يقينا ، انه أشد مايكون قربا من الحقيقة فليس مهمة الظواهر تملي علينا اراءنا بل يجب أن نقوم باثبات صدق هذه الأراء ولكن بشرط أن نحسب لهذه الظواهر حسابها " (٦٠ / ص ١٦٠)

ومهما اختلفت الاراء حول ضرورة الفرضيات تبقى مسوغات استخدامها في العمل العلمي لينة لكونها : " أ ـــ وسائل عمل في النظرية (أى يمكن اشتقاقها من النظرية) •

ب ـــ يمكن اختبارها والتأكد من صحتها أو خطئها وذلك بخلاف الحقائق المعزولة • ان ما يختبر هو الصلات ، وفي جوهرها مبنية على التنبوء •

جـ ـــ وسائل قوية في تقدم المعرفة وذلك لأنها تمكن الانسان من الخروج خارج ذاته • " (٦٠ / ص ١٧١) •

•• / ••

٣ — التجربة

أما التجربة بالمعنى العام فهي مشاهدة الظواهر بعد احداث تغير فيها كبيرا كان أم ضئيلا ، وذلك عن طريق اصطناع حالات مقصودة ، وهي ما يكسب الباحث باستمرار تصحيحا لرأيه من خلال عمله العلمي بحيث يقترب من الحقيقة ، فلا تتناقض معرفته مع الحقائق العلمية المتوفرة • والتجربة هي ملاحظة مصطنعة أو مثارة من قبل الباحث تتيح له التفكير والمقارنة ومحاولة تحقيق الشروط التي تخدم هدفه أى اكتشاف القانون الذى يحكم الظاهرة المدروسة • وهذا ماتبغيه العلوم الطبيعية والانسانية على حد سواء ، و " التجريب ، وهو جوهر البحث العلمي ، وقلبه ، يعتبر ملاحظة ، مخططة ومسيطر عليها " (٥٢ / ص ٨٥) في حين أن الاستقراء ، كما سبق فرأينا ، يهدف الى العلم بالحقائق الجزئية من أجل الوصول الى القضايا الكلية ، وذلك اما بملاحظتها كما هي موجودة في الواقع الطبيعي أو في المجتمع فتكون موضوعا للملاحظة البحته أو بالنظر الى تلك الحقائق في ظروف يصنعها الباحث ويعمل فيها حسب أهدافه ، وهنا تكون الحقائق أو الظواهر موضوعا للتجربة " ففي الملاحظة البحته نجد أمثلتنا في الطبيعة على ما هي عليه كما يقول (ميل) وفي التجربة نعمل أمثلتنا بأيدينا ، بأن ندبر الظروف ، ونرتب المناسبات ونخضعها لسلطات البحث وأجهزته " (٣٧/ ص ٦٠) •

وتحتوى التجربة من الناحية المنهجية العملية أو الاجرائية على عدة لحظات منها :

" ١ — ضبط أو تثبيت ، موضوع البحث الذى يراد التجريب عليه •
٢ — اختيار وسائل التجربة •
٣ — التأثير على الموضوع وتغيير الشروط •
٤ — تسجيل المعطيات في دفتر الملاحظات •
٥ — معالجة المعطيات الأساسية ، الملاحظة •
٦ — نقل النتائج الى موضوعات من نفس الصنف أو الفئة التي لم تجر عليها التجارب " (٢٤ / ص ٧٧)

فالباحث في التجربة يتدخل اذن عمليا في أوضاع موضوع بحثه ويتعامل مع عوامل التجربة باعتبارها أحد أشكال العمل العلمي • ويتم هذا التدخل بطرق مختلفة منها : " ١ — عزل الموضوع عن فعل المؤثرات الجانبية ودراسته في صورته الخالصة
٢ — تكرار سير العمل في ظل شروط محددة مضبوطة ، وقابلة للمراقبة •
٣ — احداث تغيير مقصود وفق خطة معينة وتبديل وتركيب الشروط المختلفة بغية

•• / ••

الوصول الى النتيجة المطلوبة " (٢٤ / ص ٧٦) .

كذلك يترابط نشاط وعمل الباحث العلمي في التجربة مع تفكيرة الاستقرائي لذا كانت التجربة تشمل المجرب وموضوع تجربته . وقد تفضل التجربة الملاحظة لأنها تقوم بتحليل الظاهرة الى عناصرها ويتم فيها ايجاد ظواهر لم تكن قائمة بالفعل والتجربة هي أكثر دقة وموضوعية من الملاحظة ، الا أن هذه قد تتصف بالموضوعية اذا قام عدد كبير من الباحثين بدراسة ظاهرة واحدة فوصلوا الى نتيجة واحدة . وبالرغم من ذلك لاترقي الملاحظة الى درجة دقة التجربة وموضوعيتها .

وقد تترافق الملاحظة والتجربة معا في البحث العلمي ، بحيث يصعب الفصل بينهما في الفعل ولايفصل بينهما الا نظريا .

وقد قيد البعض التجربة بما يلي :

" أولا — يجب أن تكون الملاحظة والتجربة (موضوعيتين) .

ثانيا — يجب أن تكون كل من الملاحظة والتجربة خلوا من الهوى ، فلا يتأثر الباحث بعاطفة .

ثالثا — يجب أن تتحقق لدى الباحث ، ملاحظا كان أو مجربا بعض الصفات العقلية الخاصة . (الحذر ، روح النقد ، الفطانة ، الخيال العلمي) . "
(٦٠ / ص ١٣٠ حتى ١٣٤) .

أما أنواع التجربة فتصنف كما يلي :

أولا — التجربة العابية :

وهي التي تدخل الانسان في ظروف الظواهر فيطلع عليها أو يكتشفها وانها دون أن تكون غايته التأكد من شرعية فكرة علمية . وانما يقوم بها ليجد احدى الفرضيات خاصة اذا كان المجال بكرا أو كانت المعلومات المتوفرة لدية غيركافيه أو أنها لاتفي بالغرض . مثل ذلك ما قام به برنارد عندما بحث في تأثير مادة (الكورار) السامة على الضفادع ثم على حيوانات ثديية وعلى الطيور ، فانتهى الى القضية العامة القائلة : " يحدث الكورار الموت لأنه يتلف جميع أعصاب الحركة دون أن يمس أعصاب الحس " (٦٠ / ص ١١٩) .

ثانيا — التجربة المقصودة (العلمية) :

اذا ما كانت التجربة العابية ضربة مسبر في عالم مجهول فان التجربة العلمية ضربة مسبر في عالم يجب أن يعرف . هنا يتحقق العالم بالتجربة من

../..

صدق فرضياته وتكهناته التي استوحاها من ملاحظة أو تجربة عابية • وهنا يكون الباحث نفسه ملاحظا ومجربا في وقت واحد ، أي يكشف عن القانون العلمي الذي يحكم الظاهرة المدروسة • وتتعدد الأمثلة د هذا المجال حول التجارب التي تقام بكثرة في الفيزياء والكيمياء وعلم الحياة • ومن بين أكثر التجارب العلمية قدما تجربة أرشميدس بلغة الفيزياء : " يتلقى الجسم المغمور في سائل متوازن قوة دافعة شاقولية من الأسفل الى الأعلى تعادل وزن السائل الذى يزيحه الجسم وهذه القوة تسمى دافعة أرشميدس وتحسب قيمتها من القانون الذى تتخذ صورته ا الرياضية الشكل التالي : خ = ث ــ ثَ

أو خ = ح (حجم السائل المزاح) × و (الوزن الحجمي للسائل) ومن المعروف أن الوزن الحجمي للسائل يعطى بالعلاقة التالية :

$$و = \frac{ك \cdot غ \cdot ث}{ح \quad سم^{3}} = \frac{كتلة \cdot الجسم}{حجم \quad الجسم}$$

وذلك باعتبار (ث) وزن الجسم في الهواء ، (ثَ) وزن الجسم في الماء (خ) دافعة أرشميدس ، (و) الوزن الحجمي للسائل •

كذلك قام برنارد بعدد من التجارب العلمية ليرى ما السبب في التسمم بأكسيد الكربون (   ) فكانت تجربته في البدء عابية ثم أصبحت علمية وهو يقول : " وبوضع فروض متتابعة عن الظواهر ، تبعا لتقدمي في الملاحظة انتهيت الى البرهنة على أن أكسيد الكربون يحل محل الأكسجين في كريات الدم فيتلفها وذلك باتحاده بمادتها " (٦٠ / ص ١٢٥) •

ثالثا ـ التجربة الطبيعية :

هنا لاشأن للمجرب بحدوث التجربة أو تحديد عواملها • ويقدم علم الأرض (الجيولوجيا) على ذلك أصدق مثال في مجال علوم الطبيعة • اما في المجتمع فتوجد على أنواع هذه التجهية ، معطيات تتمثل اضطرباته وانحرافاته والاتجاهات غير السوية فيه • ولكن حتى في هذه الحالة تحاول بعض علوم الطبيعة مثل علم الفلك والجيولوجيا ألاتبقى علوم ملاحظة بل تسعى لتكون علوم تجربة وذلك عن طريق تطوير مخابر الفضاء والنمذجة العلمية للاحداث الماضية •

ومهما يكن من أمر فان الملاحظة والتجربة متشابكتان عمليا ومنطقيا لكون للتجربة سؤال العالم للطبيعة والملاحظة جوابها هذا لأن : "المجرب يوجه أسئلته إلى الطبيعة، ولكن بمجرد أن تتكلم يجب عليه أن يلتزم الصمت وأن

../..

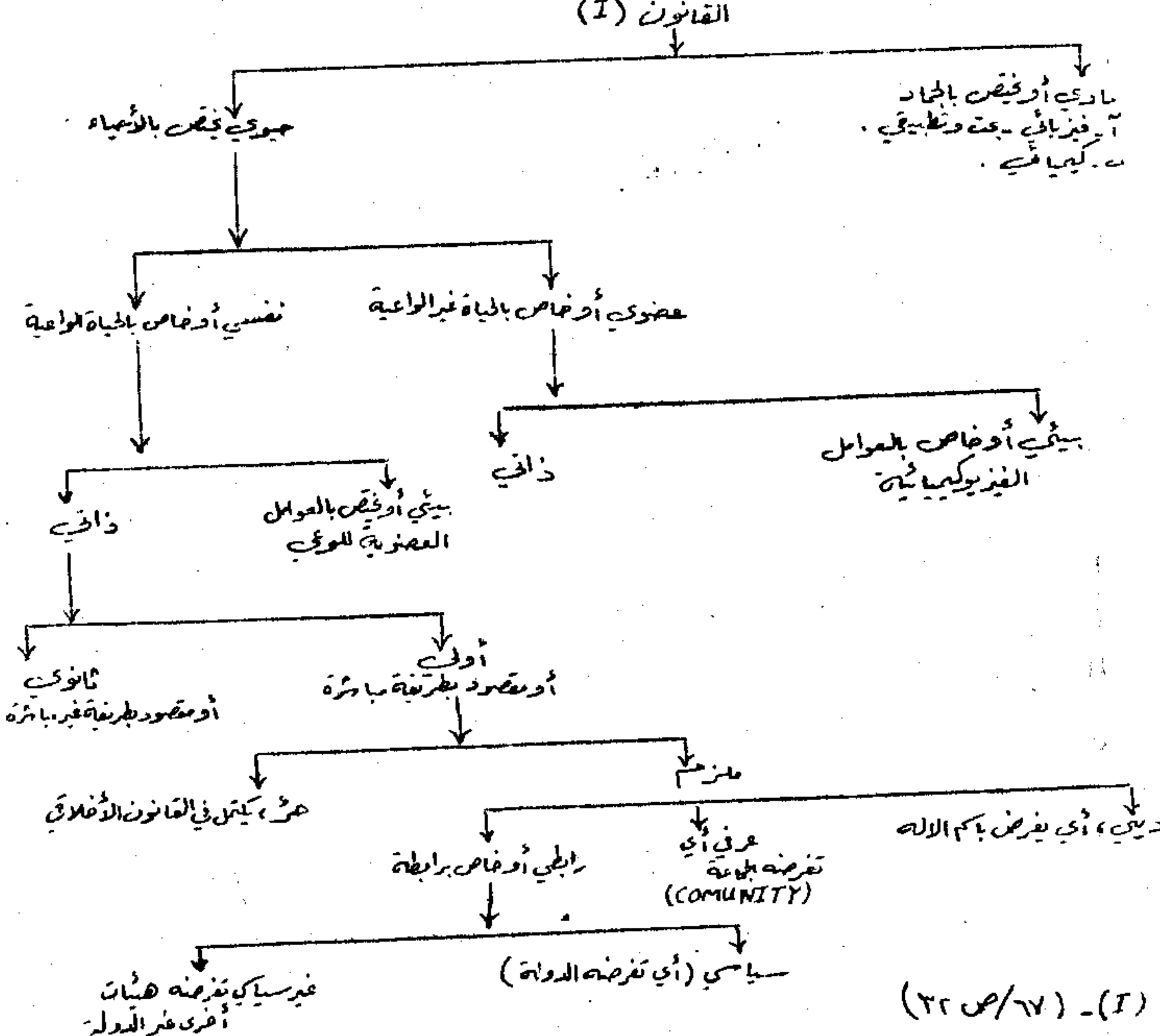
يلاحظ ماتجيب عنه " (٦٠ / ص ١١٣) •

٤ — الوصول الى تعميمات نظرية

ان التعميمات أو الفرضيات المحققة تجريبيا تنقل الى مرحلة القانون وكلما تقدم العلم في مجاله اضمحل عدد القوانين الأساسية المستقلة فيه ، واتسع نطاق العلاقات القائمة بينها ، وذلك عن طريق ربطها بقانون واحد، كما يجرى اليوم في علم الفيزياء ، وهو أقرب العلوم الى هذا النوع من الكمال•

ولكي يتم الربط بين الحقائق الفرعية المتفرقة يلجأ العالم الى المنهج الاستقراء الناقص أي الذى يصنع القوانين التي تنطبق على الحالات المماثلة والتي لم يطالها بحث ذلك العالم فيصل بينها ليقيم بناء نظريا متكاملا أساسه التعميم •

ويصح هنا عرض تقسيمي لفهم معاني القوانين على الشكل التالي :



واذا كانت القوانين العلمية عبارة مضبوطة نوعا ما لقوانين العالم الموضوعي فان خصائصها العامة التي تطبق على دراسة المجتمع هي :

" أولا — ان القانون يعكس الروابط الأساسية بين الظواهر في الحياة .

ثانيا — ان القانون يعبر عن رابطة عامة وليست خاصة .

ثالثا — ان القانون يعبر عن رابطة ضرورية كامنه في طبيعة الظواهر نفسها ومن أجل اكتشاف قانون ما ينبغي انتزاع العلاقات العرضية .... وتلك العلاقة تحكم تطور الظاهرة .

رابعا — ان القانون يعبر عن رابطة ثابته بين الظواهر " (٥٦ / ص ٥١، ٥٢)

وفي كل هذا لاننسى أن التاريخية هي صفة ملازمة للقوانين وبالتالي فهي ليست ثابته بل متغيرة على الدوام وفق سنن التطور الطبيعي والاجتماعي كما ولاينتهي الأمر بوضع القوانين العلمية بل ان اكتشافها يدعو لوضع النظريات التي تعمل على تفسير العلاقات بينها وبين الحقائق القائمة بحيث تكون النظرية العلمية أكثر شرعية في شرح أكبر عدد من الحقائق وأكثر بيانا لصحة القوانين .

من هنا كان مجال تكوين النظريات أعلى مراتب النشاط العقلي في الميادين العلمية . ولا يقلل من شأنه كونه يعتمد على العقل والتفكير ، ذلك ان الحقيقة والنظرية متكاملتان ، والنظرية العلمية لاتقوم الا على أساس من الحقائق الموضوعية القابلة للتجريب والتي تؤيد بحقائق جديدة يتوصل اليها العلماء يوما بعد يوم والحقيقة العلمية لاتكون كذلك الا اذا ارتبطت بغيرها من الحقائق وأظهرت عدم تناقضها في اطار نظرى يشملها . كما وتعمل الحقيقة على اثبات أو دحض نظريات قائمة فتؤدى الى الكشف عن الجديد أو نسبية القائم .

وسوف نعود الى البحث في النظرية والقانون مرة أخرى حينما نتكلم عن علمية المنهج (ص ١٣٤) من هذه الدراسة .

ثانيا — في العلوم الانسانية :

آ — نقل منهج العلوم الطبيعية الى العلوم الانسانية :

تقوم أعمدة البحث التجريبي على الملاحظة والتجربة ، حيث يبدأ الاستقراء العلمي بمشاهدة الظواهر على النحو الذى تبدو عليه في الواقع ، وتنصب الملاحظة على مجموعة الظواهر التي اتخذها ذلك العلم ميدانيا له ، وغاية الملاحظة العلمية هي الكشف عن السمات الرئيسية للظاهرة المدروسة ومعرفة الظروف التي أوجدتها . وتعتمد الملاحظة في ذلك على نظريات دعمتها حقائق العلم . ويستفيد الباحث منها في توجيه ملاحظاته . أما الضبط فيكون عن طريق التجربة . ولتفسير هذه الملاحظات يلجأ الباحث الى مايسمى العوامل أو المتغيرات ( ) التي يفترض أنها تشكل الظاهرة المبحوثة .

وتشير دلالة مصطلح تجريبي الى كل مايقوم على التجربة والملاحظة ، وقد أصبحت تعني اليوم الاشارة الى القضايا التي ترتكز على الخبرة الحسية أو التي تشتق من الخبرات الاستقرائية معتمدة الأساليب الرياضية . من هنا يميز مستويان في دلالة المصطلح : أحدهما يعني في نظرية المعرفة ، تلك المعرفة المستمده من الحس والثاني المعرفة في مصطلح البحث أى التي تستند الى الملاحظة أو التجربة المباشرة ، وهي منطلق للمدرسة الامبيريقية .

فالامبيريقية (EMPIRICISM) في نظر أصحابها ، نظرية للمنهج العلمي والمعرفة بصفة عامة يرتبط صدق المعرفة فيها بالتجربة ، وتكتسب عن طريق الملاحظة والاستبار (الاستمارة) . فالامبيريقية تنطلق من أن الانسان لا يعرف الا الأشياء الواقعة في مجال خبرته وادراكه الحسي ، ومن الامبيريقين من يدعي أن مذهبه ليس بحاجة الى نظرية على الاطلاق وذلك حين يشكل التأكيد على التعاريف الاجرائية ، (OPERATIONAL DEFINTION) لمفاهيم مجردة في حدود عمليات بسيطة قابلة للملاحظة قوامها المعرفي أى حينما " يضع الباحث عند تحديده الأبعاد الرئيسية للظاهرة تعريفا اجرائيا يحدد به المعنى العلمي لها "(١٤ / ص ١٢٠) أما عملية القياس فتشكل التعريف وملاحظة الظاهرة في وقت واحد فتعريف الطبقة الاجتماعية باعتبار الدخل ، على سبيل المثال ، هو تعريف اجرائي ، وواقعي ، أى حقيقي .

وينتقل الباحث بعد اختبار صحة تعريفه الاجرائي أو الفرضية المؤقته للظاهرة التي يدرسها الى مستوى آخر يسمح له بوضع تعريف حقيقي (REAL DEFINITION) شامل وملتصق بالواقع بحيث يصح له تطبيقه على الظواهر المتماثلة . ومن هنا يكسب التعريف الاجرائي منطلقا نظريا جديدا .

ويوضح التأكيد على الدراسة الاستكشافية (EXPLANATORY STUDY)

../..

أى " دراسة مبدئية للتعرف على الظاهرة التي يريد الباحث دراستها بهدف توفير الفهم الدقيق للدراسة المطلوبة بالفعل " (٦ / ص ١٦٩) فهنا تسود افتراضات علمية يستقيها الباحث من ملاحظة مباشرة للواقع أو من بحوث نظرية لها علاقة ما بالظاهرة المدروسة ويحدد مشكلة البحث بحيث تصبح فرضيات أكثر واقعية وتوفر له من هنا أيضا امكانية اختيار وسائل دراستها ومنها أسئلة الاستمارة (QUESTIONAIRE) التي هي احدى أدوات البحث الرئيسية في الدراسة التجريبية، ويتضمن تنظيمها أسئلة مقيدة أو حرة تشكل الأسس أو المؤشرات التي تقيس أجوبتها ، الظاهرة المدروسة كميا • أما الاجابات من تلك الاسئلة بطرق مختلفة فهي التي تمكن الباحث من الوصول الى التبويب والافراغ في جداول احصائية (وذلك عن طريق الآلات الأعلامية) فتثبت علاقات الترابط بين المتغيرات المدروسة ويتم استنباط النتائج المفسِّرة للترابط ، فتعمد لتوظف في خدمة المجتمع • ومنذ تحديد الباحث لجدول المتغيرات التي يخمن تواثقها على نحو ما بعلاقات تابعية يبدأ بالتحقيق من شرعيتها في الميدان لاختبارها •

ولابد هنا من الاشارة الى أن مفهوم التابع والمتحول مستمد من مجال الرياضيات حين يأخذ فيها الشكل التالي : " ع = ط (س) أى أن (ع) هو تابع للمتحول المستقل (س) و (ط) ترمز لتسمية ع ل (س) ••• ونستعمل رموزا مختصرة متشابهة لتوابع عدة متحولات مستقلة ، فينتج لدينا : ع = ط (س، ع، ز) حيث يدل ع على تابع ضمني للمتحولات س، ع، ز " (٤٧ / ص ٨، ١٣) •

وهذا مانجده أيضا في قوانين الفيزياء عامة وأبسطها قانون بويل وماريوت (BOYLE — MARIOTTE) حيث تمكن بويل في (١٦٦١) وماريوت في (١٦٧٦) أن يبينا "كيف يتغير ضغط كمية من الغاز بتغير حجمها وبقاء درجة حرارتها ثابته " (٦٦ / ص ٢٤) فتوصلا ، نتيجة التجربة العلمية ، الى القول : " ان الحجوم التي تشغلها كمية من غاز ما لا تتغير درجة حرارته تتناسب عكسا مع الضغوط التي تتحملها هذه الكمية من الغاز " (٦٦ / ص ٢٥) ويعبر عن هذا بالعلاقة التالية : ض١ × ح١ = ض٢ × ح٢ = •••• = ط أو بايجاز ض × ح = ثا • حيث ض = ضغط الغاز و (ح) حجم الغاز وثا الثابت، وهو ناتج عملية جداؤهما • شريطة ثبات درجة حرارة الغاز أثناء التجربة •

وقد تكتب العلاقة الثانية بهذا الشكل : ح = ثا / ض أو ض = ثا / ح

وبلغة المتحول والتابع الرياضية يمكن اعتبار أحدهما متحولا والآخر تابعا ، فتؤول تلك العلاقة الى قانون التناسب العكسي ذى الصيغة الرياضية الآتية : " ع = ط / س " (٣٧ / ص ٣٤) حيث (ع) متغير تابع، و (س) متحول مستقل و (ط) حصيلة جداء المتغير التابع والمتحول المستقل •

•• / ••

ويفهم من هذا القانون أن المتحول المستقل (س) يزداد بنفس النسبة التي يتناقص بها المتغير التابع (ع) والعكس ممكن وصحيح . وفي بعض الدراسات الاجتماعية نجد مايؤول منها الى قانون التناسب العكسي وذلك بما انتهى اليه بعض علماء الاجتماع من نتائج أثناء دراستهم للظواهر الاجتماعية . فنظرية دركايم الاجتماعية في التماسك الاجتماعي والميل الى الانتحار ، التي تنص على أن : شدة التماسك الاجتماعي تترابط ترابطا عكسيا مع الميل الى الانتحار يمكن أن تصاغ بالشكل الرياضي التالي : الانتحار = $\frac{1}{\text{درجة التماسك الاجتماعي}}$

$$ع = \frac{1}{س}$$

اما (ثا) فتعتبر مساوية للواحد لافتراض الترابط بينهما بدرجة عالية . أى أن دلالته هي مقولة ان كلما ازدادت نسبة الانتحار ، كلما نقصت درجة التماسك الاجتماعي . والعكس صحيح وممكن كما سبق في قانون التناسب العكسي في الرياضيات . كذلك يمكن أن تصاغ حصيلة دراسة ماكس فيبر للعلاقة بين النظام الرأسمالي والبروتستنتية بالطريقة عينها .

ويطبق مفهوم التابع والمتحول المستقل أو التابع الضمني[I] والمتحولات المستقلة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل واسع اليوم ويأخذ علم الاجتماع بالتالي مسحة رياضية . أصبحت تشكل فرعا خاصا له هو علم الاجتماع الرياضي

وقد أعطت هذه المسحة الرياضية الدراسة التجريبية لونا خاصا حيث أصبحت المتغيرات التابعة والمتغيرات المتحولة وسائل القياس الجوهرية للمواضيع الاجتماعية المعقدة المدروسة بلغة التجريبية .

أما المنطق المتبع في المنهج التجريبي في دراسة المجتمع ، فيقوم بتحديد المفاهيم لبناء المتغيرات المفسرة للظاهرة قيد الدراسة والتحقيق من صدقها أو شرعيتها عمليا من أجل البلوغ الى التعميم . ونميز هنا جانبين الأول التجريبي المجرد والثاني التجريبي الذى يعتمد على التصميمات التجريبية المنتشرة في معظم كتب الاجتماع .

وان تحديد المفاهيم أمر ضرورى في البحث العلمي وخاصة في الدراسة التجريبية المجردة . فالمفاهيم صفات رمزية نستعين بها للتعبير عن المعاني والافكار المختلفة بحيث نتمكن من نقلها أو تداولها . الا أن مالاشك فيه أن ثمة مشاركة بين الواقع والاشياء والحوادث من جهة وبين المفاهيم من جهة أخرى مع

(I) التابع الضمني هو التابع الذى لايكون له عبارة تحليلية مباشرة بدلالة المتحول المستقل . بل معادلة تحوى التابع والمتحولات المستقلة . (٤٧ / ص ١٢)

../..

العلم أن المفاهيم لاتحدث في الأولى أى تغيير من هنا كان أختلاف العلماء وعامة الناس في صياغة المفاهيم بشكل محدد • ولهذا الامر اعتبارات عديدة منها أن المفاهيم تنشأ نتيجة خبرة اجتماعية مشتركة يكون لبعضها أكثر من دلالة أو معنى ثم لدينا من المفاهيم المشتركة مايبقى غامضا ، بالاضافة الى أن معنى المفهوم يتغير مع تقدم العلم وازدياد الخبرة الانسانية • فالمفاهيم اذا هي نتاج خبرة انسانية تجمع عن طريق التجريد خصائص أو سمات الموجودات التي توصل الناس الى معرفتها خلال عملية التراكم المعرفي الطويلة •

أما تحديد المفاهيم في المجال الاجتماعي فله طبيعة مغايرة وهو صعب المنال لأن : " اختيار الخصائص الاستراتيجية يشكل بحد ذاته مشكلة" (٧/ص ٣٧) وذلك على خلاف العلوم الطبيعية التي يتم فيها اختيار بعض خصائص الموضوع من أجل الوصول الى المفهوم العلمي والأمر صحيح أيضا بالنسبة للقياس الذى يأخذ في علم الاجتماع معنى واسعا على خلاف مايراه بول لازار سفيلد (PUAL LAZARSFELD) من تشييد " بناء أنظمة قياسية محددة " (٧/ ص ٣٧) فالظواهر الاجتماعية معقدة ومتشابكة وهي وصاحب القياس من نوع واحد • ومع ذلك يحول المفهوم بصيغة المؤشر التجريبي (INDICATOR) من خلال نسق فكرى • وتراعى الخصائص البنيوية و الوظيفية للمجتمع في تحديده ويربط بالمفاهيم السابقة كي يتم التحقق من دقته وعموميته ويستعين بالتعريفات الاجرائية لتحديده وايضاحه •

أما النسق الفكرى الذى يحدد هذه العمليات فهو :

١ — التصور المنمق للمفهوم (التخيل) (IMAGERY) وهذا يعني " أن حركة الفكر والتحليل اللذين يسمحان بتكوين أداة للقياس يبدأ ان عامة من تصور منمق • فالباحث المهتم كليا بتحليل تفاصيل مشكلة نظرية يقوم في البداية ببناء مجرد أى بصورة أما الوجه الابداعي لعمله فهو يبدأ عندما يحاول بادراكه الظواهر المتنوعة آكتشاف سمة خاصة أساسية فيها ويحاول تفسير التناسق الذى يلاحظه • فالمفهوم عندما يتجسد ليس الا تجريدا واردا بعبارات مبهمة وهو يعطى معنى للعلاقات الملاحظة بين الظواهر " (٧ / ص ٣٨) •

٢ — تعيين المفهوم (CONCEPT) :من أجل اختيار أبعاده التي تقيسه • وتتلخص هذه المرحلة بما يحويه ذلك المفهوم الأول وهو مانسميه (أوجها أو أبعادا) (DIMENSIONS) وبامكاننا " استنتاجها تحليليا من المفهوم العام : وتجريبيا من بغية ارتباطها فيما بينها وفي كل الاحوال

يتوافق المفهوم عامة مع مجموعة معقدة من الظواهر وليس فقط مع ظاهرة بسيطة وخاضعة للملاحظة مباشرة " (٧ / ص ٣٨ ، ٣٩) .

٣ — اختيار المؤشرات (SELECTION OF INDICATORS) أي أنه نظرا لأن " المؤشرات — المآشير — القابلة للاستعمال تتغير كثيرا حسب الوسط الاجتماعي للفرد .... وعند تحديد العلاقة بين كل مؤشر (مئشار) أو مفهوم أساسي بعبارات الاحتمال وليس بعبارات التأكيد ، يصبح من الضروري استخدام عدد كبير من المآشير — ان تحديد المعايير من أجل اختيار مجموعة من المآشير هو مشكلة دقيقة . هل يجب اعتبارها جزءاً من المفهوم أو على العكس ،مستقلة أو خارجة عن المفهوم " (٧ / ص ٣٩ ، ٤٠) .

٤ — تشكيل المؤشرات (FORMATION OF INDICES) وتختص هذه المرحلة :
" بتركيب المعطيات الأولية التي جرى الحصول عليها خلال المراحل السابقة" (٧ / ص ٤١) .

٥ — تبادلية المؤشرات (ALTERNATIVE INDICES) مما يعني :
" ان احدى سمات هذه المؤشرات الملفته للنظر هي بدون شك كون ارتباطها مع المتغيرات الخارجية يبقى على العموم ثابتا ، مهما كانت عينة الاسئلة المختارة " (٧ / ص ٤٢) .

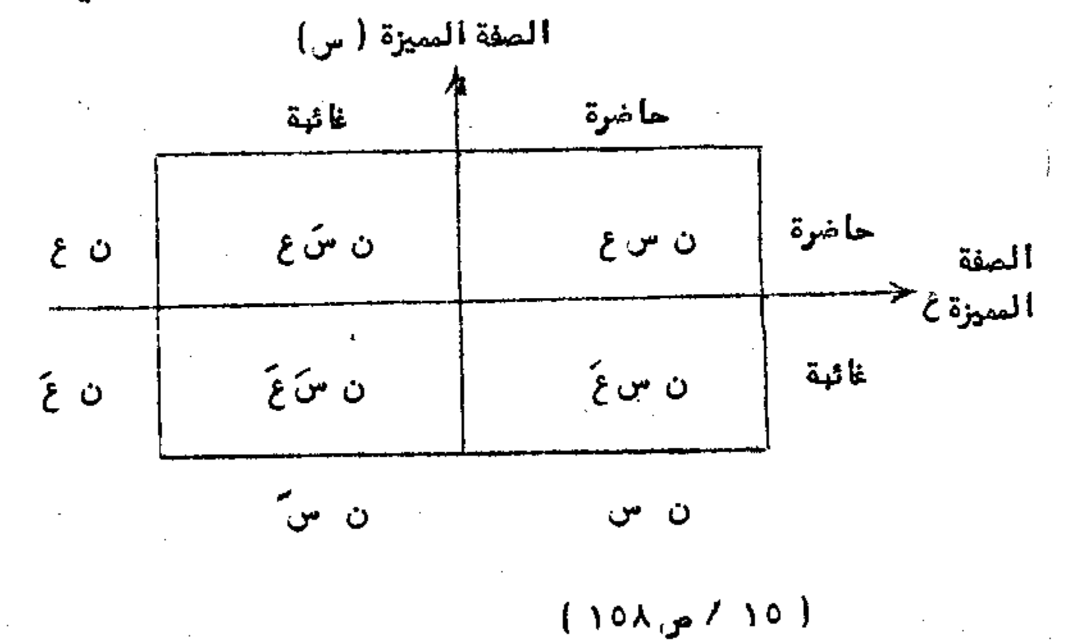
وقد سبق فرأينا أن صياغة أبعاد المفهوم المنتقاة تتم بلغة الاستبيان أو الاستمارة على شكل أسئلة تعبر في جملتها عنه وبالتالي عن الظاهرة الاجتماعية التي أنتجته وذلك من خلال ضبط أجوبة تلك الاسئلة بالعمليات الاحصائية كما سنوضح وذلك بعد قليل .

ثم ان منطق البحث التجريبي في التجربة العلمية يرتكز على طريقة الحذف (ELIMINATION) وهي أحدى الطرق العلمية التي تحاول ايجاد العلاقة بين عامل واحد وبين الظاهرة موضوع الدراسة . الطريقة هذه تؤطر بالفروض الممكنة لتفسير ظاهرة معينة ، ويحذف الفروض التي لايؤيدها الواقع ، فيبقى غالبا فرضا يقوم البرهان عليه فاذا ثبت خطأ الفرضيات جميعا ، عندئذ يتوجب على الباحث اعادة الملاحظات والتجارب ووضع فرضيات جديدة يحاول بعدها التحقق من صدقها بحيث يصل الى الفرضية التي يمكن اثبات صحتها . وهذا يعني بلغة الاحصاء أن تحليل العلاقات الاحصائية . (THEANALYSIS OF STATISTICAL RELATION) يفيدنا في معرفة التلازم في الحضور والتلازم في الغياب لكل من (س) و (ص)

.. / ..

دتضح الملاقات القائمة بين متغيرين والاجابة عن سوءال ، مثل : (هل تقوم علاقة أو لا بين الصفتين المميزتين ؟) (١٥ / ص ١٥٧) •

هنا يعد تبويب متصالب (CROSS-TABULATION) يتخذ الشكل الرياضي التالي :



(١٥ / ص ١٥٨)

أما دلالة هذه الرموز فهي أن (صيغة " ن سَع " تعني نسبة الناس وهم (ع) وليس (س) واذا لم تكن علاقة بين (س) و (ع) حينئذ تكون :

$$\frac{ن\ س\ ع}{ن\ سَ ع} = \frac{ن س عَ}{ن سَ عَ}$$

أي أن وجود (س) يدواتر بالتساوى نسبيا بين هوءلاء الناس الذين يمثلون (ع) والذين لا يمثلونها ، فيأخذ الناتج الثاني هذه الصيغة باعتبار الصفتين المميزتين وهـي " (س × ع) = ن س ع × ن سَ عَ = ن سَ ع × ن س عَ " • أما اذا كان الناتج صفرا فلا تكون العلاقة بينهما أي أن : •.• = (س ع) = ن س ع × ن سَ عَ = ن سَ ع × ن س ع) مع العلم أن المشاكل التي تنتج عن اختيار الصفة ليست من بـاب هذا المثال "بتصرف" (١٥ / ص ١٥٨) •

أما اذا ما افترضنا " ادخال صفة مميزة ثالثة (ص) فعندئذ يمكننا تطوير عملتـي المزيج (MIXTURE) والاتقان (ELABORATION) المتبادلتي العـــلاقة " (١٥ / ص ١٥٩) •

ولتكن تلك الصفة المميزة الثالثة (ص) هي التدين • فما الذى يحصل بوجودها

•• / ••

هل تزداد أو تقل نسبة الانتحار في نظرية دركايم عن التماسك الاجتماعي مثلا ؟

التـــــدين

(ص)

حاضـرة ← → غائبـــة

الحالـــة الاجتماعيـــة			الحالـــة الاجتماعيـــة		
أعـزب	متأهـــل		أعـــزب	متأهـــل	
	له أطفال	دون أطفال		له أطفال	دون أطفال
١	٢	٣	٤	٥	٦
٧	٨	٩	١٠	١١	١٢

ميل للانتحار

(١٤ / ص ٦٨) • يرتد هذا الشكل الذى يوضح العلاقة بين متغيرات التماسك الاجتماعي والميل الى الانتحار لتابع ضمني بعده متحولات مستقلة • وقد سبق فلاحظنا صيغة التابع الضمني لمتحولات مستقلة بالشكل التالي : ع = ط (س، ع، ز) ص (٢٩) ولنمثل لذلك هنا بالتالي : الميل الى الانتحار = الحالة الاجتماعية (أعزب، متأهل، متديـن، غير متدين، ••••) اذن الميل الى الانتحار تابع للعوامل التي تؤثر فيه وهي المتحولات المستقلة للحالة الاجتماعية، وهي تفرعاتها • ولابد من تحليل هذا الترابط المعقد بين المتغيرات المفسرة للظاهرة الاجتماعية الواحدة فيدرس تأثير متغير واحد في الظاهرة المدروسة مثلا فرع من الحالة الاجتماعية، كمتغير يرتبط بظاهرة الانتحار وذلك بادخال (ص) الصفة الثالثة لنرى تأثير المتغير بوجودها أو غيابها • وهكذا نفصل نبقية فروع الحالة الاجتماعية الموضحة أعلاه في الشكل • عند ئذ نحصل على الاشكال الأربعة التالية :

•• / ••

(ص)
(حاضرة)

الحالة الاجتماعية

ميل للانتحار	(حاضرة) س أعزب	متزوج بدون أطفال سَ غائبة
ع	١	٣
عَ	٧	٩

(ص) (حاضرة)

ميل للانتحار	أعزب س	متزوج وله أطفال سَ
ع	١	٢
عَ	٧	٨

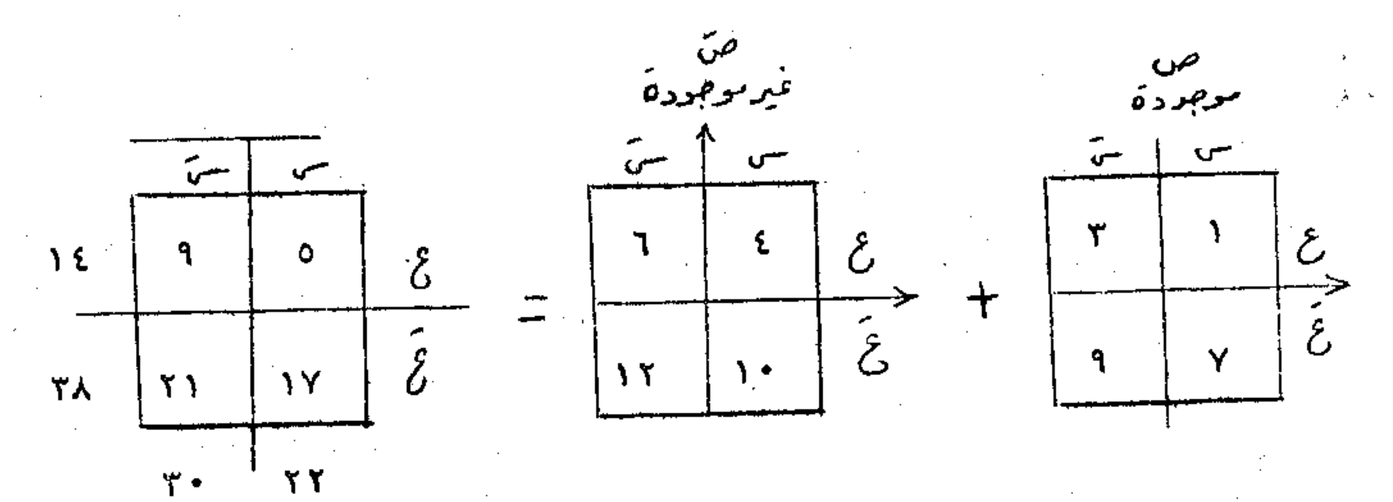
(ص) غائبة

ميل للانتحار	أعزب س	متزوج وبدون أطفال سَ
ع	٤	٦
عَ	١٠	١٢

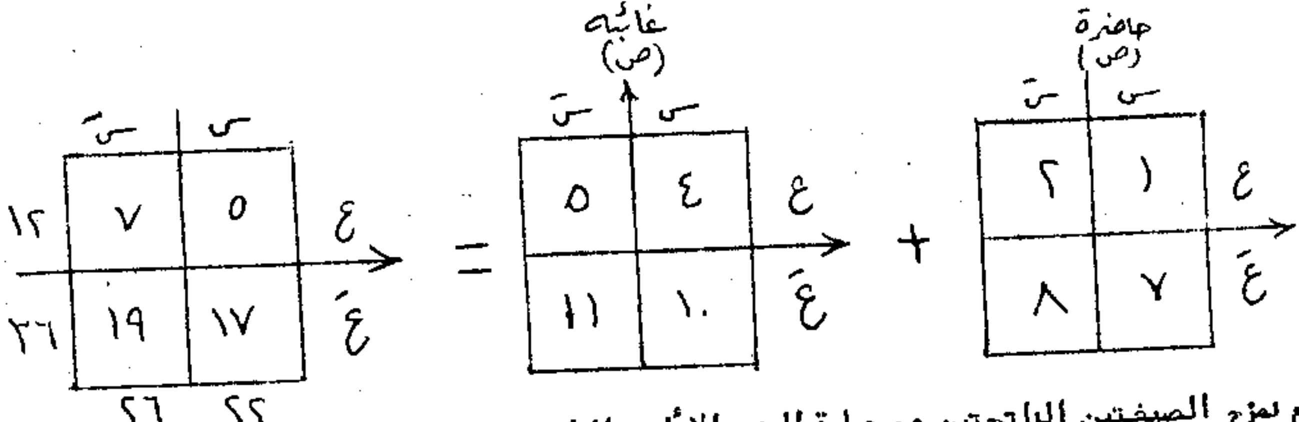
ص غائبة

	أعزب س	متزوج وله أطفال سَ
ع	٤	٥
عَ	١٠	١١

وللمزج بين (١) و (٣) أى بحضور (ص) وغيابها فيكون الشكل الاستدلالي الرياضي التالي :



غير أننا نلاحظ وجود علاقة لـ (ص) حتى قبل هذا المزج اذ أن النسبة في التبويب المتصالب هذا غير متساوية بالنسبة للصفتين وبادخال (ص) اتضحت أكثر في النتائج $\frac{٢٢}{٣٠} = \frac{١٤}{٣٨}$ ويصح أن تقلب هذه النسبة وفق خواص النسب المتساوية فتصبح $\frac{٣٠}{٢٢} = \frac{٣٨}{١٤}$ وهذا يشير الى وجود علاقة كما قلنا . ولنمزج بين (٢) و (٤) للتأكد أيضا من وجود هذا الارتباط .



ثم نمزج الصيغتين الناتجتين من عملية المزج الأولى والثانية فينتج :

	س	سَ	
ع	٥	٩	١٤
عَ	١٧	٢١	٣٨
	٢٢	٣٠	

+

	س	سَ	
ع	٥	٧	١٢
عَ	١٧	١٩	٣٦
	٢٢	٢٦	

=

	س	سَ	
ع	١٠	١٦	٢٦
عَ	٣٤	٤٠	٧٤
	٤٤	٥٦	

وبذلك نستدل على وجود علاقة جوهرية لهذه الصفة (ص) وفق ماسبق .

أما الاتقان فهو " مزيج في ترتيب معاكس ، فهو يشتمل على فرز الزمرة في الجهة اليسرى الى زمرتين فرعيتين ودراسة علاقة (س) و (ع) بطريقة منفصلة للناس الذين ليسوا (ص) " (١٥ / ص ١٥٩) .

وتوضح الصيغة النهائية في المثال المذكور سابقا عملية الاتقان وذلك على الشكل التالي :

	س	سَ	
ع	٥	٩	١٤
عَ	١٧	٢١	٣٨
	٢٢	٣٠	

+

	س	سَ	
ع	٥	٧	١٢
عَ	١٧	١٩	٣٦
	٢٢	٢٦	

=

	س	سَ	
ع	١٠	١٦	٢٦
عَ	٣٤	٤٠	٧٤
	٤٤	٥٦	

كذلك يمكن الحصول على الجهة اليسرى بطريقة أخرى :

	س	سَ	
ع	٥	٨	١٣
عَ	١٧	٢٠	٣٧
	٢٢	٢٨	

+

	س	سَ	
ع	٥	٨	١٣
عَ	١٧	٢٠	٣٧
	٢٢	٢٨	

=

	س	سَ	
ع	١٠	١٦	٢٦
عَ	٣٤	٤٠	٧٤
	٤٤	٥٦	

أما من هنا فرق جوهرى بين هذا الشكل والشكل الذى سبقه مباشرة • فحين وجدنا أن كلا الصفتين (س) و (ع) متصلتين مع (ص) ،ولم تكن العلاقة بين (س ص) ، (ع ص) مساوية للصفر ، نرى في الشكل الأخير أن نسبة (س) و (ع) هي نفسها بالنسبة للأشخاص الذين لايمثلون (ص) فيكون (س ص) = • و (ع ص) = • لأ ويوضح هذه الطريقة الأخيرة امكانية القيام بالاتقان بطرق عدة لأن الاتقان كما هومبين ليس عملية فريدة •

وتسمى العلاقات الموجودة في الجهة اليمنى من الرسم علاقة جزئية، (PARTIAL RELATION) اعتماداً على (ص) ويرمز لها بـ (سرع ، ص) و (سرع ، صَ) على التوالي واعتماده على ماسبق يغدو الاتقان مشتملا على " دراسة كيفية اعتماد (سرع) على (سرع ص) و (سرع ، ص) في ظروف متنوعة من (س ص) و (ع ص) " (١٥ / ص ١٦٠) • "ويؤدى تطور المسألة الجبرى الى الصياغة العامة ".

الصيغة (١) :

(سرع) = ن ص (سرع ، ص) ن صَ (سرع ، صَ) + $\frac{\text{(س ص) (ص ع)}}{\text{ن ص • ن صَ}}$

ويمكن وصف العلاقة الأصلية على أنها مجموع العلاقتين الجزئيتين بالاضافة الى عامل اضافي هو حاصل مايسمى بالعلاقة الهامشية • (MORGINAL RELATION) بين عامل الاختيار (TEST FACTOR) وكل من المتغيرات الأصلية (ORIGINAL VARIABLE) " (١٥ / ص ١٦٠ ، ١٦١) •

وهنا يقود الى اختزال الصيغة (٢) أعلاه عند زوال أى من العلاقتين الجزئيتين فتصبح الصيغة (٢ ــ أ) :

" (سرع) = $\frac{\text{(س ص) (ص ع)}}{\text{ن ص • ن ص}}$ " (١٥ / ص ١٦١) وهو الشكل (هـ)

التأكيد على الهامشيات) •

اما اذا كان عامل الاختبار لاعلاقة له بـ (س) فان س ص = • عندئذ نحصل على الصيغة (٢ ب) :

•• / ••

" (س ع) = $\frac{(س ع ، ص)}{ن ص}$ + $\frac{(س ع ، صَ)}{ن صَ}$ " (١٥ / ص ١٦١) وهو
وهو الشكل (ج) (وهو التأكيد على الجزئيات) •

كذلك يصبح هذا الشكل عديم الدلالة عندما تضعف احدى هاتين العلاقتين الجزئيتين وتبرز الأخرى بقوة • ويضاف الى هذا التمييز الأساسي تمييز واقعي هو الترتيب الزمني للمتغيرات (TIME ORDER) أي لتلك المتغيرات الثلاث فاذا فرضنا مثلا أن (س) لها أرجحية على (ع) عندئذ يمكن أن تقع (ص) بينهما من حيث الزمن أو تسبقها فنحصل على الشكل التالي :

س ـ ص ـ ع ← متغير اختبار معترض

متغير اختبار سابق ← ص ـ س ـ ع واعتمادا على ذلك توجد أربعة احتمالات رئيسية هي :

الشـــكل الاحصائـــي

علاقات جزئية PARTIAL RELATION ج — هـ MORGINAL RELATION علاقات هامشية

	ج	هـ
وضع ص سابق	ج س	هـ س
معترض	ج م	هـ م

وبتحليل احدى العلاقات بين متغيرين اثنين في ضوء متغير ثالث يؤدي الى حدوث "تلك العمليات الأربع أو المجموعات المتعلقة بها بغض النظر عن تسميتها تفسيرا أو فهما أو نظرية " (١٥ / ص ١٦٢) •

يعتمد منطق التجريبية على الأسس التي تتمثل في الملاحظة والفرض المفسر لها ثم التحقق من صدق كليهما في الواقع التجريبي • ولدى تحقق شرعية الفرضية ترتقي الى مرتبة نظرية احتمالية أو قانون مؤقت وهذا مايجعل العلم نسبيا متغيرا ولا مكان للمعرفة الثابتة فيه •

أما طريقة التحقق من الفرضية فتعتبر أهم مراحل البحث ، فالفرض في حد ذاته لا قيمة له ما لم تثبت صحته موضوعيا ، وهو غالبا مايؤدي الى اجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة من أجل التأكد من صدقه والتثبت من صحته • هنا أيضا تهدف التجربة الى التعرف على مايحدث في جانب أو متغير معين من جوانب الظاهرة التي تدرس عن طريق مدلول جانبي أو متغير في حالة ثبات سائر المتغيرات وهذه هي طريقة (حذف العوامل) التي وردت سابقا (ص ٤٧) •

وقد وضع فرنسيس بيكون وجون استيوارت ميل قواعد التحقق من صدق الفرضيات في

•• / ••

فيمكن القول بأن (جـ) و (ص) يترابطان بعلاقة سببية •

ويلاحظ في كل ما تقدم اهتمام العلماء بتجنب مفهوم العلاقة السببية واقتصارهم على القول ان العامل (جـ) يسبق الظاهرة تحت ظروف معينة أو له أثر فيها •

وفي حالة وجد الباحث أن التجارب تؤيد صحة فرضيته ، يبقى عليه أن يقوم باحصاء جميع الفرضيات المرتبطة بها والتأكد من صدقها تمهيدا لاكتشاف القانون المفسر للظاهرة التي يبحث فيها •

ويتم تجربته العلمية بادخال شرط أو أكثر في موقف معين ، أو حذف هذه الشروط فيرى ما ينتج عن ذلك • وقد سبق عرضنا بذلك في موضع آخر (ص ٢٧ •••)

أما التصنيفات الدارجة للتجارب العلمية في علم الاجتماع فهي :

١ — التجارب الصناعية والطبيعية •

٢ — التجارب ذات المدى القصير والتجارب ذات المدى الطويل •

٣ — التجارب التي تستخدم فيها مجموعة واحدة من الأفراد وتلك التي تستخدم فيها أكثر من مجموعة • ومثل ذلك استخدام مجموعتين ضابطة وتجريبية ، فالتغير في نتائج القياس الحاصل يعزى عادة الى المتغير التجريبي ويوضح هذا بعد قليل •

والبرهنة على صحة الفرضية تقتضي اتباع طريقة الاختلاف في العديد من التصميمات التجريبية الجديدة • منها : وجود مجموعتين من الأفراد ، الأولى تجريبية ، والثانية ضابطة فتعرض الأولى للمتغير التجريبي فقط وتقاس المجموعتان بعد التجربة ، ويقارن الفرق الحادث في المجموعتين وتختبر دلالة هذا الفرق بالأساليب الاحصائية لمعرفة العلاقة السببية •وتعرف هذه الطريقة في البحوث الاجتماعية الحديثة تحت اسم الترابط (CORRELATION) •

ولقياس علاقة الترابط يلجأ الباحث الى حساب معامل الارتباط الذي يتراوح بين / ∓ ١ / ومنا يكمن أساس استفادة علم الاجتماع من الاحصاء وتعطي العلاقة التقريبية معامل الارتباط

وهي : $ر = ١ - \frac{٦ \text{ مج } ف^٢}{ن (ن^٢ - ١)}$ أو صيغة (برافيه وبيرسون) (BARAVAIS - PERSON)

وهي : $ر = \frac{\text{مج } (س \times ص)}{\sqrt{\text{مج } س^٢ \times \text{مج } ص^٢}}$

حيث تمثل (ص) انحرافات القيم عن وسطها الحسابي بالنسبة للمتحول الثاني وتمثل (س) الانحرافات للقيم المختلفة للمتحول الاول عن الوسط الحسابي •

ففي الحالة الأولى تكون العلاقة تامة موجبة أي أن الزيادة في أحد المتغيرين تتبعها زيادة نسبية بينما تكون العلاقة في الحالة الثانية تامة سالبة بحيث تتبع الزيادة في أحد المتغيرين

•• / ••

المنهج التجريبي سبق فرأيناها (ص ١٦ و ص ١٨) واصرّ على أنه يستحسن عدم اختيار أكثر من فرض واحد في نفس الوقت وعدم الاعراض عنه مالم يثبت خطوه.

ومن بين التصميمات التجريبية التي يستفاد منها في التحقق من الفرضيات واكتشاف القوانين الرابطة بين الظواهر ، تعتبر طرق ميلّ ذات أهمية كبرى وهذه الطرق هي :

١ — طريقة الاتفاق : أى تلك الطريقة التي تطبق على حالات كثيرة تصف ظاهرة معينة ، كان فيها عنصر واحد ثابت في جميع الحالات في الوقت الذى تتغير فيه بقية العناصر . هنا نستنتج أن العنصر الثابت هو السبب في حدوث الظاهرة أو علتها . وتتخذ هذه الطريقة الصورة الرمزية التالية :

العوامل	النتيجة أو الأثر
آ — ب — جـ	ص
د — هـ — جـَ	صَ

فنظرا لوجود (جـ) في كل حالة تحدث فيها الظاهرة (ص) يكون (جـ) هو السبب في حدوث الظاهرة (ص)

٢ — البرهان بعكس طريقة الاتفاق : أساس هذه الطريقة هو ارتباط النتيجة بالعلة . فاذا غابت العلة غابت النتيجة . أى أن عدم حدوث الظاهرة (ص) في جميع الأوقات التي تغيب فيها (جـ) يعني أن (جـ) هي سبب حصول الظاهرة (ص) .

٣ — طريقة الاختلاف : حيث تكون النتيجة مرتبطة بالعلة وجودا أو عدما . فان وجدت العلة كانت النتيجة وان اختفت العلة غابت النتيجة . وهذه الطريقة هي التي تجمع بين الطريقتين السابقتين . أى أن :

العوامل	النتيجة أو الأثر
آ — ب — جـ	ص
د — هـ — (جـ) (غير موجود)	(ص) (غير موجود)

اذا تكون (جـ) هي علة حدوث (ص) .

٤ — طريقة التلازم في التغير : وهي تعني أنه اذا وجدت مجموعتان من الظواهر فيهما مقدمات ونتائج وكان التغير في المقدمات كلتا المجموعتين ، نتج تغير في نتائج كلتا السلسلتين وذلك بنسبة معينة ، عندئذ لا بد من أن تكون علاقة عليّه بين المقدمات والنتائج . أى أن

العوامل	النتيجة أو الأثر
حالة أولى آ — ب — جـ١	ص١
حالة ثانية آ — ب — جـ٢	ص٢

../..

نقص نسبي في المتغير الآخر والعكس صحيح وممكن •

ان الطريقة التي قمنا بوصفها حتى الآن هي طريقة كمية من حيث أنها تحدد النسبة بين العلة ومعلولها • وهي تستلزم تثبيت جميع العوامل في جميع الحالات الا متغير واحد لذا يصح من هذا التقدم بفاعلية الاحصاء وتبيان عدد معين من المتغيرات في التجربة الواحدة اما عن طريق تكوين الجماعات المتكافئة (تلافيا للنقص في التجارب) حيث يعمد الباحثون الى التماثل التقريبي أو المزاوجة بين أفراد المجموعتين أو المجموعات أو التوزيع العشوائي لاعطاء التجربة الصفة العلمية كما تقول التجريبية • وان مثل هذه الطريقة تجعل الدراسة التجريبية المنقولة الى العلوم الاجتماعية تغلب الفروق والمشاكل بين علوم الطبيعة والعلوم الانسانية وقد وجدناها تتمثل في الدراسة الاحصائية وترابط المتغيرات التي تتجسد في الظواهر المدروسة المعبر عنها في تلك الدراسة • من هنا كان الاحصاء يؤدي الى علاقات تابعية رياضية على نسق علوم الطبيعة خاصة الفيزياء منها • وبهذا تقفز التجريبية في الدراسة الاجتماعية فوق أهم عائق علمي ، الذي هو القانون العلمي بدلا من معالجة أشياء الدراسة كما رأينا سابقا (ص ٣٦ وما بعدها) •

ويقر بعض الباحثين أن التعميم يقوم على التناغم في وقوع الظواهر أو تكرارها أو انتظامها سواء كان ذلك في علوم الطبيعة أو في العلوم الانسانية وبالتالي فان التنبوء مرتبط بانتظام وقوع الظواهر وتواترها • ونظرا لوجود القدرة على التنبوء في مجال العلوم الطبيعية فالتجريبية في المجتمع لا تقيم تمييزا حاسما بين ظواهر الطبيعة والظواهر الاجتماعية ، حتى أن النظرية في العلوم التجريبية تصبح " الصياغة الواضحة للعلاقات المحددة بين مجموعة متغيرات والتي يمكن في ضوئها تفسير فئة واسعة من الانتظامات الامبيريقية " (٥٧ / ص ٥٩) •

وقد لاحظ ميرتون البون الشاسع في الطرق والنظريات حيث وجد أن هناك العديد من البحوث الميدانية التي لا تستند الى أسس نظرية موجهة ومفسرة ، كما أن هناك العديد من النظريات التي لا تستند الى تحقيق ميداني " (٤٦ / ص ٩٧) وهو الذي حاول التغلب على ضيق أفق التجريبية وقصورها بايجاد ما يسمى بـ (نظرية وسطى) تصل بين الواقع والنظرية معتبرا اياها خطوة على الطريق أي انها احدى مراحل النظرية الاجتماعية الشاملة التي لم توجد بعد

اما سي رايت ميلز (C. R. MILLS) فقد ميز بين جانبين لعلم الاجتماع

" ١ — النظرية الكبرى (GRAND THEORY) (تالكوت بارسونز)

٢ — النزعة التجريبية التجريدية (ABSTRACT EMPERICISM) (لازاسفيلد) " (٤٦ / ص ٩٠)

محاولا في هذا تصنيف الدراسات الاجتماعية الحديثة .... ندرا

تمتلك الدراسة الميدانية تقنية متطورة لدراسة الواقع وتحليل معطياته ودراسة ظواهره ولكنها لا ترتقي بنتائجها

../..

الى مرحلة النظرية أو القانون لان مشكلة التعميم تعترضها حيث تختلف الظواهر الاجتماعية باختلاف المكان والزمان وبتغيرها المستمر ، فتتسم تلك التعميمات بعدم شمولها وتصر بأنها من تناول الواقع الاجتماعي كاملا •

وهي في حالة توفر التعميم يكون على تفاوت في كل عمل اجتماعي • فنماذجه ، مثل ماوجد موريس جنز برغ سته أوردها في كتابه (المنطق وعدم المنطق) (لندن ١٩٤٧) في فصل بعنوان : مشاكل وطرائق السوسيولوجيا وهي :

" أولا — العلاقات التجريبية مابين الظواهر الاجتماعية المتماسكة (CONCRETE) مثال الحياة الحضرية وحالات الطلاق •

ثانيا — التعميمات المكونة للظروف المتعلقة بالمعاهد (الموسسات) والتشكيلات الاجتماعية الأخرى مثال : الأشكال المختلفة لأصل الرأسمالية •

ثالثا — تعميمات توكد ان التغيرات في موسسات معينة مرتبطة بشكل منتظم بالتغيرات في موسسات أخرى ، مثال : الارتباط مابين التغيرات في التركيب الطبقي والتغيرات الاجتماعية الاخرى في نظرية ماركس •

رابعا — تعميمات توكد التواتر المتناغم لأنواع متعددة ، مثال : محاولات لتمييز مراحل التطور الاقتصادي ، بوخر (الألماني) ، شمولر وأخرون •

خامسا — تعميمات تصف الاتجاهات الرئيسية في تطور الانسانية مثال : قانون كونت المتعلق بالمراحل الثلاث ، النظرية الماركسية بشأن التطور من المجتمع البدائي الى المجتمع الشيوعي ونظرية هوبهوس عن التطور الاجتماعي •

سادسا — قوانين تقرر تطبيقات افتراضية متعلقة بالسلوك البشري ، مثال بعض القوانين في النظريات الاقتصادية " (٧٨ / ص ٣٤) •

واذا كان ما بين الواقع والنظرية مسافة لايمكن تجاوزها حتى اليوم في العلوم الاجتماعية فان : " الواقع والنظرية لا يمكن أن يجتمعا تحت مفهوم موحد لكليهما والخلاف والتوتر بينهما مثمر للفهم " (١)

وان المنهج التجريبي الذى تتضح فيه سمات للطريقة العلمية ليس خلوا من المحاكمة العقلية حيث يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختيار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة ، والوصول الى العلاقات بين الأسباب والنتائج ، وتمتاز التجربة العلمية بامكان اعادة اجرائها بواسطة أشخاص أخرين مع الوصول الى نفس النتائج اذا توحدت الظروف " (١٢ / ص ٤٥) •

---

(١) — ادرنو ، علم الاجتماع والبحث الامبريقي، ترجمة قائم هنا ص ٨٤ •

وتتضمن التجربة احداث حدث بتأثير ظروف معينة من قبل الباحث وابعاد أو حذف جميع العوامل الخارجية المؤثرة على قدر الامكان • لذا يكون التجريب ملاحظة خاضعة لظروف محكومة • (٢٠ / ص ٢٥٧ ، ٢٥٨) وتحليلها ايجاز وظائف البحث الامبريقي كما يلي " ١ — اختبار صحة الفروض ٢ — أثر البحث الامبريقي على تغيير النظرية بحيث تضغط المعطيات الجديدة من أجل صياغة الاطار التصورى ٣ — أثر البحث الامبريقي على توجيه النظرية نحو مراكز جديدة جديرة باهتمامها ٤ — توضيح المفاهيم " (٥٧/ص ٢٨ حتى ص ٤٠) (٢)

ولقد خضعت الابحاث التجريبية ، خاصة تلك الابحاث التي أجريت في امريكا لتأثير الفلسفة البرغماتية والتي سندرس موضوعيتها لاحقا (ص ••• من هذه الدراسة) وتلك فلسفة تستخف بالنظرية وتحتقرها كما يقول س• ى• بوبوف • في كتابه (نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر) •

وقدم لازار سفيلد وأمثاله من أنصار علم الاجتماع التجريبي طرقا احصائية ورياضية لدراسة المواد الواقعية ، ولكن أكان هذا التقدم على حساب الموضوع علم الاجتماع عينه ؟

ان ادوات البحث التي تساعم في التقدم العلمي ، سواء أكانت مادية أو فكرية ، لا تحل محل الموضوع أو تحاول التغلب على المشكلة بالقفز من فوقها ، فيبقى الموضوع دون معالجة • ورغم أن هذه الأدوات المكتسبة تتطور باستمرار مع تطور البحوث والدراسات الاجتماعية بقي الولوج الى حقيقة الموضوع والى النظرية غامضا • وهذا مايلاحظه أنصار التنظير الاجتماعي حيث يقولون : " محصلة الدراسات الامبريقية لا تسهم في تراكم البناء المعرفي أو في نمو قدرتنا على التنبوء والضبط • فالنتائج التي خرجنا بها حتى الآن من مختلف الدراسات الامبريقية فشلت تماما في تحقيق فهم أفضل للواقع الاجتماعي أو حتى للظواهر المدروسة " (٤٦ / ص ٩٥) •

من جهة أخرى لا ننكر أن الرقم الاحصائي يحتوى على دلالة ، حتى في مجال الظواهر الطبيعية لأن " التفسير الآلي البحت لظواهر الطبيعية غير كاف بل ينبغي اكماله بتفسيرات احصائية " (٢٦ / ص ٣١٢) •

كذلك تأتي الأرقام الاحصائية ضرورية في المجال الاجتماعي ، أى حين تمثل رموزا للحقائق الاجتماعية ، لابد من تفسيرها من أجل استنباط الحقائق التي تنضوى بين خفايا الأرقام • ولكن هذه الاحصاءات الاجتماعية لا تثبت كل شيء خاصة وأن " الملاقات والنظم

(٢) — وفقا لـ (MERTON)

•• / ••

الاجتماعية لا يمكن قياسها " (٦٧ / ص ٢٨) •

ثم أننا لا نستطيع أن نفسر الكثير من الظواهر الاجتماعية كظاهرة الأخذ بالثأر وارتفاع نسبة الأمية أو التزايد المستعوفي عدد السكان عن طريق الأرقام أو الاحصائيات وحدها (١٢ / ص ٢٤) فالدراسة تكون " أدق وأكمل وأكثر دلالة اذا جمعنا عند دراسة الظاهرة الاجتماعية بين أكثر من منهج واحد ، بين دراسة الحالة في محيطها الاجتماعي والمسح الشامل ودراسة تاريخية والتجريب ومنطق الأرقام والاحصائيات " (١٢ / ص ٢٤) •

ولا يصح فهم مايقال هنا اذا اعتبر وكأنه نقد موجه ضد الدراسة الميدانية بحد ذاتها • وهو يقف في وجه " التفسير الامبيريقي لعملية البحث اذ تغطي هذه الأخيرة الطابع الناموسي لما يسمى واقعية أو موضوعية "(١)

ولما كانت القوانين الانسانية دائما غير مكتملة الموضوعية ، كانت هذه القوانين مختلفة عما يجده الباحث حول الحقائق الفيزيائية ، حيث لا أهمية للراصد أو المجرب ولا شأن له بها كما يقول عبد الكريم اليافي •

ولئن ادعت الامبيريقية الموضوعية في دراستها فان الموضوعية لا تتحقق بطرق البحث الاجتماعي وتقنياته فقط بل انها تحتوي في العلوم الاجتماعية على مصادر تمويلها ومصلحة من يوجه الابحاث فيها وافتراض الثبات النسبي للظاهرة المدروسة وعدم تأثيرها بعوامل أخرى في المجتمع •

ومهما يكن من أمر فان امكانية تطبيق المنهج العلمي في المجال العلمي تبقى قائمة شرط ألا يؤدي ذلك الى تشيء الظواهر الاجتماعية وتعليبها ، خاصة وأن تطبيق المنهج العلمي يحتوي أيضا على ادراك للمعنى والهدف والضبط أو القدرة على التنبوء ، لا التصنيف والاختزال والقوننه بأساليب رياضية • لأنه " ليس لزاما علينا أن نبحث في علم الاجتماع عن أنواع من القانون كتلك التي نستطيع الوصول اليها في علوم الرياضة والطبيعة والكيمياء اذ أننا لو فعلنا ذلك لكان بحثنا عبثا ، ولما وصلنا الا لكشف قوانين الرياضة والعلوم والكيمياء مرة ثانية بحيث نبقى بعيدين كما كنا عن بلوغ المعرفة بالمجتمع " (٦٧ / ص ٣١) •

ولقد حاول عدد من العلماء نقل منهج العلوم الطبيعية الى العلوم الانسانية مع بعض التعديل ويجمع هؤلاء العلماء الاتجاه المعروف في علم الاجتماع بـ (الامبيريقية) مستعينين بالتالي بمنهجهم (الامبيريقي) بالاقتراب من الموضوعية في الدراسة الاجتماعية •

---

(١) ـ هابرماس ضد عقلانية منقصمة بـ ف ٢ ، ادرنو •"ترجمة غانم هنا ص ٢٣٩ •

وقد ظهر في تاريخ علم الاجتماع خلاف حول امكانية نقل المنهج للعلوم الطبيعية الى العلوم الانسانية ، مرجعه الأساسي هو الاعتماد على الارادة الانسانية التي تجعل التحكم توقعا والتنبوء أرجحية والتعميم نسبيا مرتبطا بحدود مجتمع مدروس في مكان وزمان محددين • ولعل تقدم العلوم الطبيعية والفروق بينها وبين العلوم الانسانية قد زاد في حدة هذا الخلاف وقد عدد فان دالين (VAN DALEN) الفروق القائمة بين أطراف هذا الخلاف على الوجه التالي : " ١ ــ تعقد مادة الدراسة ٢ ــ صعوبة ملاحظة المادة المدروسة ٣ ــ عدم تكرار المادة المدروسة ٤ ــ موقف العالم من المادة المدروسة " (٥٢ / ص ١٧ حتى ٢٠) •

ويرى زكي نجيب محمود أن العلوم الانسانية مشوبة بمعوقات تؤخر سيرها في طريق التقدم ، أهمها : آ ــ استخدام الألفاظ الكيفية ب ــ التقويمات الخلقية ج ــ فكرة الغايات ، (التي تعد غايات في ذاتها) (٦٩ / ص ٣٠٤ ، ٣٠٥) •

ويوجز محمد أحمد الزعبي تبريرا للخلاف القائم حول إمكانية استخدام المنهج العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بعدد من الاعتبارات منها : "آ ــ تعقد المواقف والظواهر الاجتماعية وتشابكها • ب ــ صعوبة اجراء التجارب المعملية على الظواهر الاجتماعية نظرا لاستحالة فصل عناصر الظاهرة الاجتماعية بعضها عن بعض • جـ ــ صعوبة الوصول الى قوانين اجتماعية ذات ثبات كبير بسبب خضوع الظواهر الى التغير المستمر • د ــ صعوبة حذف العامل الذاتي بسبب أن الانسان هو موضوع الظاهرة الاجتماعية وهو دارسها • هـ ــ سيطرة الطابع الكيفي على العلوم الاجتماعية في مقابل الطابع الكمي في العلوم الطبيعية " (٤٣ / ص ٣١)

ويرد أنصار المنهج الطبيعي على ادعاءات خصومهم بحجج تؤيد مدعاهم في دراسة المجتمع الانساني بقولهم أولا أن الانسان والمجتمع جزءان من العالم الطبيعي يخضع كل منهما للقوانين الطبيعية الواحدة ، ثم أن التشابه بين أعمال الانسان والارتباط الحتمي بينه وبين الأرض التي يعيش عليها ، والتماثل الملحوظ في طبيعة الوقائع التاريخية تؤدي الى التواتر والتكرار مما يسمح بتطبيق المنهج العلمي • ومن الممكن الكشف عن الظروف التي تحكم قيام أي مجتمع بواسطة المنهج المقارن بين الطبيعة والمجتمع كما يمكن استخدام المنهج العلمي كأسلوب عقلي محدد في التفكير والبحث وهذا ما يسمح لنا باستخدامه أيضا في دراسة ظاهرة أيا كان نوعها • وان اختلف المجتمع من حيث الظواهر عن ظواهر الطبيعة فان هذا الاختلاف لا يتعلق بالمنهج وانما هو عائد الى اسلوب البحث وأدواته فقط ويبقى استخدام المقارنة والتجارب الطبيعية والأساليب الاحصائية بدلا من التجارب العملية في العلوم الطبيعية ، وسيلة لسد ثغرة الفروق •

وراح بعض علماء الاجتماع يطبقون منهج العلوم الطبيعية على دراسة الحياة الاجتماعية

•• / ••

من أجل الوصول الى القوانين الناظمة للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية فقد وصف كونت مجال الدراسة الاجتماعية المبتكر فيه ، وأسماه ، الفيزياء الاجتماعية ، فمع أنه قد أعرض عن هذه التسمية الا أنه اعتمد الأسس فيها وذلك الاعراض أدولف كيتيله (QUETELET) (١٧٩٦ — ١٨٧٤) استخدام نفس المصطلح •

ولعل تالكوت بارسونز (T. PARSONS) ينسج (مبدأ القصور الذاتي) على غرار قانون نيوتن في الميكانيكا وذلك في قوله : " تظل أية عملية من عمليات الفعل الاجتماعي ثابته من حيث المعدل والاتجاه ، ما لم تعوق أو تنحرف بفعل قوى دافعة معارضة " (٤٦ / ص ٤٢) •

وحاول جورج زيف (C. K. ZIPF) ايجاد تحليل لحركة انتقال الناس في المكان على ضوء مبدأ " أدنى حد ممكن من الجهد " (٤٦ / ص ٤٩) أما جورج لندبرغ (G. LUNDBERG) وستيوارت دود (S. DODD) فقد قالا بتطبيق المنهج التجريبي من أجل الوصول الى القوانين الناظمة للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية فقام لندبرغ برفض الوسائل غير الدقيقة مثل (الشعور) والأهداف والقيم والدوافع مؤكدا على استعمال التعريفات الاجرائية ، لأن الظواهر الموضوعية في نظره هي تلك الظواهر التي ينطبق عليها قياس الاتفاق والتأييد والتنبؤ رافضا التحليل الوظيفي للقيم بينما يحاول دود تقديم نظرية كمية أو رياضية تفسر المجتمع أطلق عليها أسم نظرية المواقف (SITUATION THEORY) وعند حد قوله ان الموقف الاجتماعي يتألف من أربعة عناصر هي الزمان والمكان والسكان وخصائصهم على شكل المعادلة التالية : " الموقف = السكان وخصائصهم والمكان والزمان S= P . I . L .T " (٤٦ / ص ٤٣) •

ويشتد حماس مصطفى الخشاب للاعتقاد بتطبيق المنهج العلمي فيقول : " ومن حيث عدم خضوع ظواهر المجتمع للتجربة فالحق ان هذه الظواهر خارجة بطبيعتها عن الخضوع للتجارب بالمعنى الذي يقصده هؤلاء ، وهو التجربة التي تجرى في المعامل شأن تجارب الطبيعة والكيمياء وظواهر البيولوجيا غير أن علماء الاجتماع لا يحرمون ظواهر الاجتماع من الانتفاع بهذه الطريقة العلمية ويلجأون الى التجربة في دراساتهم ولكنهم يفهمونها بمعنى مغاير للمعنى الذي يفهمه رجال الطبيعة والكيمياء فينظرون الى التاريخ نظرتهم الى معمل للتجارب الاجتماعية ويتخذون من الحالات الباثولوجية وقيام الثورات والهزات الاجتماعية والتيارات المعارضة وتطور النظم والتشريعات الاجتماعية المتلاحقة مادة زاخرة للتجارب الاجتماعية لا تقل شأنا عن الفائدة التي يدرسها علماء الطبيعة والكيمياء في معاملهم وأصبحوا يطبقون منطق التجربة في بحث العينات الاجتماعية ، وقد أتت هذه الطريقة بنتائج مثمرة في دراسة الحقل الاجتماعي " (٣٧ / ص ١٢ ، ١٤) •

وفي علم الاجتماع — وفق منظور الامبيريقية — يقوم الباحث بملاحظة بنية المجتمع وظواهرها والعلاقات الرابطة بينها لايجاد الصلات وادراك الارتباطات بين مختلف الظواهر جادا في الكشف عن القوانين السائدة فيه والتي تحكم ظواهره ، بغية التمكن من معرفة الواقع وسبل ضبط توازن المجتمع واصلاح مااعتل فيه من الظواهر ثم استبيان معرفة سير الأمور على غرار امكانية التنبوء في مجال العلم الطبيعي وذلك لتفادي الأخطار والكوارث الاجتماعية •

ب — دعـوة الـى منهـج (خاص) الطريقـة العقليـة :

١ — الطريقـة الديكارتيـــة :

ان قوام الطريقة العقلية في العلم هو الشك ، وبه يرتبط تقدم العلوم الذى نلاحظ تراكماته ونتائجه على صعيد الطبيعة والمجتمع • لذا يلزمنا في البحث العلمـــي لاكتشاف حقيقة ما " أن نشك ولو مرة واحدة في حياتنا في جميع الأشياء ما أمكننا الشـك " (٢٢ / ص ١٩٦) •

ويعني المنهـج هنا مجموعة القواعد التي تضمن اكتشاف الحقيقة في كافة العلوم والتي تؤكد النظام الذى نتصوره بالعقل ونتقيد به والذى يسمح بايجاد النظام القائـم في الموضوع الذى ندرسه • وهذه القواعد المحددة " تعين الانسان على زيادة علمـه تدريجيا والارتقاء شيئا فشيئا الى أسمى نقطة يستطيع بلوغها " (٢٢ / ص ٥٩) • فالمنهج يضيء طريق العالم ويصحح أخطاءه من هنا كان هو أداته التي يكشف بواسطتها عـن طبيعة الظاهرة المدروسة ويتبين نظامها وترتيبها ويصل الى معرفة بعض الحقائق عنها • وقد وصف ديكارت ما أراده في المنهج بأنه " قواعد وثيقة سهلة تمنع مراعاتها الدقيقة مـن أن يأخذ الباطل على أنه حق ، وتبلغ بالنفس الى المعرفة الصحيحة بكل الأشياء التي يستطيع ادراكها ، دون أن تضيع في جهود غير نافعة ، بل وهي تزيد فيما للنفس من علم بالتدريج " (٤١ / ص نه)

أما موضوع المنهج الديكارتي فهو العلم الكلي والصدآن (الناجم) عنهما أى الحدس العقلي (INTUITION) والاستنباط (Déduction) لذا كان الطريق الى المعرفـــة السليمة عنده " البداهة والقياس " (٤١ / ص نج) • شرط أن يكون " الانتباه وتجنـب سبق الحكم وعدم التسرع وتعود النظر في المسائل البسيطة جدا ، هذا فيما يتعلق بالحدس ثم المراجعة والتحليل وما يتبعهما من احصاء وتعود للنظام في أبسط المسائل ، فيما يتعلق بالاستدلال " (٢٢ /ص ٧٣) المرشد في كل خطوة يقوم به الباحث • وبهذه الخطوات يسهل ادراك الأمور والعلاقات الرابطة بينهـا كما وتفيد في وضوح العلاقات الرابطـــة بينهـا فتوضح حقائقهـا وذلك أثناء التهيؤ للحدس وممارسته (٢٢ /ص ٦٧) على خير وجه •

وفي البداهة يقول ديكارت : " لاأعني بالبداهة الاعتقاد في شهادة الحواس المتغيرة أو أحكام الخيال الخادعة ، ولكني أعني بها تصور النفس السليمة المنتبهـة تصـورا هو من السهولة والتميز بحيث لا يبقى أى شك فيما نفهمه ، أى التصور الذى يتولـد فـي النفس السليمة المنتبهة عن مجرد الأنوار العقلية " (٤١ /ص نج) • وتختص البداهة :

••/••

" بادراك الاشياء البسيطة والبسيط عند ديكارت هو ماليس له أجزاء ، فاما أن يعرف كله أو يجهل كله ، وعلى ذلك تكون البداهة هي العمل الذى به نعرف المبادئ الاولى " (٤١ / ص يد) •

أما القياس فهو تلك العملية التي " يستنبط بها شيء من شيء آخر " (٤١ / ص يد) لادراك الدقائق المركبة من خلال تتابعه الذى يستمد يقينه من العقل الذى يستند في الوصول الى هذه المعرفة معتمدا " على معارف سابقة " (٢٢ / ص ٦٦) •

ويقتضي المنهج " تسلسل المعارف ونظام موضوعات المعرفة ، لا نظام أجناس الوجود " (٢٣ / ص ٧٠) والدافع الى ذلك " ••• أني ولدت وفي نفسي نزعة عقلية ، تجعلني أجد اللذة القصوى في اكتشاف الحجج بنفسي ، لا في الاصغاء لحجج الغير " (٢٣ / ص ١٧٧) • ويحدد ديكارت في " مقال عن المنهج " قواعد منهجه الاربع التي تؤدي الى كشف الحقيقة في العلوم بالتالي :

١ — قاعدة اليقين : " ألا أقبل شيئا على أنه حق مالم أعرف يقينا أنه كذلك ، بمعنى أن أتجنب بعناية التهور و سبق الى الحكم قبل النظر ، وألا أدخل في أحكامي الا ما يتمثل أمام عقلي في جلاء وتميز ، بحيث لا يكون لدى أى مجال لوضعه موضع الشك " (٤١ / ص نو)

٢ — قاعدة التحليل : " ينبغي أن تقسم المعضلة التي تدرس الى أجزاء بسيطة على قدر ما تدعو الحاجة الى حلها على خير وجه " (٤١ / ص نز) •

٣ — قاعدة التركيب : " أن أسير بأفكارى بنظام بادئا بأبسط الامور وأسهلها معرفة كي أتدرج قليلا قليلا حتى أصل الى معرفة أكثرها تركيبا ، بل وأن أفرض ترتيبا بين الامور التي لا يسبق بعضها الاخر بالطبع " (٤١ / ص نز)

٤ — قاعدة الاستقراء التام : " أن أعمل في كل الاحوال من الاحصاءات الكاملة والمراجعات الشاملة مايجعلني على ثقة من أني لم أغفل شيئا " (٤١ / ص نو) •

ويرمي المنهج الديكارتي الى وحدة الموضوعات بمعنى علمي عملي ، لا بمعنى فلسفي بحت أى أنه يربط في مقاله عن المنهج بين العلم والعمل قائلا : " لأن هذه الانظار في علم الطبيعة بينت لي امكان الوصول الى معارف مفيدة للحياة فائدة كبيرة ، وبدلا من هذه الفلسفة النظرية التي تعلم في المدارس ، فانه يمكن أن نجد عوضا عنها فلسفة عملية ، بها اذا ماعرفنا ما للنار والماء والهواء والكواكب والسموات وكل الاجرام الاخرى التي تحيط بنا من قوة وأعمال معرفة متمايزة كما نعرف مهن صناعنا المختلفة ، فاننا نستطيع أن نجعل أنفسنا سادة ومسخرين للطبيعة " (٤١ /ص ١٠١) •

••/••

وقد عارض ديكارت منطق المدرسيين الذى يبقيها في حدود الأشكال اللفظيـــة وقواعدها • وهو ، أى المنطق المدرسي " في أسمى مراتبه ، باب من أبواب البلاغة ، لا جزء من الفلسفة " (٢٢ / ص ٦١) بمنطق العلم الكلي ، وهو المنطق الرياضي بنظـــر ديكارت فحد حدوده بمعالجة مسألة الاغريقي (PAPPUS) متوصلا الى الهندســـة التحليلية • ولقد أكد ديكارت ذلك المنطق (المنهج) الرياضي باعتباره علم العلــوم فــي " القواعد لتوجيه العقل " و " مقال عن المنهج " أما البرهان على المسائل الرياضيــة فهو ثمرة منهجه • فالمنهـج الديكارتي يفضي الى المعرفة الحقيقية في حل معضلات العلم الرياضـــي •

ويستخدم المنهج الديكارتي من قبل العلماء في دراسة معضلات الطبيعـــــة والمجتمع على السواء • فقد تعرف علماء الطبيعة بالتحليل على بنية الكائنات الحية والمادة العاطلة ــ العناصر المعدنية والعضوية غير الحية ــ بصورها المتعددة ، وتوصلوا الـــى معرفة القاسم المشترك لبنيتها التكوينية وهو الجسيم الكهربي الدفين • وهذا ماوصلت اليه درجة معرفتنا عنها اليوم • أما اختلاف عناصر الطبيعة فهو من باب العدد والارتبـــاط ، وقد أقرت هذا الكيمياء والفيزياء الحديثة • و (ينجم) عن هذا أن جوهر الوجود واحـــد وان اختلفت أشكال تواجده • وقد أثبت العلم صحة هذه الاستنتاجات الديكارتية •

أما علماء الاجتماع فيحللون مشكلة اجتماعية في ظروف المجتمع الذى توجد فيـه • ويكون تحليلهم عقليا ، حينما يلجأ التحليل الى المفاهيم العقلية كالتي يستخدمها علـم الاحصاء الاجتماعي مثلا ، أو تحليلا مرتبطا بالواقع ، وفي الحالتين يستند هذا المنهج اذ ذاك الى المنطق الديكارتي الذى نلقاه بأشكال مختلفة في الدراسة الاجتماعية المعاصرة • فأساس منهج الحالة ، العينة الممثلة لمجتمعها ، وهي جزء من كل يمثله خير تمثيـــل ، وهو يؤدى الى التبسيط ، فتسهل دراسة الحالة التي تمثلها تلك العينة سواء أكانت الفرد الاجتماعي أو الجماعة أو النظام • كما وأن قوام المنهج الوظيفي هو تحليل العلاقـــــة المتبادلة بين الأجزاء بعضها ببعض والآثار المترتبة على البناء الاجتماعي في كليته لادراكه • كما لا يهمل تحليل تأثير الكل على الأجزاء المكونة له • ويحلل المنهج الجدلي تناقضـات المجتمع الأساسية فيرجعها الى تناقضات جزئية واضحة التي تقرل الماركسية التقليدية عنها أن تراكم نتائجها الكيفية يمكن أن يصبح في لحظة ما نوعيا وذلك بالطفرة (الثورة) فـــي المجتمع • وهناك من يرى أن " جوهر الماركسية ليس فقط جوهر الأساس الاقتصادى ، وانما أيضا كونها منهجا للكلية • وتعني الكلية (لدى) جورج لوكاش ولوسيان غولدمان الشمول الشامل للكل على الأجزاء ، ذلك لأن منهج تقسيم المشكلات الى أكبر عدد ممكن مـــن الأجزاء وفق المنهج الديكارتي قد يصلح في الرياضيات لكنه لا يصلح في العلم الاجتماعي ،

٠٠/٠٠

فعند وصف البناء النوعي الخاص للموضوع قيد البحث وصفا خاصا ، يجب ربطه في الوقت نفسه بالبناء الأشمل • وهذا مايدعم جدل الجزئي والكلي والنوعي والعام " (أ) • كما تقوم الدراسة الميدانية بتحديد المشكلة وتحليلها فيسهل وضع فرضية يتحقق الباحث منها وتلك الفرضية تربط عادة بين متغيرين أو أكثر • وعندما تختبر في الواقع (الميدان) يتسع الباحث عندئذ القواعد الديكارتية فيبسط تلك المشكلة المدروسة ، فتسهل عليه دراستها ، بتبيان متبادلات التأثير بين العناصر المكونة لها •

ويتلازم التحليل والتركيب عقليا ، ويفترض كل منهما الآخر في ترتيب أجزاء المشكلة التي نعالجها ، فيسبغ عقلنا نظامه على أجزائها ويمثل نظام العقل هذا في آخر المطاف معرفتنا التي نعبر عنها بصورة مقولات أو نظريات أو قوانين نفسرها في كليتها • وبهذا يتكون أساس فهم أية مشكلة •

ويجعل (الاستقراء التام) اليقين واضحا بتصحيح الخطأ والتأكد من سلامة التفكير والمعالجة • ولعل من أهم العوامل التي تجعل البحث العلمي موضوعيا في نظر ديكارت عدم التسرع والتخلص من العاطفة وعدم اطلاق أي حكم مسبق في الدراسات العلمية • كما أن التجريب يكون هنا خادما للمنهج العلمي ليسيطر به الانسان على الطبيعة ويرفض كي يحقق هذه الغاية " الايمان بأي شيء الا أن تثبت البرهنة عليه بشكل كامل " (٨/ ص • ٢١) فتمثل التجربة في المنهج الديكارتي خطوة بعدية يتحقق الباحث بها من صدق نظام العقل المسبوغ على المشكلة التي يعالجها • أي أننا نميز وفق النهج الديكارتي في كل تجربة منحيين : الأول هو الاجراءات العقلية (المحاكمة الفكرية) التي تؤدي الى المعرفة • والثاني التحقق من صدقها في الواقع • ومن هذا القبيل التحقق عمليا من صدق حلول مسائل الفيزياء الرياضية • كما نجد تطبيقا لهذا في علم التحريك والى علم العوالم البعيدة أمثلة على ذلك حيث تكون الرياضيات ناظما كليا لتلك العلوم كافة • فالتجربة وفق النهج الديكارتي عقلية أولا ثم تجد تطبيقا لها في الواقع •

وهناك من وقف عند ديكارت بغية نقده في ضوء ماينتمي اليه من اتجاهات في دراسة المجتمع فأشاد بفضله من خلال ذلك النقد • ومن هؤلاء زكي محمود حيث ناقش المنهج الديكارتي في ضوء المنهج التجريبي فأظهر أهمية القواعد الديكارتية في الدراسة العلمية ، غير أنه لم يقرها في العلوم الاجتماعية الا بشروط وهو يؤكد : أن قبول القاعدة الأولى (اليقين) مشروط " بفهم الصدق أو الحق بمعنيين : معنى خاص بقضايا الرياضة والمنطق ومعنى آخر خاص بقضايا العلوم الطبيعية • فهو في الحالة الأولى معناه : التطابق

(أ) — عبدالمعطي ، عبدالباسط : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٢١٨

مع الواقع والصدق في الحالة الأولى يقين وفي الثانية احتمال " (٦٩ / ص ٢٢٠) ويفهم الحاضر أو ما يتمثل أمام العقل بمعنيين : " معنى خاص في حالة العلوم الاستنباطية ، ومعنى آخر خاص في حالة العلوم التجريبية . فهي في الحالة الأولى عبارة عن المسلمات المفروضة من تعريفات وبديهيات ومصادرات ، وهي في الحالة الثانية (تعني) المعطيات الحسية . وألا نفهم الوضوح والتميز بمعنى الضرورة التي يكون نقيضها مستحيل الوقوع " (٦٩ / ص ٢٢٠) ويقبل القاعدة الثانية (التحليل) في أى منهج علمي " الاستنباطي والتجريبي على السواء " (٦٩ / ص ٢٢١) ويرد على القاعدة الثالثة (التركيب) بأن " الأخطاء في الأحكام التي يشير اليها ديكارت كلها أخطاء في الاستدلال لا في مجرد الادراك الحسي ، فكون البرج يبدو مستديرا في موقف ومربعا في موقف آخر لا يستدعي بالضرورة أن يكون في الأمر خداع من الحواس ، بل قد يكون مصدر الخطأ هو في استنتاج نتيجة لا تبررها التجربة الحسية . " (٦٩ / ص ٢٢٤) ويعترف بالقاعدة الرابعة (الاستقراء التام) فهي مرجوة " للبحث التجريبي والرياضي على السواء " (٦٩ / ص ٢٢٥) حيث يحول بواسطتها الاستدلال الى حدس بالموضوع المدروس ويغدو واضحا في ذاته .

ويضيف ديكارت الى القواعد المذكورة أربع قواعد أخلاقية ، هي " ١ — أن أحترم قوانين بلدى وعاداتها ، وأن أخضع للدين الذى ترعرعت عليه منذ طفولتي . ٢ — أن أكون حازما وعازما في كل أفعالي . ٣ — أن أغير أفكارى عوضا عن تغيير العالم . ٤ — أن أستعمل كل حياتي في تثقيف نفسي وتنمية عقلي والتوصل قدر استطاعتي الى المعرفة الحقيقية " (أ) ويرى البعض أن هذه القواعد الأربع لم تأت " بشيء جديد . فديكارت فيلسوف غير ملتزم (صب) اهتمامه على تغيير نفسه وأفكاره عوضا عن تغيير العالم " (ب) وهناك من يرى ، مثل اميل بوترو (E. BOUTROUX) أن " الثورة الفرنسية وليدة المقال عن المنهج لأن المجتمع قد تجدد في سنة ١٧٨٩ باسم مبدأ اليقين الديكارتي " (٤١ /ص ٥٠) أما يونغمان (K. JUNGMANN) فيقول : " عندما يقرأ الانسان فاوست غوتيه ، لا بد أن يتذكر " المقال عن المنهج " لديكارت اذ تظهر في العملين نفس النزعة غير المتناهية التي تطمح في النفس الانسانية الى مزيد من الرقي والكمال " (٤١ / ص ٥٠) .

ويذكر ديكارت في دراسته الفيزيقية " عدة مسائل ميتافيزيقية ، خاصة أن الحقائق الرياضية تلك التي تعتبرونها أبدية قد أنشأها الله ، وهي متوقفة عليه ، توقفا كليا ، مثلها في ذلك مثل سائر المخلوقات " (٢٢ / ص ١٩٠) . ويعتمد ديكارت في آرائه

(أ) و (ب) — العوا ، عادل وفيلياس غسان : المدخل الى الفلسفة . دمشق ١٩٨٢ ، ص ٢٤٠ .

../..

الميتافيزيقية المشابهة لما سبق عن المنهج العلمي بمقدار مااقترب منه في منهج الشـك ، وقت استطاع أن يثبت " حقيقة الفكر بالاستناد الى الشك " (١٠/ ص٤٠) •

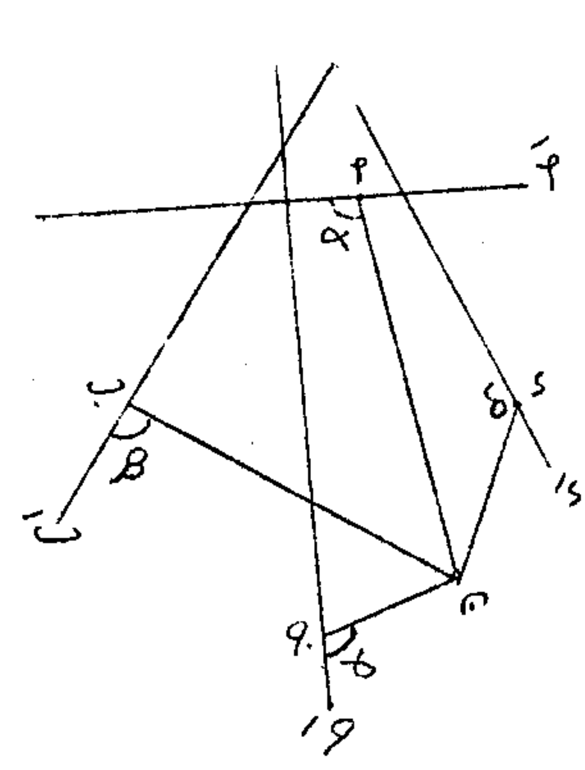
وقد انتشرت المدرسة الديكارتية (CARTESIANISME) وغدت مذهبا لكثير من فلاسفة القرن السابع عشر والثامن عشر وتفرعت الى تيارين " التيار التقدمي الذى ينتسب الى فهم ديكارت الالي للطبيعة (لوري ، لامترى ، كاباناس) والتيار الرجعي الذى يوئيد ميتافيزقاه (ديلافورج ، المناسبية ، ومالبرانش) (٨/ ص٢١٠) مع العلم أن شـكه " لم يكن مذهبيا ، بل كان شكا منهجيا تسيره ارادة تلتمس الحقيقة " (١٠/ ص٤٠) في الرياضيات • ان قواعد ديكارت " صالحة في الهندسيات " (أ) لانها مستمدة من روح الرياضيـات •

(أ) ــ الحاج ، يوسف كمال : مدخل الى فلسفة ديكارت مع ترجمة التأملات ط ١ لبنـان ١٩٦١ ، ص٤٥ •

ملاحظـــــــة :

أثناء المعالجة في الديكارتية رأينا تبيان مسألة بابوس ، ولما كانت المراجع المختصة في ذلك غير متوفرة لدينا ، وجهنا السؤال التالي الى سامي شلهوب (أ) .
ما مسألة بابوس (PAPPOS) التي عالجها ديكارت فتوصل الى علم الهندسة التحليلية ؟

فأفادنا بما يلي : ان بابوس الاسكندري عاش حوالي (٣٢٠) وهو آخـــر رياضي يوناني شهير من العصور القديمة . وكان فلكيا وجغرافيا أيضا . وقـــد شرح " المجسطي " والكتاب العشر لاقليدس وعمله الرئيسي هو مايسمى بالموســـــــوعـــة " COLLECTIO " التي عالجت أعمال رياضية كبيرة منها أبحاثه في الهندسة .
أما صورة مسألته — التي بالطبع لم تحل بعد — فقد شرحها كاتشور في كتابه (ب) كالتالـــــي :



لدينا أربع مستقيمات مفروضة ولتكن $\overline{أأَ}$ ، $\overline{ببَ}$ ، $\overline{ججَ}$ ، $\overline{ددَ}$ والمطلوب ايجاد المحل الهندسي ل (ن) أو للنقاط مثل (ن) التي تحقق مايلي : من (ن) للشيء مستقيمات ولتكن $\overline{ند}$ ، $\overline{نج}$ ، $\overline{نب}$ ، $\overline{نأ}$ وفق زوايا مفروضة مشكلة عند تلاقيها مـــع المستقيمات $\overline{د}$ ، $\overline{أ}$ ، $\overline{ب}$ ، $\overline{ج}$ على التالي والزوايا المفروضة هــــي :
$\hat{د} = \delta$ ، $\hat{أ} = \alpha$ ، $\hat{ب} = \beta$ و $\hat{ج} = \gamma$
عندئذ يكون $\overline{نأ} \times \overline{نب} = \overline{نج} \times \overline{ند}$
وبالتالي يكون المحل الهندسي ل (ن) حتما قطعا مخروطيا .

(أ) وذلك في رسالتنا المؤرخة في ١٩٨٣/٢/٥

(ب) كاتشور : " محاضرات حول تاريخ الرياضيات " ج ١ ، توبنر ١٩٦٥

٧ — المنهج الجدلي

تتضح معالم مفهوم الجدل في استخدامه العلمي عند هيغل (١٧٧٠ — ١٨٣١) وذلك في كتاب " المنطق " (١٨١٢ — ١٨١٦) حيث وصل هيغل الى قانون التغيرات الكمية التي تؤدي الى تغيرات كيفية وأوضح كيف أن التناقض هو العامل الحاسم والمبدأ الدافع لكل تغير وتطور وحدد قانون نفي النفي أو سلب السلب وجدل الشكل والمضمون والكل والجزء وبين قضايا الواقع والضرورة والصدفة وبحث ثنائية " الاشياء في ذاتها " وينطلق هيغل من فهم جديد للمنطق وصفه في المقدمة بقوله : " المنطق الموضوعي يحل محل الميتافيزيقا القديمة التي كانت تأليفا علميا عن عالم قوامه الافكار وحدها ، فاذا ألقينا نظرة على المرحلة الاخيرة التي بلغتها هذا العلم ، فاذا نرى مباشرة ان المنطق الموضوعي يحل أولا محل (الانطولوجيا) هذا الفرع من الميتافيزيقا الذي تعين عليه فحص طبيعة الموجود ، والموجود يشمل الوجود كما يشمل الماهية ، غير أن المنطق الوضعي يشمل أيضا الاقسام الأخرى من وراء الطبيعة بمقدار ما كانت هذه تحاول بالاستناد الى صيغ الفكر الخالصة ، ادراك موضوعات خاصة تستمدها من التصور مثل النفس والعالم والله ، وبمقدار ماكان الاساس في طريقة اعتبارها الاشياء يقوم على تحديدات الفكر ذاته فالمنطق يدرس هذه الصيغ والتحديدات دون الرجوع الى التصور في موضوعاته وبواقيه ويفحص تلك الصيغ والتحديدات وقيمتها (في ذاتها) و (من أجل ذاتها) ان المنطق الموضوعي بالتالي هو نقد هذه التحديدات الحقيقي وهو نقد لا ينظر اليه من وجهة نظر مجددة ، مقابلا بين القبلي والبعدي ، بل يتعلق بالأخرى بها هي ذاتها في مضمونها الخاص " (٤٨ / ص ٤٨ ، ٤٩) غير أن هيغل لم يعتد الوصول الى كل تفاصيل اكتشافه الجديد فهو يقول : " انني لا استطيع بالطبع أن اتخيل ان الطريقة التي اتبعتها في نظام المنطق غير قادرة على التطوير والتوضيح في كثير من التفاصيل ، لكنني في نفس الوقت أعلم بأن تلك الطريقة هي الطريقة الوحيدة الصادقة " (١٥ / ص ١٣) .

اما الطريقة التي اتبعها المنطق الجديد فتقوم على فهم خاص للجدل وهو الضرورة المنطقية التي يخضع لها الفكر في حركته والواقع في تغيره وتبدله وظهوره أو وجوده ، فهو منطق تحركي يسري مع حركة التفكير ويوضح في سريانه هذا تناقضات يطابق بينها ويتجاوزها ويمكن من هنا تفسير العالم كله بسلسلة متكاملة لامتناهية ، كل قسم منها ذو ثلاثة حدود فالفكر يعتبر أولا فكرة هي (الاثبات) ثم يقابلها (بالنفي) ثم ينفي النفي والأول يسمى اطروحة والثاني طباقا والثالث تركيبا في لغة اليوم . وقد قال هيغل ذلك لأنه اعتبر ان " كل ماهو واقعي عقلي ، وان ماهو عقلي واقعي " (٧٦ / ص ٢١٣) (١)

(١) — وقد ورد ذلك في : الاصل في أعمال هيغل الكاملة ، طبعة اليوبيل ، مجلد ٧، ص ٣٣ . وأيضا في : عواوفيناس : المذخل الى الفلسفة ، دمشق ١٩٨١ — ١٩٨٢ — ص ٥٨٩ .

.. / ..

وفي هذا وجد من اعتبر جدلية هيغل جدلية مثالية مبررا ذلك بكونها تعتبر الواقع انعكاسا للعقل والتفكير • فقد وصفها انغلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) انها ليست سوى صورة لحركة الفكر الذاتية التي تستمر منذ الازل ، حيث لا ندري ، مستقلة من كل ذهن انساني مفكر " (٣١ / ص ٤٤) • فتتالت جهود كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وفريديخ انغلز من أجل فهم جدلية هيغل فهما ماديا فأوضح انغلز الانقلاب الفكري هذا بقوله : لقد " نظرنا الى أفكار الذهن نظرة مادية ، على أنها انعكاس للأشياء ، بدلا من أن ننظر الى الاشياء على أنها انعكاس لدرجة معينة من درجات الفكرة المطلقة ، وهكذا أصبحت الجدلية معرفة قوانين الحركة العامة في العالم الخارجي أم في التفكير الانساني " (٣١ / ص ٤٤) •

ومن جهته حدد ماركس وجه الخلاف مع هيغل باعتبار أن الوعي هو انعكاس للوجود المادي كما جاء ذلك في المقدمة الثانية (لرأس المال) ، حيث يقول : " لا يختلف منهجي الجدلي في الاساس عن منهج هيغل فقط بل هو نقيضه تماما ، اذ يعتقد هيغل ان حركة الفكر التي يجسدها باسم الفكرة هي مبدعة الواقع الذي ليس هو سوى الصورة الظاهرية للفكرة أما أنا فاعتقد على العكس ان حركة الفكر ليست سوى انعكاس حركة الواقع وقد انتقلت الى ذهن الانسان " (٣١ / ص ٤٥) •

واذا اعتبر البعض ان هذه الجدلية هي الطريقة العلمية الوحيدة التي تؤسس الفهم العلمي للطبيعة والمجتمع كونها تتيح النظر الى " الأشياء والمعاني في ترابطها بعضها بالبعض وما يقوم بينها من علاقة متبادلة وتأثير كل منها في الاخر وما ينتج عن ذلك من تغيير كما تنظر اليها عند ولادتها ونموها وانحطاطها " (٣١ / ص ٤٠) كان لابد من البحث في مقوماتها وخصوصيات تطبيقها في العلوم الاجتماعية •

تتميز الجدلية العلمية بالترابط والتفاعل الشامل بين أضداد الاشياء التي تتحول كيفيا ثم نوعيا من جراء تضادها • وفي هذا الدافع لكل تغير • وقد تأثر كل من ماركس وانغلز في تحويل الجدل الهيغلي الى جدل مادي باكتشافات ونظريات جديدة كان أهمها الخلية الحية والتطورات المعقدة التي تنشأ من جراء انقسامها لتكوين الاجسام المعقدة ، ثم تحول الطاقة الى اشكال مختلفة من القدرة والتداخل ، وكأن الكون في نهاية المطاف (طاقة) تأخذ صورا مختلفة • ثم نظرية داروين التي اعتبرت الحياة ثمرة التطور الطبيعي والانتقاء الذي يشمل الكائنات الحية بأجمعها بما فيه الانسان •

وينظر المنهج الجدلي الى الطبيعة في ترابط ظواهرها وفي تغيرها المستمر فينشأ بعضها ويزول البعض الاخر أو يضمحل ، ذلك أن " الطبيعة كلها رهينة بدوام الظهور والاختفاء

هي في جريان لا ينقطع وفي حركة وتبدل دائمين " (٧٦ / ص ٢١٥) •(ناجمين)عن تصارع الاضداد فيها الى أن يصل ذلك حتى صور ظواهرها التي هي درجة من درجات المعرفة • وعندما تلج المادية الجدلية الى المجتمع تصبح المادية التاريخية أساس العلوم الاجتماعية في الفكر الماركسي كله • وتعني منهجية الجدلية اقامة القوانين العامة لحركة الفكر والطبيعة والمجتمع بالمنظور المادي من حيث أن " وجود الناس الاجتماعي هو الذي يحدد ، شعورهم وان تجليات حياة الأفراد هي التي تحددهم " (أ)/ ص ١٥٣) • أي أن الافكار لا تستقل عن الوجود الاجتماعي وتظهر مبادئ الجدل على الشكل صراع طبقي يؤدي الى قلب تركيب طبقات المجتمع رأسا على عقب وذلك من خلال التناقض بين الظروف الموضوعية وحاجات الانسان بفعل (الممارسة) في لحظة ما من التاريخ • فان تعديلا يحدث في التركيب الاجتماعي بفعل صراع وأفعال الطبقات وبهذا تنفي الصفة المثالية عن الجدل المادي لأنها ليست من طبيعته اذ أن " علاقة الفكر بالطبيعة غير ممكنة بدون (الممارسة) التي تمثل التوسط المادي بينهما ، فليست العلاقة التأملية بين الفكر من جهة والطبيعة من جهة ثانية هي المنطلق الأساسي للفكر الانساني بل تغيير الانسان للطبيعة بنشاطه العملي " (٢٥ / ص ٢٧٢) •

أما لينين (١٨٧٠ — ١٩٢٤) فيحدد خصوصيات المنطق الديالكتيكي بقوله : " لكي نعرف الشيء فعلا يجب أن ندرس جميع جوانبه ، جميع علاقاته ، وحلقاته المتوسطة . اننا لن نصل أبدا الى هذا بصورة كلية ، ولكن مطلب شمول جميع الجوانب يقينا من الوقوع في الأخطاء والجمود هذا أولا ، وثانيا يقتضي المنطق الديالكتيكي أن نتناول الشيء في تطوره في (حركته الذاتية) (كما يقول هيغل احيانا) في تغيره وثالثا ينبغي أن تدخل الممارسة الانسانية (PRAXIS) كلها في التعريف الكامل للشيء كمعيار لليقين وكمحدد عملي لارتباط الشيء بما يلزم الانسان ، ورابعا يعلمنا المنطق الديالكتيكي أنه (لا وجود لحقيقة مجردة ، فالحقيقة عيانية (CONCRETE) دوما " (٣ / ص ٢٤٣) •

ويعين لينين ذلك المنطق بقوله : " هو نظرية المعرفة • والمعرفة هي انعكاس الطبيعة بواسطة الانسان • غير أنه ليس انعكاسا بسيطا مباشرا وكليا ، وهذه العملية تنطوي على سلسلة من التجريدات والصياغات وتشكيل المفاهيم والقوانين ، وهذه المفاهيم والقوانين تحتضن كذلك نسبيا وتقريبيا القوانين الشاملة للطبيعة المتحركة أبدا • يوجد فعلا أي موضوعيا ثلاثة حدود : ١ — الطبيعة ٢ — المعرفة ٣ — شكل انعكاس الطبيعة في المعرفة ، هذا الشكل انما هو المفاهيم ، القوانين ، المقولات ". (ب) / ص ٢٣٤)

(أ) لوفيفر هنري : فكر لينين ، ترجمة كمال الغالي وأديب اللجمي دمشق ١٩٦٩ •
(ب) لوفيفر هنري : فكر لينين مرجع سابق •

ويرى هنرى لوفيفر أن تعريف الديالكتيك في نظر لينين يتضمن : " ١ ـ تعريفا للمفهوم بذاته ، (ينبغي تناول الشيء ذاته في علاقاته ونموه) ٢ـ التناقض في الشيء ذاته ، والقوى والاتجاهات المتناقضة في كل ظاهرة ٣ ـ وحدة التحليل والتركيب ، تلك هي عناصر الديالكتيك " (أ / ص ٢٤٥ ، ٢٤٦) • وهكذا فمنطق الاتجاه الماركسي هو الديالكتيك الذى يؤدى الى نظرية المعرفة الديالكتيكية من خلال نهجه •

وأوضح أنطونيو غرامشي (ANTONIO GRAMSCI ١٨٩١ ـ ١٩٣٧) الجدل بأنه وحدة الضدين أو مطابقة أحدهما للآخر ، وهما الطبيعة والانسان ، المادة والعقل ، الوجود والفكر ، الموضوع والذات ، والذى يفكر بشكل جدلي يدرك وحدة الطبيعة والانسان دون نسيان التنازع أو التعارض بين اللحظتين ، فالروحي لا يدرك التضاد والطبيعي يدرك الوحدة وينكر التضاد • ويتساءل غرامشي : " أفلا يمكننا أن نتصور بالضبط وحدة الضدين دون الوقوع في خطأ الواحدية على اختلاف أشكالها التي لا تدرك الوحدة الا بحذف واحد من الحدين " (٣٢/ ص ١٣٣) •

ويهتم جان بول سارتر (JEAN-PAUL SARTRE ١٩٠٥ ـ ١٩٨٠) بمنهجه الذى يثق بالممارسة والحرية والوجود الفكرى ، والذى يطابق بين البراكسيس الفردى والحركة الجدلية للتاريخ في وقت واحد ، انه هو العقل الجدلي • والجدل الذى يؤمن به آت من الافراد وليس من رهوطهم لكونها فوق فردية وبذلك يمتنع جدله عن التأليه أو الجبرية الميتافيزيقية ، فاذا " رفضنا مشاهدة الحركة الجدلية الأصيلة في الفرد وفي رهطه ـ مؤسسته ـ يجب أن نترك الجدل " (ب) وبذلك يتحد الانسان بذاته الخارجية عنه في الطبيعة ولا يفهم الجدل الا بفهم الذات وتنفى قيمته بتطبيقه في الطبيعة • ولا تأثير للجدل فيها • وقد قال سارتر عن انقلز أنه " اعدم الجدل بزعمه أنه اكتشفه في الطبيعة " (ج) بينما ربط هو أى سارتر الجدل بالحياة البشرية والممارسة أى الانتاج ، العمل ، الصراع ، الابتكار •

ثم يرى سارتر عند مناقشته المنهج أن المادية الجدلية يمكن أن تنتقل من التحديدات العامة المجردة الى بعض سمات الفرد الفريد اذا ما توسطت بينهما • وهو يوحد

(أ) لوفيفر هنرى : فكر لينين مرجع سابق •

(ب) و (ج) وقد وردت عند جورج غورفيتش في كتابه الجدل وعلم الاجتماع في الملحق التاسع ، الجدل عند جان بول سارتر •

بين مفهومي الممارسة والمشروع في المنهج فيكشف عن خارجية الأوضاع وموضوعيتها لأن ذلك " ميسر ارتياد مسألة الذاتية بكل مافيها من تعقيد " (٤٤ / ص٩٧) •

وحدد جورج غورفيتش (G. GURIVICH ١٨٩٤ — ١٩٦٧) النقاط البارزة في جدل سارتر في كتابه " الجدل وعلم الاجتماع " فوجد أن سارتر يتمثل الجدل مثل حركة واقعية في العالم الانساني يلغي انعكاسه في العلاقات بين النسبي والمطلق ويظهر الوسائل المتوسطة بين الحركة المزدوجة للعالم الانساني الخاضعة لدلائله الخاصة وأعماله وانجازاته واتجاهاته التي تحرر منها جزئيا أما العلوم الانسانية فغير قادرة على دراسة عالمها — موضوعها — دون ادراك قوة الحركة الجدلية الخاصة به لأن الجدل لايتحول الى حركة بسيطة للكليات الانسانية في سيرها وتجربتها ومعرفتها الملائمة • وقد ربط سارتر خطأ كل تفسير بالعقل التحليلي وهو لايرى في التفسير سوى " تحديد سلبي " (أ) للجدل • الا أن هذا يقود الى صعوبات تواجه الجدل السارتري ، أهمها : ربط الجدل بفلسفة خاصة تتبع الجدل وتربطه بالوجود الفردي والعقل الابتكاري أو التاريخي مما يؤدي الى الدوغمائية عند دراسة الرهوط الاجتماعية • ذاك أن هذه الدراسة تقتصر على التناقضات والتركيبات • فجدل سارتر تحدري (نازل) وعام (شامل) لانه ينزل من الوجود الفردي والعقل العام ليصل الى الأبعاد الاجتماعية حيث " يوجد الجدل داخل الجدل " (ب) كما ينطلق من التطبيق المؤطر — الجامد — كي يصل الى التاريخ وتتحدد الحركة الجدلية الواقعية والفهم في فلسفة سارتر وفق منهجه الذي يعتمد عن التجديد المستمر في المنهج الجدلي •

وتتمحور الجدلية السارترية حول الأفراد وذاتية الانسان والممارسة والحرية والتاريخ الذي يشبه العقل العام بمجموعة حقائقه وهي شاملة تظهر مثل كائنات طفيلية تعيش على نسغ الماركسية ويعتبرها سارتر " ايديولوجيا " مستقلة نسبيا طورا وأساسا للمادية التاريخية طورا اخر • أمام هذه الجهود يرى البعض أن سارتر قد بذل في عديد كتبه : " جهودا ضائعة لاثبات صحة الوجودية مستعينا في ذلك بالفلسفة الماركسية " (٨ / ص٢٣٨) بينما يبدو آخرون أشد انصافا حيث يرون أن محاولته لتركيب " وجودية من هيغل وماركس في نظريته للعقل الجدلي لم تكلل بالنجاح " (ج / ص٢٣٨) •

(أ) و (ب) وقد وردت عند جورج غورفيتش في كتابه " الجدل وعلم الاجتماع " في الملحق التاسع ، الجدل عند جان بول سارتر •

(ج) غورفيتش : الجدل وعلم الاجتماع ١٩٦٢ ، الملحق التاسع النقطة السادسة من التصور السارتري للجدل •

••/••

أما جورج غورفيتش فيرى أن الجدل هو طريقة الادراك والفهم والمعرفة لحركة الكليات الواقعية الانسانية • ويتميز الجدل بميدانه وبتحطيم كل التصورات المكتسبة والمصنعة التي لا تدرك الكليات الانسانية في سيرها وتأثيرها المتبادل ، ثم باحتوائه دائما على عنصر النفي (السلب) وهو أحد طرق الجدل العملية والابتعاد عن أي موقف فلسفي أو علمي مسبق •

ويذهب غورفيتش للدفاع عن التجريبية الواقعية — الاجرائية — بالجدل وهو يرى أن التجربة التي تعدل باستمرار قواعدها تتضمن لزومية الجدل والصلة التي يكشف عنها تاريخ الفكر ومصير التجريبية • فكل تجربة ، معاشة أو يومية أم منظمة يكون الجدل أكثر من الواقع محركا لها لأن التجربة تحطم أطرها المرجعية بلا انقطاع وهذا يعني أن محتوى التجربة عينه جدلي • أما في الاجتماع فتكون التجربة جدلية بخاصتها ومحتواها : " ان الجدل الاجرائي الواقعي الذي ندرسه يهدف لمشكلة أخرى ، هي عدم امكانية الجدل اذا لم يكن مظهرا خاصا للواقع الانساني الاجتماعي ، فاذا كانت التجربة هي دائما انسانية وانشائية ، فالواقع في حركته الجدلية يتصف بنفس الخصائص تماما ، فالتجربة المباشرة مثيلة الواقع الاجتماعي والمشابهة بذاتها للحركة الجدلية ، والتي تصهر عمل الناس وال (نحن) والجماعات والطبقات والمجتمعات الكلية للسير في العالم نحو التكيف مع العوائق وازالتها " (أ)

وتهدف التجربة المعقدة في علوم الطبيعة الى المحتويات التي بذاتها لا تتصف بالجدلية لكن " علوم الطبيعة تدخل في انجازات الحضارة وتؤثر على البنى الاجتماعية فهي تتأثر بها " (ب) •

ويرمي غورفيتش بطرقه الجدلية الاجرائية التي توضح تجربة المحتويات الجدلية الى تلك الطرق التي تصلح للدراسة الاجتماعية أي التكاملية الجدلية والتضامن المتبادل التأثير أو الاقتضاء الجدلي المتبادل وعدم التعيين الجدلي أو الغموض والالتباس الجدلي والتنافر الجدلي أو استقطابه وتبادلية الاطر أو الوضع في حالة تقابل المنظورات (ج) •

(أ) و (ب) : كما ورد عند غورفيتش في : الجدل وعلم الاجتماع • الجزء الثاني • الطرق الجدلية في علم الاجتماع ومظاهره والجدل بين الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى • ترجمة غانم هنا •

(ج) — استخدمت مصطلحات " الجدل وعلم الاجتماع " لـ : جورج غورفيتش وتعريب المصطلحات في الاتجاهات الرئيسية للعلوم الاجتماعية • ص ٢٦٢ •

••/••

ويصف بول لازار سفيلد العملية الجدلية عند غورفيتش القائمة على انتقاء عنصرين في وضع اجتماعي ما لتبيان كيفية ارتباطهما بعد ذلك بأنها تكون تراكيب جدلية خمسة لكل من التاريخ والاجتماع وهي بمثابة طرق أو مداخل لدراستها وهي : " ١ ــ التكامل الجدلي : ويشمل العلاقات بين (النحن) والعلاقات مع الاخرين أو الفعاليات المنظمة والفاعلية العفوية ٢ ــ الاقتضاء الجدلي المتبادل : ويتعلق بتبادل التأثير بين البنية الاجتماعية والتكنولوجيا • ٣ ــ الالتباس الجدلي : الفرد أو الوسط الذي يثبت بتماس مع منظومتين أو أكثر من المنظومات الاجتماعية يجد الكثير من العناء ناسيا المتوتر على هويته الاجتماعية • ٤ ــ الاستقطاب الجدلي : التعارض بين الطبقات والثورة والحرب ٥ ــ الوضع في حالة تقابل المنظورات : التأكيد على العناصر التي لا تقبل التوحيد ولا الفصل ولكن حيث يكون التقابل من العنف والشدة بحيث يؤدي الى توازٍ ممكن الملاحظة • (مثلا : الرأي العام مجموعة آراء فردية في لحظة ما ولكنه يؤثر في آراء الافراد) " (٦٣/ ص ٢٦٢) •

الا أن غورفيتش يقر بأن الجدلية " لا تعطينا تصويرة تحليل ، انها تقودنا الى عتبة التحليل في علم الاجتماع • انها لا تزيد على أن تهيء لنا أطر التحليل " (٦٣/ص٢٦٢) وبالتالي لا يتوقع غورفيتش من الجدلية كل شيء وهو يوصي بعدم التفسير السكوني للابنيــة الاجتماعية ، بحكم تغيرها الدائم ويفند في مؤلفه " الحتمية الاجتماعية والحرية الانسانيــة " (١٩٥٥) مسألة القوانين • (أ)

(أ) ملاحظة : يتبع في الصفحة التي تليها

العامة لاسيما الاجتماعية منها فيقول : " لا يمكن التوصل الى قوانين علية أو تطورية أو وظيفية في ميدان علم الاجتماع ، فاذا كانت هناك ثمة حتمية فانها لا يمكن أن توجد الا في صورة قوانين احصائية وعبارات احتمالية وتباين مترابط بين متغيرات "(٣٤ / ص ٤٣١) وتتذبذب درجة الحرية دون أن تغيب في أنماط المجتمع وتتناسب عكسا مع الحتمية الاجتماعية المتعددة الانواع • فهو ينكر لحظة الثبات النسبي في دراسة ظواهر المجتمع ، وما القوانين والموضوعية والتقدم والاساس الواحد للمجتمع الا مشكلات زائفة •

ويقرب تيماشيف اراء غورفيتش من " النزعة الامبريقية المغالية (المفرطة) في النقدية HYPERCRITICAL EMPIRICISM " (٣٤ / ص ٤٣٢) • ويعتبره بجدليته الاجرائية أكثر ميلا الى علم الاجتماع الاصغر (الميكروسولوجيا) الذي يمحص جوانب الواقع في كل مستوياته الاجتماعية وعلم الاجتماع الاكبر (ماكروسوسيولوجيا) الذي يدرس الجملعات الكبيرة مفرقا بين مناهج الدراسة المستخدمة في كل منهما •

ويشير البعض الى تأثر غورفيتش بالظاهراتية (PHENOMONOLOGIA) أي " الفلسفة الواقعية التي تقوم على دراسة الظواهر كما تبدو في الشعور وفي الواقع فتجمع بين الموضوعية والادراك الذاتي " وبدراسات برودون وباكونين (٣٨ / ص ٥٠) ، رغم أن غورفيتش ينكر ذلك بالحاح في مؤلفه " الجدل وعلم الاجتماع " (١٩٦٢) • الا أن مالا شك فيه أن دراسات غورفيتش تقع في نطاق التكامل في ميدان الدراسات الاجتماعية وكلية البحث الاجتماعي ، وهي الصفة التي تتصف بها المدرسة الاجتماعية الفرنسية المعاصرة •

أما اتجاه " النظرية الاجتماعية النقدية " (مدرسة فرانكفورت) فيوضح بعدا آخر طرأ على المنهج الجدلي حيث قال ماكس هوركهيمر و تيودور ادورنو و هربرت ماركوزه وغيرهم بالديالكتيك السلبي كمنهج لدراسة المجتمع • ويعني به أصحابه معرفة صيرورة التفكير والعمل (الممارسة) وفهم الاشياء على ماهي عليه في الواقع بعد حذف الزيف والاقنعة الاصطلاحية التي تغطي الظواهر الاجتماعية • أما طريقهم في ذلك فهي التحليل الاجتماعي الذي لا يكتفي " بالجمع والتنظيم *(بل) يتساءل ويمحص " (أ) • ومن هنا كان اتجاه مدرسة فرانكفورت نقديا • ويضيف ادورنو أن " موضوع علم الاجتماع هو المجتمع ومظاهره وليس كموضوع العلوم الطبيعية المتجانس نوعيا • فشمولية القانون الاجتماعي في علم الاجتماع ليست

(أ) ـــ ادرنو ، تيودور ، ف في مقال : " علم الاجتماع والبحث الامبيريقي " (النص الالماني) وذلك في كتابه : الخلاف حول الوضعية في علم الاجتماع الالماني • ترجمة غانم هنا • دار مشتات ط ٥ ١٩٧٦ ص ٨٢

في المفهوم أو شموليته بحيث يضم على نحو واسع كل المعطيات الفردية ، وانما يتجه القانون الاجتماعي نحو علاقة الشامل بالخاص في واقعيتها التاريخية " (أ) .

وتستخدم مدرسة فرانكفورت الديالكتيك السلبي بغية فهم كلية التاريخ باعتباره منهجا جدليا ينبغي تطبيقه في الدراسة الاجتماعية لادراك العلاقات التي تتحكم بظواهر البنية الاجتماعية ككل . فالواقع " الواقع (المعطى) ليس وحده حقيقة الواقع ، ان فيه غشاء أيضا يخفي العلاقة الاجتماعية " (ب) ومن هنا تفترق الفرانكفورتية عن التجريبية في التركيز على الوظائف الكامنة وابرازها ، وعلى مشاهدة الواقع ودراسته وتحليله كي يبوح بأسراره ، لأن " الحوادث المدركة بالتجربة لا تعكس العلاقات المختفية وراءها . انها تؤلف الغطاء الذي يخفي هذه العلاقات " (٦٢ / ص٢٥٧) . غير أن مدرسة فرانكفورت لا تغفل الابحاث التجريبية بل تعتبرها غنى لعلم الاجتماع لكنها ترى أن التحليل الاجتماعي العميق مكمل شرعي لها واذا اقتصر البحث التجريبي على جمع اجابات ذاتية عندئذ تضيفه الفرانكفورتية الى قائمة الأوثان الجديدة التي تخفي الأنماط الاجتماعية المعاصرة . من مثل ذلك الرأي العام " محصول البيروقراطيات الحاكمة ، عامة كانت أم خاصة " (٦٢ /ص٢٥٤) . وما يقرر مسير الناس اليوم مثل " صراعات دولية بين الفئات التي تقود الحكومات والنظام الاقتصادي " (٦٢ /ص٢٥٤) . وليس التنافس بين أفراد أحرار والنظرية الاجتماعية النقدية تفهم المجتمع في كليته لا في نطاق دراسة اجتماعية محددة . ولقد وصف أدورنو الخلاف بين الموقفين بقوله : " الموقف الذي يريد النظر الى الكل ومنه الى الجزء والآخر يريد الاكتفاء بالجزء " (ج) . أما الشمولية الاجتماعية فهو ما " تهمله الامبيريقية في علم الاجتماع " (د) .

وتتفق الفرانكفورتية في بعض الوجوه مع الماركسية الشائعة عند تطبيق المنهج الجدلي لايضاح دور الاقتصاد وأثره في البناء الاجتماعي وما ينبثق عنه من ظواهر اجتماعية حتى في الموسيقى وهي عند أدورنو جزء من سوسيولوجية الثقافة لأن الموسيقى " تعبر عن تناقض المجتمع المعاصر وانقساماته " (٦٢ /ص٢٥٣) وهي تخضع كبضاعة لقوانين السوق التي تحدد قيمتها في المنظومة الاجتماعية الكلية . ثم أن قبولنا للموسيقى رهين بالدعاوة

(أ) و (ب) — المرجع السابق ، ص٩١ و ١٠٠

(ج) و (د) — نفس المرجع السابق ص٨٢ و ص٨٩

../..

والاعلام والاعلان وأساليب تحنيط الأمور المعنوية في صورة أوثان •

وحول مسألة القوانين التي ترى الماركسية الشائعة ضرورتها حين يطبق المنهج الجدلي في الدراسة الاجتماعية ترى الفرانكفورتية أن " الواقع والنظرية لا يمكن أن يجتمعا تحت مفهوم موحد لكليهما " (أ) بل تؤكد أن الأحداث الاجتماعية تنشأ عن ارادة اجتماعية حرة أي تصبح القوانين الاجتماعية ذات (معنى) حين تستطيع " الانسانية أن تغير شروط وجودها " • (٦٣ / ص ٢٥٥) من هنا كان التطور العلمي والصناعي هو الذي جعل قيام تنظيم جديد للمجتمع ممكنا •

أما حول موضوعية الدراسة فترى مدرسة فرانكفورت أن " الموضوعية تنطبق على المنهج وليس على الفحوى أو المحتوى الذي يفحص وهو ليس ذاتيا " (ب) ويتم بحث محتوى الظاهرة الاجتماعية في كلية المجتمع وتاريخيته طبقا لمنطق خاص بالعلوم الاجتماعية •

(أ) — نفس المرجع السابق ص ٨٣

(ب) — مرجع سابق ، ص ٨٤

٢- المنهج التاريخي :

يقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على " بحث واستقصاء حوادث الماضي ، كما يدل على ذلك لفظ ، (HISTORIA) المستمد من الأصل اليوناني ٠٠٠٠ كل ما يتعلق بالانسان منذ بدأ يترك آثارا على الصخر والأرض " (٥٣ / ص١٢) ٠ أما ما يهمنا في دراسة التاريخ فهو مدى توفر خصائص المنهج العلمي فيه ٠ وهنا تضاربت الآراء حول علمية المنهج وظهر تناقض بين رأيين هامين يقول أولهما أنه لا يهتم التاريخ بشيء سوى بدراسة التطور الفريد للانسان الاجتماعي ويقول الثاني ان دراسة التاريخ تشمل كل جوانبه الخاصة والعامة ٠ وتبعا للرأي الأول لا تعتبر الدراسة التاريخية اذا حاولت التعميم من هذه الأحداث فتصبح دراسة اجتماعية أكثر منها تاريخية في حين يرى الرأي الثاني أنه قد يصل المؤرخ عن طريق الربط بين الماضي والحاضر لاكتشاف العلاقات السببية ولكنه لا يصل الى التعميمات المصاغة بدالات رياضية صارمة ٠

ويطمح المنهج التاريخي من خلال وصف ما مضى من الظواهر الاجتماعية وتسجيلهـــا الى فهمها ثم " التوصل الى حقائق ، وتعميمات لا تساعدنا على فهم الماضي فحسب وانما تساعد أيضا على فهم الحاضر ، بل التنبوء بالمستقبل " (٦١ / ص١٠٤) ان كان ذلك ممكنا وهـــذا قد يتم من خلال تناول الدراسة التاريخية لمعضلة معينة وتأطيرها وجمع البيانات الدقيقة عنهـا وترتيبها والتحقق منها لتصويبها من خلال نظام الدراسة الذي يستخدم فرض الفروض والتحليـل والتفسير من أجل اثبات صحتها فتفيد في فهم الحاضر وربطه بالماضي ومحاولة التنبوء بالمستقبل ٠

وتعتمد الدراسة التاريخية على الأسس المنهجية التالية :

" ١ — تحليل الظاهرة موضوع الدراسة والوقوف على عناصرها ٠

٢ — الوقوف على نشأة الظاهرة والرجوع في هذا الصدد الى أصولها في المجتمعات القديمة التي تعتبر ممثلة لأقدم مظاهر الحياة الاجتماعية ٠

٣ — تتبع نمو الظاهرة وتطورها وتقسم التطور الى مراحل أو سلاسل اجتماعية للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول في كل مرحلة ٠

٤ — قد يبدو للباحث ان ظاهرة ما حديثة النشأة أو وليدة الزمن المعاصر فينبغي أن يبحث في العادات الشعبية وأساليب العوام عن بقايا ورواسب أو آثار تدل على تاريخ طويل للظاهرة ٠

٥ — دراسة العلاقات القائمة بين الظاهرة موضوع الدراسة وما يتصل بها من ظواهر والوقوف على الآثار المتبادلة التي تنتج من تفاعل هذه العلاقات ٠

٦ — الانتفاع بمنطق المقارنة " (٣٧ / ص٦٨ ، ٦٩) ٠

اما المعايير التي أفاد منها المنهج التاريخي في الدراسة الاجتماعية فهي معاييـــر

٠٠ / ٠٠

عقلية وأخلاقية (أمانة العالم الفكرية) ومهنية ، تتمثل جميعها في الادراك الموضوعي للعلاقات المدروسة والدقة العلمية والتعميم لتلك العلاقات وتكون هذه المعايير موضوعية الدراسة • كما تنتج عن ذلك المعايير سمات تلازم المنهج التاريخي في مختلف مدارسه أهمها :

آ — افتراض موضوعية الباحث المنهجية ، وأمانته الفكرية ، كون هذا المنهج يعتمد الى حد بعيد على المحاكمة العقلية السليمة •

ب — تلمس بدائل أو أشلاء الوقائع الاجتماعية الفريدة في بقايا تاريخية (المستندات — الآثار — الوثائق — العادات — •••) وذلك بقصد التحليل والتفسير على أسس البحث العلمي لمعرفة الحقائق الاجتماعية التي تتضمنها •

ج — اعتماد منطق المقارنة من أجل فهم الحاضر في ضوء الماضي (من حيث نشأة الظواهر و النظم الاجتماعية) فيصار الى التعميم مما قد يوفر امكانية التنبوء بالمستقبل •

وهذه السمات تجعل المنهج التاريخي يسعى الى تحقيق بعض وظائف العلم وأهمها التفسير والتنبوء والضبط • غير أن الضبط الصارم يختص غالبا بالظواهر الطبيعية دون التاريخية وهو يلتصق هنا بالتجربة العلمية التي يستعيض المنهج التاريخي عنها بالتجربة غير المباشرة كون الظاهرة الاجتماعية تزيدها وضوحا وتسهل امكانية التنبوء بوقوعها بأرجحية لأنه قد يحصل في بعض الاحيان مفاجآت تسببها ارادة الانسان الحرة فتجعل تحديد نظام الظواهر الاجتماعية في الوقوع صعبا ولا تنكر اهمية الملاحظة باعتبارها مجهر الباحث في فحص تاريخية أمور المجتمع بغية التفسير العلمي الذى تكونه موضوعية الباحث ومنهجيته العلمية فيكون المنهج التاريخي عندئذ علميا كما سيتضح لنا ذلك في موضوعية التاريخية (ص ٩٩) •

٤ — المنهـــج المونوغـــرافي

أول من قال بالطريقة (المونوغرافية) منهـ جا في دراسة المسائل الاجتماعيـــــة هو ، لابلي (LE-PLAY ١٨٠٦ — ١٨٨٢) وتعني الكلمة وصف موضوع مفرد • الا أنهـــا اتخذت بعدا علميا وعمليا على يده حين درس جماعات من الاسُر العمالية في فرنسا وبـــلاد أوربية أخرى من أجل التعرف على أحوالهم المعيشية منطلقا من أن العمال هم غالبية المجتمع وهم يمثلونه خير تمثيل والاسُرة هي أساس تكوين المجتمع ولبنته الأولى • وقد تركزت دراســة لابلي على معرفة أثر التصنيع على جماعات العمال الفرنسية والاوُربية موٌكدا على ثلاثيـــة الدراسة الاجتماعية : المكان والعمل والاسُرة ، ولجأ أيضا الى استخدام ميزانية الاسُـــرة في دراسته فأصبحت دراسته كمية • وفي كتابه ، " العمال الاوُربيون " (١٨٥٥) يفصح عن منهج دراسته للاسُر وميزانياتها فيوجزها كما يلي : " في اختيار أسرة تمثل المجتمع أو الطبقة التي نريد دراستها ثم نبحث حالة هذه الاسُرة بحثا تفصيليا دقيقا من جميع النواحي ، وأهمها تاريخ الاسرة — ديانتهلوعاداتها الخلقية — وسائل معيشتها وميزانيتها الســنوية عن الدخل والمصروفات • ويقسم الدخل الى أربعة فروع : ايراد الاملاك والاعانات والمرتبات وأجور الصناعة ويقسم المصروفات الى خمسة فروع : الغذاء ، المسكن ، الملابس ، النواحـي الثقافية والترفيهية والعلاج والديون والضرائب والتأمينات " (٢١ / ص ٢٦٢) اذا تحلـل الظاهرة الاجتماعية المركبة الى أجزاء أكثر بسيطا رغم كونها أساسية ومميزة شرط أن يبقى هذا الجزء في حد ذاته متضمنا أساس الكل •

ويحدد ويتني اطار منهج دراسة الحالة حيث يقول : انه " البحث الذي يقوم على التحليل الكامل الدقيق لحالة شخص ما بدراسة جوانب معينة من شخصيته " (٣٥ / ص ٢٠٨) كما ويوٌكد ماركيز أن دراسة الحالات الفردية تقدم نمطا آخر لمنهج دراسي يستخدم علـــى نطاق واسع في الطب العقلي وعلم النفس الكلينيكي والخدمة الاجتماعية ، وهو يشبه المنهج الأنثربولوجي في تأكيده على عدم الانحياز والدقة والوصف الكامل لموضوع الدراسة • وللمقارنة بين نتائج البحوث أهمية علمية لا تنكـــر •

أما مجال البحث في المنهج المونوغرافي فيختلف تحديده باختلاف تعريفـــات العلماء فمنهم من يقول : أن " منهج دراسة الحالة ، هو المنهج الذي يتجه الى جمـــع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا او موٌسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعـــا محليا أو مجتمعا عاما • وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة

••/••

أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة " (٣٥ / ص ٣٦٣) .

ويتبادر هنا سؤال ملح : هل المنهج المونوغرافي منهج في الدراسة الاجتماعية أم هو أداة للمنهج ؟ ترى كلير سلليتيز (CLAIRE SELLTIZ) وزملاؤها أن " دراسة الحالة وسيلة من وسائل جمع البيانات ، وليست منهجا . ذلك أنه يمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات في دراسة استطلاعية أو وصفية ، وليس هناك مايمنع من ناحية أخرى أن تستخدم في دراسة تختبر فروض السببية ، وذلك مشروط بطبيعة الحال بوضع الاجراءات المناسبة التي تحصل عليها " (٣٥ / ص ٣٧٣) .

ويقول غود و سكاتس (GOODE and SCATES) : ان " دراسة الحالة ليست أداة من أدوات البحث وانما هي منهج متميز يقوم أساسا على دراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية " (٣٥ / ص ٣٧٦) .

ويثمن عالم النفس الأمريكي (ALLPORT) قيمة السير والسير الشخصية والمذكرات واليوميات في دراسة الحالة عاليا . فهو يجد أنها " تكشف عن الخبرات الداخلية للأشخاص وتعطي ، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة ، معلومات تتعلق ببناء وديناميكية الحياة العقلية لصاحبها وطريقة سلوكه " (٣٥ / ص ٣٨٦)

واذا كان المنهج يحدد بالطريقة التي تتبع في البحث فدراسة الحالة تركز على الملاحظة الاستكشافية وتستفيد من النظريات العلمية في مجال التطبيق وتستعين بوسائل جمع المعلومات أو البيانات كالملاحظة والمقابلة والاستبيان والوثائق والسجلات والخطابات فتكون بالتالي دراسة الحالة منهجا كالمنهج التجريبي .

وقد تكون الحالة المدروسة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو فردا . في حين تكون الوحدة حالة في احدى الدراسات أو حالة قائمة بنفسها في بحث آخر . ثم ان المنهج المونوغرافي يتعمق في دراسة الوحدات المختلفة ليحدد العوامل التي تؤثر في الوحدة أو يظهر العلاقات السببية الرابطة بين مفردات الظاهرة ، دون أن يكتفي بالوصف الشكلي أو الظاهري للوحدة الاجتماعية الخاضعة له أثناء البحث ، وهذا مايشكل أهم سماته كمنهج .

أما تحديد الظاهرة او نوع السلوك وايضاح الابعاد التي تنصب عليها الدراسة وايجاد المفاهيم والفروض العلمية وانتقاء العينة بالشكل العلمي وتعيين وسائل جمع البيانات وتدريب جامعيها وتسجيلها وتحليلها واستخلاص النتائج وتعميمها فهذه مجموعة ، تكون

../..

خطوات دراسة الحالات الفردية ويستحسن فيها التأكد من كفاية البيانات وصدقها وسريتها كي تضمن صحة التعميمات العلمية .

وفي هذا المجال لا تتباين خطوات دراسة المجتمعات المحلية أو النظام الاجتماعي، أو الجماعة عن الخطوات التي تتبع في أي دراسة علمية أخرى فقد قامت " جمعية الدراسات العلمية للاقتصاد والاجتماع في فرنسا " بتطبيق هذه الطريقة على (٣٧) أسرة تم انتقاؤها من مناطق مختلفة من العالم واستمرت الدراسة من سنة (١٨٥٨) الى سنة (١٨٦٣) ثم وضعت في كتاب يظهر فيه وضع أسرة العامل في باريس والمزارع في كاليفورنيا والفلاح في سهول الصين .

كما درس الباحثان روبرت ليند و هيلين ليند المجتمع المحلي لمدينة الميدلتون (MIDDLETOWN) بولاية انديانا في الولايات المتحدة الأمريكية محددين دراستهما " انها تعتبر دراسة ديناميكية وظيفية للحياة المعاصرة بمدينة ميدلتون في ضوء اتجاهات السلوك المتغيرة والملحوظة خلال خمس وثلاثين عاما " (٣٥ /ص ٣٩٢) وقد حدد الباحثان سنة (١٨٩٠) لتكون الحد الفاصل بين فترتي الاستقرار والتغير ثم درسا التغير الذي حدث على المدينة من (١٨٩٠) حتى (١٩٢٥) ونشرا النتائج التي توصلا اليها في سنة ١٩٢٩ .

كذلك تمت جماعة " الاقتصاد والانسانية " طريقة لابلي المونوغرافية في القيام بدراسات مبكرة حول " ربط العوامل الاقتصادية بالعوامل الخلقية والروحية " (٢١ /ص ٢٦٣).

غير أن عددا من الباحثين يقلل من أهمية المنهج المونوغرافي ولا يركن الى الاعتماد عليه في البحث لاعتقاده أنه لا يمكن تعميم النتائج التي يصل اليها الباحث أو للشك في صدق البيانات المجموعة .

ومما لا شك فيه أن لابلي كان مجددا في الدراسة الاجتماعية ومبتكرا لما يعرف بملاحظة المشارك المنظمة التي تعتبر منطلق كل دراسة علمية . كما أن دراسته لمجتمعه الفرنسي أولا والأوربي ثانيا هدفت الى طرق حل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن التصنيع بغية حفظ توازن تلك المجتمعات بعد معرفة العوامل التي تزيد ثراءها وتلك التي تهدد استقرارها وتنقص من ثروتها ، وقد بقيت مشروعاته اصلاحية " وموجهة نحو محاولة الاصلاح القائم على دوافع الشفقة والرحمة الذي تجاوزته جهود الاصلاح اليوم " (٥٠ / ص ٣٢) .

ويبقى أن المنهج المونوغرافي مفيد في دراسة المشكلات الفردية ويساعد على تقديم حلول لها . كما أن دراسة المجتمعات المحلية بغية رصد التغيرات التي تطرأ عليها هي طريقة تاريخية عقلية ، الا أنها تبقى قاصرة عن البعد العلمي المرغوب أي الوصول الى القوانين العامة التي تحكم المجتمعات .

ج — دعوة الى مناهج (وسطى) في العلوم الانسانية

١ — المنهج الوظيفي :

تأثرت الوظيفة (FUNCTIONALISM) بما سيطر في علم الحياة من اتجاهات خاصة تلك التي تتعلق ببنية الكائن الحي العضوية ووظائفها • فنسجت مفاهيمها على غرار مفاهيم علم الحياة وبما يناسب دراسة الظواهر الاجتماعية فمنها كالنسق والنظام والوظيفة والمنظومات والبناء الاجتماعي • من هنا أعطي المدخل الكلي الوظيفي في دراسة المجتمع طابع العلمية والعقلية باستناد قواعده الى علم طبيعي متقدم نسبيا والى تحليل عقلي لما هو ماثل في المجتمع •

تعود جذور الوظيفية الى أعمال المؤسسين لعلم الاجتماع الأوائل فقد أشار كونت الى فكرة الانساق ومبدأ تساند الظواهر الاجتماعية ونبه سبنسر (SPENCER) الى فكرة التكامل وادخل مفهوم الوظيفة في العلوم الاجتماعية ، وتصور ف — باريتو (VILFREDO PARETO) (١٨٤٨ — ١٩٢٣) المجتمع على غرار نسق متوازن • أما ش • كولي (CHARLES.H.COOLEY) (١٨٦٤ — ١٩٢٩) فرأى أن المجتمع كائن عضوي ، كما أكد أميل دركايم أن الظاهرة الاجتماعية تشبه الظاهرة الحيوية لأنها تقبل التشكل بصور شتى في ظروف مختلفة دون أن تغير طبيعتها ، لذا يبحث علم الاجتماع عن " الوظيفة التي تؤديها الظاهرة عن طريق دراستنا للصلة التي تربط بين هذه الظاهرة وبين احدى الغايات الاجتماعية " (٣٩ / ص ١٧٨) و فرد وليام توماس (١٨٦٢ — ١٩٤٧) باكساب الوظيفة مسحة نفسية أصيلة في دراسة عمليات سلوك الأشخاص في المجتمع كما ترى معظم مؤلفاته ، خاصة (الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا وهو الكتاب الذي وظمه بالاشتراك مع زنانيكي (ZNANIECKI) • نشر بين (١٩١٨ — ١٩٢١) غير أن عددا من العلماء يؤكد ان الوظيفية قد برزت على يد فرانزبواس (BOAS ١٨٥٨ — ١٩٤٢) وقام بترسيخها كل من: ليف براون ومالينوفسكي (١٨٨٤ — ١٩٤٢) •

ومهما يكن من أمر نشأة الوظيفة فان معناها الأول هو العمل الذي يؤديه البناء الاجتماعي لتحقيق اهداف معينة أي أنها " النتيجة او النتائج المترتبة على نشاط اجتماعي أو سلوك اجتماعي وغالبا ما ترتبط الوظيفة في العلوم الاجتماعية بالانماط الثقافية والبناءات الاجتماعية والاتجاهات • وينظر الى هذه النتائج في ضوء تأثيرها على بناء الموقف أو النسق أو التفاعل بين الأشخاص " (٦ / ص ١٩٥) •

وللوظيفية معان أخرى تختلف في علم الاجتماع عما هي عليه في بقية العلوم وخاصة الانثربولوجية الثقافية • وقد اختلف العلماء حول مدلولها الحقيقي • فعرفها لينتون (LINTON) بأنها محصلة ما تسهم به من أجل استمرار أو بقاء الصيغة الثقافية الاجتماعية ، فهي تدرس العلاقات

المتبادلة بين عناصر الثقافة الاجتماعية هادفة الى وحدة الثقافة من خلال تقصي التداخل بين السمات أو خصائص الانماط الثقافية وقد كتب رادكليف براون يقول : " انني أميل الى تعريف الوظيفة الاجتماعية ، لعمل اجتماعي محدد بأنها العلاقة بينه وبين البناء الاجتماعي حين تعمل على استمراره ووجوده " (٦ / ص ١٩٥) .

أما بلغة الرياضيين فتصاغ الوظيفة بالعلاقات التالية : ان ظاهرة (س) تعتبر نتيجة أو وظيفة لـ (ع) ، مما يدل على أن تنوع (ع) مرتبط بتنوع (س) . وتجاريها في التغير النسبي كما أصر على ذلك سوركين في معظم كتاباته .

كما عرف ميرتون (MERTON) الوظيفة بقوله : " تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي الى تحقيق التكيف والتوافق مع نسق معين "(٣٤ / ص ٣٣١)

وميز نيقولا تيماشيف في كتابه " نظرية علم الاجتماع " بين معاني الوظيفة والوظيفي في علم الاجتماع والانثربولوجيا الثقافية على النحو التالي : آ — يستخدم اصطلاح وظيفة بمعنى دالة رياضية (أعمال سوركين) ب — غالبا ماتشير الوظيفة الى الاسهام الذي يقدمه الجزء الى الكل . وهذا الكل اما أن ينظر اليه كمجتمع أو كثقافة جـ — الاسهامات التي تقدمها الجماعة الى أعضائها أو المجتمع الكبير الى جماعاته الصغيرة د — ويستخدم تعبير التحليل الوظيفي لدراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة مثل أنساق القرابة أو الطبقة . وقد تستخدم في صيغة مركبة (التحليل البنائي الوظيفي) على نحو مافعل تالكوت بارسونز .

أما القضية النظرية الأساسية التي تدور حولها معطيات الوظيفية فيمكن تحديدها بما يلي : تقوم أجزاء النسق الاجتماعي (الحقيقي) بوظائف أساسية من أجل ضمان الكل وتثبيته أو من أجل امتداد صحته وتدعيمه أحيانا . وتلك الاجزاء هي متساندة ومتكاملة في الكل الاجتماعي والثقافي .

ولاريب أن عناصر الحياة الاجتماعية مرتبطة متشابكة كما أدرك ذلك أوغست كونت بوضوح ووصفه بتعبير التوافق الاجتماعي (SOCIALCONSENSUS) . أما حينما نتخذ من أحوال المجتمع وظواهره والاسباب التي تقود اليها موضوعا للعلم فهذا يعني أن لدينا " ترابطا طبيعيا بين هذه العناصر المختلفة ، وليس معنى ذلك أن من الممكن تجمع هذه الوقائع على أي نحو بل هناك مجتمعات معينة هي وحدها الممكنة أعني أن هناك اطرادا في تلازم الحالات المختلفة للظواهر الاجتماعية " (٣٦ / ص ٢٤ ، ٢٥) .

وهذا يعني أن فهم الظاهرة الاجتماعية يكمل داخل السياق الاجتماعي الكلي ، لا بل

../..

أكثر من ذلك ان هذا الترابط ، كما يرى مالينو فسكي ، يجر بطبيعة الحال الى اعتبار العلاقة بين الظاهرة الاجتماعية والبيئة الطبيعية التي توجد ضمنها • و " تهدف النظرية الوظيفية الى تفسير الوقائع الانثربولوجية في كل مستويات تطورها من خلال الدور الذى تؤديه داخل النسق الثقافي المتكامل ، وهذا على أساس ارتباط الوقائع احدها مع الاخر وارتباطها كذلك بالبيئة الطبيعية المحيطة بها " (٦ / ص ١٩٦)

ولا تعنى الوظيفية بماضي المجتمعات أو مستقبلها وانما تدرس النسق الكلي (مجتمع ثقافة) وهي بذلك لا تفسر نشأة الانساق الاجتماعية ولا الدوافع التي تعمل من أجلها •

ويعطي الوظيفيون المعاصرون الوظيفة أو الفائدة والسبب الذى يوجد النسق الاهمية نفسها فيبتعدون عن خطأ أسلافهم الذين اكتفوا بالغاية أو السبب • ويوضح دركايم ذلك بقوله " يجب البحث عن كل من السبب الفعال الذى يدعو الى وجود هذه الظاهرة الوظيفية التي تؤديها ، عن كل هذين الأمرين على حدة • ان السبب الذى يدعونا الى تفضيل كلمة الوظيفة على كلمة الغاية او الهدف ، هو أن الظواهر الاجتماعية لا توجد بصفة عامة من اجل تحقيق النتائج المفيدة التي تؤديها " (٣٩ / ص ١٥٨) •

ويبرز المنطلق الاساسي للمنهج الوظيفي في علاقة الجزء بالكل وتأثير الكل على الجزء وتبادل التأثير يحصل التغاير في كل منها ويمكن أن نلاحظ اثار هذا التفاعل على مستوى البناء الاجتماعي ، ولعل هذا أهم ما عادت به النظرية الوظيفية على علم الاجتماع أى أن " الانشطة الاجتماعية المختلفة في كل مجتمع من المجتمعات ترتبط بعضها ببعض ، ولو أنه لا يزال علينا أن نوضح في كل حالة أى الانشطة مرتبط ببعضه وكيف يتم هذا الارتباط " (٢٩ / ص ٧٩) •

ويرى ميرتون في الوظيفية اتجاها مشروطا بدراسة السلوك الاجتماعي • وقد حاول هو أن يبين العلاقات المتبادلة بين البحوث الامبيريقية المختلفة والنظرية الوظيفية في مؤلفه : النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي والوظائف الظاهرة والكامنة ١٩٤٩ كما عرض انموذجا للوظيفة من خلال عرضه للتحليل الوظيفي وخطواته وأساليب المعرفة فيه مضيفا بعض المصطلحات التي تحد من أخطاء الوظيفة وتعينها على تخطي بعض العقبات ، مفرقا بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة • ذلك أن أثار النظم الاجتماعية ليست دوما واضحة ، وقد تبدو بشكل مغاير لما هي عليه في الظاهر • أما مفهوم المعوقات الوظيفية (DYS FUNCTION) فيدل على الاثار والنتائج التي تخل في تكيف النسق أو توازنه ومن هنا تدخل دراسة التغير في البناء الاجتماعي ولا يكتفى بدراسة جانبه السكوني • لأن مفهوم المعوقات " بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير " (٣٤ / ص ٣٢٤) فهكذا مثلا تكون " التفرقة العنصرية معوقا وظيفيا في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة "

•• / ••

(٣٤ / ص ٣٣٤) •

وقدم ميرتون مفهوم البدائل الوظيفية (FUNCTIONAL ALTERNATIVES) فكشف عن سعة التنوع في الطرق التي تؤدي الى تحقيق متطلب وظيفي (REQUISITE FUNCTION) محدد أثناء التحليل وبذلك تتجاوز الوظيفية عقبة تحقيق متطلب وظيفي بطريقة واحدة • وقد أكد هذا روبرت ليند و هيلين ليند في دراستهما للمتطلبات والحاجات الانسانية في دراستهما الشهيرة لمدينة الميدلتون

أما مالينوفسكي فقد اعتمد الجماعة الاجتماعية أو النظام ، بما فيه المنعزل الثقافي واحدات بحوثه التي أجراها على المجتمعات البدائية ، بينما صمم ميرتون وليفي اطارا للملاحظة الاجتماعية التي انصبت على البناءات الاجتماعية وتختلف بهذا واحدة الدراسة من باحث لآخر •

ويعتقد غولدنر (GOULDNER) في مقاله ، ان الاتجاه الوظيفي يمكننا من تصور أفضل لطبيعة العلاقة العلّية • فاذا كانت تقدم لنا الجواب عن : " لماذا " وذلك في تبيان طبيعة العلّة ونوعية الارتباط فهي ، أي الوظيفة ، تجيب عن سؤال : " ما الداعي " (٣٤ / ص ٣٣٥ ، ٣٣٦) • وهنا تتحد الوظيفة مع الانثربولوجيا باحثة عن " المعنى " الذي تختلف الظواهر في تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعي والأدوار التي تقوم بها وبالتالي يرتبط علم الاجتماع ارتباطا لا ينفصم بالانثربولوجيا • وهذا ماأكده فرانز بواس في أحد مقالاته سنة ١٨٨٧ بقوله : " نستطيع أن نفهم شعب من الشعوب وأسلوبه المميز اذا مادرسنا النتاج المميز لهذا الفن وذلك الاسلوب " (٣٤ / ص ٣٢٢) •

ولجأ بوكلي (W. BUCKLEY) الى قياس ما تضمنته نظريات المنظومات والتعارض بينها في عملية تحليل المنظومات سعيا وراء طرائق من أجل " تصغير الانحراف " (٦٣ / ص ٢٤٥) ، فجاءت المصطلحات التقنية والاكتشافات البيولوجية لتغني المفاهيم الاجتماعية • لكنها لاتكون منهجا بحد ذاتها بل تبقى وسيلة لتقليل الخطأ في التحليل الوظيفي للبناء الاجتماعي

ومع تطور العلوم الاجتماعية طرأت تطورات معقدة على تقنية الوظيفية وأساليب عملها تتمثل هذه التطورات في مفاهيم جديدة مثل الاليات التي تؤدي الوظائف بفضلها والمنظومات الاجتماعية ومصطلحات السيبرنتيكا ، وكأن الوظيفية تسعى الى نظرية عامة للمفاهيم تستند اليها في آرائها التي تتعلق بعلم الاجتماع •

كما وجهت الوظيفية الاهتمام الى العمل العقلي الذي تؤديه النظم الاجتماعية متضمنا العلاقات المتبادلة بينها في مجتمعات محدودة • وفي هذا تقف الوظيفية مناقضة النظرية الماركسية في طروحاتها ويوضح ت • ب • بوتومور ذلك بقوله : " وحيث تؤكد الوظيفية على التطابق

.. / ..

(الانسجام) الاجتماعي فان الماركسية تؤكد على الصراع الاجتماعي ، وحيث توجه الوظيفية الانتباه الى رسوخ الاشكال الاجتماعية نجد أن الماركسية تاريخية جذرية (ثورية) في نظرتها وهي تؤكد على البنية المتغيرة للمجتمع بينما تركز الوظيفية على انتظام الحياة الاجتماعية لوجود معايير وقيم عامة فالماركسية تثبت التأكيد على اختلاف الاهتمامات والقيم ضمن كل مجتمع وعلى دور القوة في الحفاظ على نظام اجتماعي معين لفترة أطول أو أقصر من الزمن . ان التضاد ما بين نماذج الصراع والتوازن في المجتمع والذى أقره وبقوة داريندورف (DAHRENDORF) قد أصبح مألوفا يستشهد بنظرياته كنقيض لنظريات دركايم وباريتو ومالينوفسكي المخططين الرئيسيين للنظرية الوظيفية "(٧٩ / ص ٧٣) .

واذا أردنا أن نفهم التغير الاجتماعي وفق تقدير داريندورف يجب أن نحذف تماما نموذج الوظيفة فما ينبغي دراسته هو " التغير الذى ينشأ عن التعارض القائم في كل مجتمع والذى ليس هو نتيجة المصادفة ولا هو عنصر يمكن أن يحذف بالعودة الى التوازن "(٦٣ /ص ٢٤٧) فقد تكون الوظيفية طريقة في دراسة المجتمع الا انها تنتهي الى تفسيرات مشكوك فيها من هذا القبيل على الأقل مما يحملنا الى القول أن الوظيفية هي منهج للبحث وليست منهجا للتفسير كما يقول جورج هومانز . بالرغم ممن راى فيها منهجا صادقا و شرعيا في تفسير علاقة الأجزاء بالكل ومن هنا يقول البعض الاخر " ان التحليل الوظيفي شبيه بأية نظرية اجتماعية ممكنة " (٦٣ / ص ٢٤١) وذلك خاصة في اتجاه بعض الوظيفين نحو تقديم وصف علمي للتاريخ البشري كله واكتشاف القوانين الناظمة له . الا أن نقطة الضعف تبقى هنا في استخدام وصفي بحت للمنهج المقارن والتاريخ الظني ومحاولة اعادة تصوير الحياة الاجتماعية لاسيما في المجتمعات البدائية ، وفق تعبير ت . ب . بوتومور الذى يقترح الاستخدام العلمي للدراسة التاريخية والمقارنه لتوضيح مدى الوظائف التي يؤديها النظام الاجتماعي مؤكدا على فصل الظاهرة المختلفة عن الوظيفة وتسميتها " عمل " النظام أو الطريقة التي يرتبط بها بنظم أو أنشطة اجتماعية " (٧٨ / ص ٥٩) عند الدراسة .

ومثال ميرتون ، على حد تعبير ت . ب . بوتومور قد قدم مؤهلات جديدة للوظيفية . الا أن التمييز بين الوظيفة والمعوق الوظيفي ليس أكثر قبولا من " تمييز دركايم بين السوى و المرضي الذى يشتق منها لأنميرتون يدعي التمييز علميا بين النشاطات التي هي في أغلب الحالات مسائل للتقويم الخلقي " (٢٩ / ص ٧١) . كما أن تفريق ميرتون بين اثار الظاهرة الاجتماعية واعمالها ليس سوى " توسيع لمبدأ دركايم . ان وظائف المؤسسات الاجتماعية بأية حال ، ليست دائما ماتبدو عليه " (٧٨ / ص ٥٩) .

وتعتمد الوظيفية على حدس الباحث وقدرته على الملاحظة للوظائف المختلفة التي

تؤديها البناءات الفرعية أو وحدات النسق • لكن النسق الاجتماعي الثقافي لا يصف البناء الاجتماعي والثقافي في ضوء المفاهيم الوظيفية الخالصة ، بالاضافة الى أن " تكامل المجتمع ماهو الا فكرة لا تتحقق بشكل مطلق ، ذلك أن كل مجتمع وكل ثقافة تتضمن عناصر لا تتسق ولا تنسجم بالضرورة مع الكل " (٣٤ / ص ٣٢٧) وبالاضافة الى ذلك لم يقدم الاتجاه الوظيفي حلا لمشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع وقد نظر الى البناء والتغير الاجتماعي كعوامل ترتبط وظيفيا في تكوين المجتمع وتغييره بغية المحافظة على البناء الاجتماعي ، وهو في ذلك يعد منهجا " من مناهج التحليل السياسي " (٤ / ص ٨٤) وقد " استخدم علماء الاجتماع وعلماء وصف الانسان الوظيفية في أول الأمر كمنهج للتحليل الاجتماعي • غير أنها تستخدم الآن من قبل كثير من علماء السياسة " (٤ / ٨٥) لدراسة " نشاطات أحد الافراد أو المجموعات أو المنظمات داخل النظام السياسي أو بما تخدم هذه النشاطات من أهداف وسمي هذا الاسلوب (بالوظيفية الاختيارية) وتتميز بها معظم البحوث السياسية تقريبا " (٤ / ص ٨٤) •

٢- البنيوية (STRUCTURALISM) .

أن التصور العام (للبناء) هو أحد علوم الطبيعة ، حيث تدرس الكيمياء بنية المادة والتغيرات الكيميائية من خلال التفاعل في طبيعة بنيتها وذلك في حالة توفر الظروف المناسبة لحصول التفاعل فتنتج مركبات تختلف في بنيتها عن العناصر المكون اياها . وتدرس الفيزياء ديناميكية ذلك التغير وخواص الأشكال البنيوية للمادة وقوانين تغيرها وصيرورتها من المادة الى الطاقة .

واذا كانت الظواهر الطبيعية ثابته نسبيا فان ذلك مما يساعد العالم على دراستها من أجل التوصل الى القوانين التي تحكم بها بالرغم من أن الظاهرة الأصل قد تتغير برمتها فتحل محلها ظاهرة جديدة كما يحدث ذلك في علم الطبيعة في مايسمى بالعناصر المشعة في الطبيعة .

ثم ان علم الأرض (الجيولوجيا) الذى يدرس بنية الأرض وتركيب طبقاتها بما تحويه من مستحاثات ، وعلم الحياة (البيولوجيا) ومورفولوجية الحيوانات والنباتات هي التي أوحت بفكرة المماثلة العضوية بين المجتمع والكائن الحي ، من حيث البنيوية المنظمة والتساند بين الأجزاء أو الاعضاء المكونة لتلك البنية العضوية الحية . وقد شاع التماثل لدى العلماء فوجد عند الفارابي (٢٩١ — ٣٧١ هـ = ٨٧٠ — ٩٥٠م) قديما وسبنسر (H. SPENCER ١٨٢٠ — ١٩٠٣) حديثا وغيرهما وهذا ماقرب نقل مصطلح البناء من علوم الطبيعة الى المجتمع .

والبنيان (STRUCTURE) هو ماتقوم عليه عناصر الكل مادية أو معنوية بحيث تتطابق فيما بينها لتكون كلا موجودا بنفسه ، يظل ثابتا نسبيا رغم التحول الطارئ على أجزائه . ولا يتغير الا عندما تحدث عليه طفرة كيفية ، أي تغير مفاجئ وجذري . كذلك تستند العناصر المكونة للكل بشكل أساسي على البنيان فيحدد دورها بنظام الترابط فهو : " العلاقة والعلاقة المتبادلة الثابتتان المحكومان بالقوانين ، لأجزاء وعناصر نسق أو كل وترتبط مقولة البنيان ارتباطا وثيقا بمقولات القانون والصورة والضرورة " (٨ / ص ٨٩) من هنا كانت العلمية المنهجية في دراسة العلوم الاجتماعية مماثلة لمنهجية العلوم الطبيعية العلمية .

وقد استخدم مفهوم (البناء الاجتماعي) في دراسة المجتمعات الصغيرة والمجتمعات الكلية واحتل مكانة بارزة في المدخل الوظيفي البنائي في الانثربولوجيا الاجتماعية البريطانية فقد استخدم هنا وهناك كرديف للتنظيم الاجتماعي . وحين يميز بينهما كما فعل ربما ندفيرث

.. / ..

(FIRTH) يحدد التنظيم الاجتماعي بالاختيارات والقرارات المتضمنة في العلاقات الاجتماعية الواقعية بينما يوضح البناء الاجتماعي العلاقات الاجتماعية الأساسية ، وهي مجريات الفعل الاجتماعي .

ثم أن المصطلح البناء الاجتماعي يطلق أيضا على كل الترتيبات المنظمة للكليات المتميزة مثل النظم والجماعات والمواقف والعمليات والاوضاع الاجتماعية . وهذا ماذهب اليه فورتس (FORTES) . أما ايفانزبريتشارد (EVANS PRITCHARD) فقد قصر استعماله في كتابه النوير (سنة ١٩٤٠) على العلاقات التي تقوم بين الجماعات ، كما يركز ليتش (E.R. LEACH) من خلاله على جملة الأفكار التي ترتبط بتقسيم القوة بين الأشخاص وذلك في كتابه : الأنظمة السياسية في مرتفعات بورما (Political Systems of Highland Burma) الذى نشر عام ١٩٥٤ .

اما رادكليف براون فقد استعمل مفهوم البناء الاجتماعي في كتاباته لتحقيق ثلاثة أهداف ذكرها عاطف غيث بقوله : " أولا — تمييز الوصف أو التفسير الذى يتم في نطاق الثقافة عن ذلك الذى يتم في نطاق العلاقات الاجتماعية ويمثل هذا التمييز الاختلاف الأساسي بين الانثر بولوجيا الاجتماعية في بريطانيا والانثر بولوجيا الثقافية في امريكا .
ثانيا — عزل بعض المبادئ الصورية والكامنة عن مضمون العلاقات الاجتماعية .
ثالثا — تمييز البناء عن الوظيفة بمعنى تمييز أشكال وصور العلاقات الاجتماعية عن اثارها ونتائجها " (٦ / ص٤٤٤) .

وقد تشمل البنى الاجتماعية البنى المكانية واللامادية والمختلطة وهي تتسم بسمات ثلاث : " الكلية والتحولات والتنظيم الذاتي " (٧٢ / ص٣) فالبنية تتضمن طابع النسق او النظام ، فأى تحول يعرض لواحد من عناصرها يحدث تحولا في جملة العناصر المكون لكلية تلك البنية والمبدأ الاساسي ان مفهوم البنية الاجتماعية " لا يرتد الى الواقع التجريبي ، بل هو يرتبط بالنماذج التي تبنيها انطلاقا من هذا الواقع " (٧٢ / ص٤) . وهذا ما مهد به كلود ليفي شتراوس للبنية الاجتماعية حين اكد ان العلمية وهي منهجية العلوم الطبيعية يجب أن تشكل اساسا للعلوم الاجتماعية ، فاعتقد انه اوجد بهذه الرابطة الوسطى او جسر الوصل بين العلوم الانسانية والطبيعية .

ويعتبر البناء الاجتماعي في المنهج البنيوى اطارا مرجعيا اساسيا في عملية التحليل يمكن ان ينظر اليه كمرجع ، كما يرى البعض ذلك في الثقافة (فورتس) . في حين يميز آخرون ومنهم رادكليف براون بين البناء الاجتماعي الواقعي وصورته البنائية ، فالأول حقيقة تجريبية توجد في لحظة زمنية معينة بينما تكون الثانية تجريدا لهذه الحقيقة يقوم به الباحث من أجل غرض فهمه للواقع .

ولا يخفى مالهذا التمييز من أهمية حيث يتيح الانتقال من فكرة البناء الاجتماعي الكلي (المجتمع) الى فكرة البناء الاجتماعي الفرعي (Sub-Structure) ، أو الى مجموعة معينة من العلاقات والوشائج الاجتماعية ، ويكون للبناء الفرعي " وظيفة اذا ساهم في حفظ الاستمرارية البنائية للنسق الكلي " (٥٧ / ص٤٤٥) ، مما يعني أن كل علاقة بنيوية تدل على وظيفة أو علاقة وظيفية بين عناصر تلك الكلية الاجتماعية واشتقاقها .

وتتلخص تساؤلات البنيوين التي تمس البناء الاجتماعي مباشرة بما يلي :

آ — كيفية نشوء البناء الاجتماعي وتحقيق تكامله .

ب — مكونات البناء ووحداته الجوهرية .

ج — كيفية حدوث التكاملية بين تلك الوحدات الأساسية .

ويرى ت . ب . بوتومور أن البنيوية عبارة عن " طريقة جديدة للانثربولوجيا الاجتماعية والسوسيولوجية ، اقترحت في العقد الماضي وأعلنت مبادئها عند كلود ليفي شتراوس " C. LEVY-STRAUSS) " (٧٨ / ص٦١) .

من ناحية أخرى قد لا يتناقض التحليل البنيوي في مفهوم البنية المنهج العلمي شريطة الا يهمل البعد التاريخي للظواهر الاجتماعية المدروسة ، فتغدو البنيوية عندئذ " احدى ادوات البحث " (٣٠ / ص١٧) .

اما اذا كانت السمات البنيوية لكلية اجتماعية تحريكية لا تنطابق مع صفات وخصائص الاجزاء فعندئذ كمايقول جان بول سارتر يبقى عالم الاجتماع خارجا عن هذه الكلية المقررة فيحل البنيويون محل " كل حركة التوحيد الكلي الجدلية ، آليات راهنة مما يستلزم رفض الجدل والتاريخ " (٤٤ / ص ١٠٨) آ البنيوية في نظر أصحابها هي طريقة بحث الأبنية الاجتماعية والعلاقات المكونة اياها مثل أنساق طبيعية وهنا تكمن علميتها .



٣ ـ النمذجـــــة (IDEAL TYPES)

تعتبر النمذجة من أدوات التحليل العلمي ، اذ أنها تحاول الوصل بين التجربة والنظرية ، فيبنى النموذج من أجل دراسة الواقع حاملا سمات وعلاقات معينة تنطبق عليه كونه ما هو الا نسخة ثانية عن الأصل في العلوم الطبيعية • ويراد من النموذج أن يكون كذلك في العلوم الاجتماعية ، فالخريطة " الجغرافية التي تمثل خصائص وعلاقات معينة على سطح الأرض مثال ممتاز للنموذج ، والالات ذات الضبط الذاتي ـ السيبرنتكية ـ تقليد لخصائص وفهـــم الانسان والصيغ البنائية التي تمثل خصائص وعلاقات الجزيئات أو الذرات في جواهر معينة هي نماذج أيضا " (٤٩ / ص ٨٦)

ويتيح بناء النموذج عزل خصائص معينة لموضوع الدراسة ومعرفتها في صورتهـــا النقية وبحثها في غيبة الأصل • ولعل هذا العزل للعوامل المؤثرة في الظاهرة أو الموضـوع المدروس يشكل أهم خاصية للعلم التجريبي ، فالجيولوجيون مثلا " لا يمكن أن يخلقوا اختباريا براكين وعوامل جوية وأعاصير رغم انهم قادرون على نمذجتها " (٣٠ / ص ٢٧) •

كان ماكس فيبر (MAX WEBER) (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) أول من دعا الـــى ماسماه بناء (النماذج المثالية) أو (الانماط المثالية) من أجل دراسة سلوك الانسان الهادف وعلاقاته الاجتماعية أكانت تلك التي تتعلق بمصالحه المادية ، وهي المنفعة الاقتصاديـــة أو بمصالحه المثالية ، وهي الشعور بوحدة المصالح والأهداف مع الآخرين • وتلك تفيد في تفسير الفعاليات الاجتماعية أو ارتباط الناس بأعمالهم وهو يقترح في كل هذا " النموذج النظرى" كأداة جوهرية وأساسية في التحليل • (١٥ /ص ١٨) •

ويمكن الحصول على النموذج المثالي عندما " نشدد تشديدا وحيد الاتجاه على وجهة نظر واحدة أو عدة وجهات نظر ، ونربط في تسلسل من التسلسلات عددا من الظواهر المعزولة والمنتشرة والمنفصلة مما نجده تارة بأعداد كبيرة ، وتارة بأعداد صغيرة في بعض المواقع لا كلها ، فنرتبها وفقا لوجهات النظر السابقة المختارة اختيارا وحيد الاتجاه من أجل تكوين لوحة فكرية متناسقة " (٥٨ / ص ١٦٤)

أما طبيعة النموذج المثالي فيوضحها ماكس فيبر بقوله " ان هذا النمط التصورى يربط بين مجموعة علاقات وأحداث الحياة التاريخية داخل نسق معقد يتم بالاتساق الداخلي • ومن الناحية المادية يشبه هذا المفهوم اليوتوبيا (UTOPIA) التي نصل عن طريق تحليـــل تجريدى لبعض العناصر الواقعة ، أما علاقة هذا المحتوى بالبيانات الامبيريقية فتتمثل فقط في أن العلاقات التي يشير اليها النمط من خلال مفاهيمه المجردة انما هي مستمدة من الواقـــع

٠٠/٠٠

وأن كانت لا تتحقق بصورة واقعية ، ونستطيع أن نجعل الملامح الخاصة بهذه العلاقـات واضحة " (٦٨ / ص ٢٣٦)

أما خطوات عمل النموذج المثالي فهـي :

١ — بناء فرضيات لفئة من العلاقات الاجتماعية المفهومة بحيث يمكن تفسيرهـا سببيا ٢ — لا يصف النموذج المثالي القوانين التي تحسب أو نتوقع وجودها في الموضـوع المدروس مع أنها قد تكشف عن طريقه ٣ — تجرد المثالية في النموذج المثالي من المضمون الأخلاقي ٤ — الطبيعة المزدوجة للنموذج المثالي فهو أداة تصورية ومنطقية ندرس بواسطتها حالات واقعية ، ونقارنها بالصفات التي يحتوى عليها النموذج وبهذا ترتسم آفاق مبتكرة للدراسة ٥ — النموذج المثالي يؤكد جانبا معينا بالذات للظاهرة الواقعية وبهذا يمكن صياغة نماذج مثالية تلتزم كل منها بناحية من نواحي حياة المجتمع ولا تصف ظواهـره بشكل كامل ٦ — مفردات النموذج المثالي أو وحداته الفرضية تنتقى من قبل العالـم لتقوم عملية المقارنة على النموذج المختار • ويقدم النموذج صورة الواقع ولهذا أهمية في البحث الواقعي والتفسير • ومتى تحقق الفهم يفقد ذلك النموذج أهميته ويصبح دليلا يستعيـن به باحث آخر في بناء نموذج مثالي على غراره ٧ — النموذج المثالي شامل ومجرد وهـو يصف طريقة نموذجية معيارية للفعل الاجتماعي الذى يفترض أهدافا معينة ولا يقتصر علـى قدرة الباحث التخيلية • أى أن النموذج يمثل بناء شاملا ترتب وفقه الحالات الواقعيـة ، وهي أسلوب الفعل الممكن موضوعيا (٦٨ /ص ٢٣٧ ، ٢٣٨)

وقد عرف ماكس فيبر الفعل بأنه " سلوك انساني ، ظاهر أو مستتر ، يمنحـه الفرد معنى ذاتيا " (٣٤ / ص ٢٠٢) •

ويدرس علم الاجتماع الفيبرى الفعل دراسة شاملة مصرا على أنه يجب فهمه مـن الداخل وبهذا يميز العلوم الاجتماعية عن الطبيعية التي تتكرر وقائعها وتتماثل تقريبا وهذا ما ينعدم في تلك العلوم التي تتسم بكونها (فريدة) وتاريخية • ومن هنا كان علم الاجتماع عند ماكس فيبر عقلنة فعالية ما أو علاقة اجتماعية لا دراكهـا رهين بفهمها ومن ثم كان علـم الاجتماع " ذلك العلم الذى يحاول الوصول الى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعي ، لكي يتمكن من تقديم تفسير سببي لمجراه ونتائجه " (٣٤ / ص ٢٧٢)

وفيما يتعلق بمصطلح الفهم (VERSTEHEN) وعمليته يميزه فيبر : " (.
" ١ — بوصفه وسيلة يعتمد عليها الذوق العام في اكتساب المعرفة بالمسائل الانسانيـة ٢ — باعتبار أنه مشكلة أبستمولوجية ٣ — كمنهج خاص العلوم الاجتماعية " (٥٧ /ص ٦٢)

كذلك يكون لكلمة تفسير معان مختلفة : " ١ ـ التفسير الفيلولوجي : وهو يقوم على ادراك المعنى الحرفي للنص وعلى نقد الوثائق ٢ ـ التفسير التقديري ، أو القيمي : وهو الذى يقيم الموضوع فيطلق عليه حكم استحسان أو استقباح ٣ ـ التفسير العقلي : الذى غايته أن يجعلنا نفهم بالسببية العلاقات ذات الدلالة بين الظواهر أو عناصر الظاهرة الواحدة " (٥٨ / ص ٥٥) .

ويكمن قوام التفسير في المرحلة الثانية والثالثة في البحث عن السببية لانه بعد اثبات الوقائع والقوانين يتم الربط بينهما أى استنتاج العلاقات التي تحكمها فيستدعي ذلك انشاء نموذج متوافق مع تلك الوقائع نفسها بحيث تتطابق التغيرات الاستنتاجية مع التغيرات الحقيقية . عندئذ ينزع التفسير نحو الوضوح والبداهة ويؤلف بالسببية عندها " بناء استنباطيا يلتصق بالواقع " (٢٤ /ص ٢١١ حتى ٢١٣) .

لكن فيبر لايكتفي بالاعتماد على السببية ، بل يهمه أيضا المعنى وهذا مايظهر في تلخيص ت . ب . بوتومور لموقف ماكس فيبر حيث يقول : " التفسير السوسيولوجي يجب أن يكون مطابقا من ناحية التفسير العلي (السببي) ومطابقا من ناحية المعنى " (٢٩ /ص٦٩ ، ٧٠)

وتوضح المعاني الذاتية سلوك الأفراد وتبين الأهداف التي يطمحون الى تحقيقها وهي أساس تصنيف ماكس فيبر للأفعال الانسانية لتسهل عملية نمذجتها بطرق مختلفة فقام بتحديد أربعة أنماط وفقا لطريقه واتجاهاته :

" ١ ـ الفعل العقلي الذى توجهه غايات محددة ووسائل واضحة (ZWECKRATIONAL) .

٢ ـ الفعل العقلي الذى توجهه قيمة مطلقة (WERTRATIONAL) .

٣ ـ الفعل العاطفي (AFFECTIVE ACTION) : هو سلوك صادر عن حالات شعورية خاصة يعيشها الفاعل ... حيث يختار المرء الوسائل لا على أساس صلتها بالغايات أو القيم وانما باعتبارها تنبع عن تيار العاطفة .

٤ ـ الفعل التقليدى : هو سلوك تمليه العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة ، ومن ثم تعبر عن استجابة آلية اعتاد عليها الفاعل " (٦٨ /ص ٢٥٠ ، ٢٥١) .

وان ادخال مفهوم العلاقة الاجتماعية قد ساعد ماكس فيبر على الانتقال من دراسة الافعال الفردية الى نماذج السلوك البشرى . وتبرز أصالة فيبر في ذلك بعدم فصله البنى والمؤسسات الاجتماعية عن فعالية الانسان المتعددة الصور ، أى فهم الانسان الذى يعيش داخل المجتمع بشكل مشخص ، وعلاقته بقيم ذلك المجتمع .

../..

وبحث ماكس فيبر المفاهيم ولم يستبعد التكميم كليا وانما ينفي أحكام المدلول • وصناعة المفاهيم ذات أهمية استراتيجية لتعريف نماذج الواقعة الاجتماعية (الفريدة) • فلأن المفاهيم متعددة تخلق غموضا أو التباسا لكن النقد وصحة الملاحظات ورهافة الحس تجعل تلك المفاهيم أكثر دقة • وقد اتضح هذا في دراسة فيبر للعلاقة بين البروستانتية والرأسمالية حين حدد ماذا يعني بالرأسمالية الحديثة وكيفية نشوئها وذلك في جملة مقالات له جمعت منذ عام ١٩٠٤ حتى وفاته وأكتفت دراسته تلك بـ " دراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين " (٦٨ / ص ٢٦٢) • فنمذجة الرأسمالية الحديثة بخصائصها النموذجية المثالية كما عرضها فيبر تقدم لنا " تفسيرا عليا تاريخيا مع اشارة قصيرة الى القوانين الشاملة التي اختبرها فيما بعد لنمو الرأسمالية الغربية وكما استطاع في نفس الوقت أن يعرض التفسير على النحو الذى نستطيع من خلاله أن نفهم الصلة بين الأخلاق البروتستانتية وقواعد السلوك الاقتصادى عند صاحب المشروع الرأسمالي " (٢٩ /ص ٧٠) •

وهكذا فان النمذجة الفيبرية تستفيد من منهج التفريد ومنهج التعميم وتحتل مكانا وسطا بينهما أى تجمع خاصتين منهجيتين ، أى التفسير والتحليل العلمي ، السببية والفهم ؛ ولا تكتفي بواحد منهما • ولكن اذا كان فيبر يعني بالمفهومات والمقولة السيطرة بالتنبوء على كل شيء فهل يمكن عندئذ ايجاد نموذج لكل شيء ؟ •

لا شك أن التصورات النمطية أو النموذجية لا تزال تلعب دوراً هاما في تطور علوم الطبيعة حيث تمت اكتشافات كبيرة بفضل النماذج التي صنعها الانسان والموجودة في ذهنه • ولكن " لا يمكن عمل نموذج لكل شيء ، ••• وقد حدث ذلك لا مع فرضية الاثير وحدها ، فلم تستطع فرضيات / نماذج / الفيزياء الكلاسيكية جميعها اعطاء تفسير لتوليد الطاقة ، وهو اشعاع الطاقة باستمرار دون انقطاع خلال آلاف وملايين السنين دون وجود مصدر خارجي ، كما أن فرضية اينشتين حول الفوتونات وجهت ضربة أخرى ضد التصورات القديمة عن النماذج " (٤٢ /ص ٢٣ حتى ٢٥) •

كما أن التوصل الى تعميمات ميدانية محدودة لا يعني التوصل الى قوانين اجتماعية ولا يتيح التنبوء بكل شيء حيث أن " ١ ــ مظاهر الفعل لا تخضع للملاحظة الحسية • ومن ثم فان على عالم الاجتماع أن يتقمص تخيليا شخصيات المشاركين وأن يتمثل الموقف الذى يواجهونه مثلما يتمثلونه تماما • ٢ ــ ارجاع المواطف والاتجاهات والأغراض التي تبدو في السلوك الظاهر الى الفاعلين أنفسهم بوصفه يمثل تفسيرا لهذا السلوك يرتكز في الحقيقة على فرضين • فهناك افتراض يقول : ان المشاركين في بعض الظواهر الاجتماعية لديهم حالات نفسية معينة ، وافتراض آخر بوجود علاقات محددة للارتباط النسبي بين هذه الحالات وبينها وبين السلوك الظاهر ومع

••/••

ذلك فلاتوجد في الواقع أية حالات نفسية تصلح أن تكون موضوعا للدراسة • ومن ثم يصعب تحقيق الفهم الذى تطالب به المدرسة (الفيبرية) ٣ ـ اننا لانفهم لماذا تكون طبيعة وعمليات الدوافع الاجتماعية وما ينتج عنها من سلوك ظاهر أكثر ملاءمة من العلاقات السببية الخارجية " (٥٧ / ص ٥٧) • (أ)

(أ) انتقادات ناجل (NAGEL) ضد الفيبرية وقد ذكرت في المصدر (٥٧)

القســــــم الثاني

حــــول الموضـــــــوعيـــة

حـــول الموضـــــوعية

تبدو الموضوعية لأول وهلة كصفة يطلقها العلماء على الدراسات الاجتماعيـــة والطبيعية ، قديمها وحديثهـــا ، كلما أرادوا تقييمهـــا ، وهي لدى بعضهم معيـــار علمية طرق المعرفة أو موضوعها • وقد سبق فقمنا (ص من هذه الدراسة بتحديد الفروق بين التزام الباحث بالمنهـــج العلمي ، وموضوعية العالم ، وموضوعية موضوع بحثـه فوجدنا أن الموضوعية بمعناها الأول تنادى بالحياد اتجاه الظواهر المدروسة اذ يعبر عن الظاهرة كما هي عليه ويعرض عن كل اضافة خارجية عنها كتلك المتأتية عن ذاتيـــة العالم • أما بالمعنى الثاني فتشترط الموضوعية دراسة وجود (أو موضوع) خارج عـــن ذات الباحث وهي عندئذ الاكتفاء بخواص الموضوع المستقل عن ارادة الباحث • وتكون الموضوعية بالمعنى الثالث موضوعية النتائج أى محصلة التفسير والضبط العلمي •

الا أنه لابد من التفرقة أيضا بين الموضوعي (OBJECTIF) الذى يعنى بشتى جوانب الموضوع حينما يتصوره الباحث في الذهن — كما رأينا عند ديكارت (ص) — • وحينما يكون مستقلا عن الارادة والذهن كما هي الحال في الظواهر الطبيعية فـان موضوعها يكون خارجا عن الذهن • ففي الحالة الأولى يقابل الموضوعي الفهم العقلـي لتلازم الذات والموضوع بينما يؤكد بالمعنى الثاني على وجود الموضوع مستقلا عنه ، أى قائما على بعض " العلاقات الثابتة التي يمكن الرجوع اليها وملاحظتها من جديد ، والتي تسمح بتجريد ادراكنا الحسي لهذا الشيء (الموضوعي) من كل عنصر متغيـــر وشخصي " (٦٩ / ص ٣٢) • وهذا قريب من معنى الوضعي (POSITIF) الـذى يرادف " الحقيقي والتجريبي ، و (يقابل) التأملي والخيالي والوهمي " ٥ ج ٢ / ص ٥٧٧) وفي رأينا أن يفضل في هاتين الحالتين استخدام التسمية الأكثر تداولا فيقال " الذاتي " في الحالة الأولى و " الموضوعي " في الثانية •

وقد يبرز الطابع النسبي لهذه التفرقة مايقوله برتراند رسل أن الموضـــوع " لا يبدو للأعين المختلفة في أوضاعها على صورة واحدة ، أما اذا كان في هذا المؤثر جوانب لا تتغير صورتها عند مختلف الأعين ، مهما اختلفت أوضاعها ، كانت تلك الجوانب المشتركة موضوعية " (٦٩ / ص ٣٣) أى أن الموضوعي هو " ماتتساوى علاقته بمختلف الأفراد والمشاهدين مهما اختلفت الزاوية التي يشاهدون منها " (٦٩ / ص ٣٢، ٣٣) •

أما عبارة " موضوعية الاتجاه " فتطلق على المذهب الذى يصل بالعقل الى معرفة أكيدة للواقع الموجود بذاته بكونه موضوع الذات العارفة كما هي الحال في نظرية

المعرفة عند كنت (KANT) حين يؤكد أن لتصوراتنا قيمة موضوعية أي أنها تصل حقيقة الى معرفة الواقع • واذا تصلب (الموضوعي الاتجاه) باعتماده مبدأ يمنع أي تقييم نقدي ، متذرع بعجز العلم عن التوصل اليه ، أصبح موضوعيا وهو يرفض " تحليل الأحداث النظرية من وجهة نظر طبقية " (٨/ ص ٥١١) • من هنا شاع استخدام الموضوعية في علم الاجتماع الملتزم في البلدان الاشتراكية خاصة في تقييم الدراسات الاجتماعية في البلدان الرأسمالية • حيث يرى العلماء الموضوعي في معرفة من لا يجر الى تغير من أي نوع كان في نظرته الى الظاهرة أو الحالة أو الفصل ، وهو يقوم بالبحث العلمي الناجم من جهد العالم لـ " ابعاد الانحرافات في الادراك أو التفسير الناجين عن التميز الاجتماعي أو السيكولوجي للجماعة أو للفرد ، وتحقيق أكثر التعميمات العامة حيادا في ضوء المعرفة المتوفرة " (٢/ ص ٢٩٠) •

ونظرا للتفرقة الشائعة حول الموضوعية في العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الاجتماعية من جهة أخرى كان لابد من التعرض الى واقع وشرعية ومفهوم الموضوعية من هذا الباب •

يرى عبد الكريم اليافي ملامح الفيزياء الاتباعية متمثلة في الاتصال ، حيث المكان مدالق اقليدي والزمان مستقل عنه والميكانيك نيوتني بأنها أسس الايقان بالحتمية التي تقول بموضوعية القوانين العلمية التي يستعان في الوصول اليها بمعرفة خصائص الأجسام من قبل المجرب وجملة القياس التي يطبقها عليها • ذاك أن موضوعية العلم تكونها دراسة " الشيء الموضوع للدرس (ومعرفة) صفاته وخواصه دون أن تتعلق نتائج الدراسة بالمجرب ذاته أو بمنهج المجرب الذي يسلكه " (٧٦ / ص ٣ الى ص ٦) • فلا مجال هنا للذاتية في العلم ، بل يكون العلم موضوعيا والعالم واقعيا وتكون النتائج أو محصلات التجارب والأقيسة المصنوعة قيمة نهائية • غير أن هذه الحالة لم تدم فان تلاشي المادة قد أدى الى أزمة الفيزياء الحديثة فوجد من يقول بضعف موضوعيتها • وقد اعتبرت في هذا أزمة العلم كما رأى بوانكاريه ، وبركلي وافيناريوس وغيرهم فالأشياء في نظرهم احساسات أو تراكيبها أو انطباعاتها أو مجموعها وهي تلتقي كلها في ذاتية تختلف عن نسبية العوامل في نظرية اينشتاين حيث تهدد الذاتية بحسابات رياضية لتبقى الدراسة موضوعية • أما الواقع والفكر فمتلازمان ولا ينفصل فكر العالم عن الواقع الذي يدرسه ، وهذا واقع لا يتغير أما مايتغير فهو درجة معرفتنا لهذا الواقع وهذا ما أعطى الفيزياء في فهم الموضوعية مكانة خاصة ، كان سؤال لينين : " هل الحقيقة الموضوعية موجودة " (٦٥/ ص ١١٤) ابرازا لها في تاريخ العلوم • وهذا

السؤال يتطلب جوابا على القائل : " هل يمكن أن يكون للأفكار البشرية مضمون لا يتوقف على الذات ؟ واذا قلنا نعم فهل تعتبر الأفكار الانسانية عن الحقيقة بصورة نهائية أو تقريبية " (٦٥ / ص ١١٤) ، جاء بصيغة القول ان " تلاشي المادة يعني أن الحد الذي كنا (قد بلغناه) في معرفتنا للمادة قد تلاشى " (أ / ص ١٧٣) .

وقد لاحظ البعض أن تركيز الموضوعية في الفيزياء لا يهمل احداث التأثير في الموضوع ، فيغدو قابلا للمشاهدة كونه محصلة الفصل التجريبي والواقع ، وان نتائج التجربة في الفيزياء الحديثة تنتمي الى الباحث وجملة القياس التي يطبقها على موضوع بحثه فلا يكون " موضوعي الخواص والصفات ، ولا مستقلا في ماهيته عن فكر العالم ، أو عن تجربة العالم الذي يدركه بها " (٧٦ / ص ١١٩) من هنا كان أن اعتبر موضوع الملاحظة في الفيزياء قابلا للقياس وفق بنيان رياضي في حين يتصف الفصل الاجتماعي بـ " السمة الاجمالية الشاملة " (٢٥ / ص ١٧١) فتكون موضوعيته مرتبطة بشمولية الواقع الاجتماعي وكليته .

وتحدد الموضوعية في علم الاجتماع بعدم التأثر بالبعد الايديولوجي والسيكولوجي متقيدة بظروف الحالة الراهنة للظواهر الاجتماعية المدروسة ضمن مجتمع محدد مع استبعاد مألوف الكلمات في تعدد معانيها أو تصورها في التحقيق العلمي (٦٤ /ص ٢٩١) كما تتدرج المعرفة هنا الى كشف " الاتجاهات الموضوعية المستقلة عن ارادتنا ، التي تسود هذه الظواهر والأحداث . هذا هو المنهج العلمي الصحيح . انه لا يقف عند هذه الأخيرة ، بل يتجاوزها الى العلاقات العامة الضرورية التي توجهها وتتحكم بها " (ب / ص ١٧) وقد تصدى لهذا النهج قوم يرون أن " الحقيقة (هي) شكل ايديولوجي ، شكل منظم للتجربة " (٦٥ / ص ١١٥) فلا وجود للحقيقة الموضوعية بعد كونها شكل التجربة الانسانية ، كحقيقة منفصلة عن الانسان ، وكل معرفة تكون غير موضوعية وغير شاملة لأنها ملازمة للذاتية . وهذا ماسبق الفيلسوف اليوناني بروتاغوراس الى تأكيده متفقا في ذلك مع السفسطائيين الذين يرون أن " لكل انسان طريقة خاصة في نظره الى الأشياء ، وفي معرفته لها ، فالمعرفة اذن فردية ذاتية ، لاعامة ولا موضوعية " (٦٥ / ص ١١٥) .

(أ) لوفيفر ، هنري : فكر لينين . ترجمة غالي ولجمي ، دمشق ١٩٧١

(ب) بيطار ، نديم : النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية . ط ١ ، لبنان ١٩٧٨ .

الا أن الموضوعية في فهمنا لا تنفي النقد وابداء الرأي في موضوع ومنهج ونتائج المعرفة العلمية واتخاذ المواقف منها ، هذا لأن الحقيقة تكون " فارغة اجتماعيا اذا مافقدت في توضحها ، علاقتها بالواقع ، وبديهي أن تصور علاقة اجتماعية من أجل معرفتها نظريا ، لايدعي الى العلم والواقع " (٧٢/ ص ط) • وبما أن العلم الاجتماعي مرتبط بالواقع الاجتماعي من خلال منظومات اجتماعية ، نميز هنا " الانسان الاخر أولا ثم المادة المحيطة بالكل ثانيا وندعو الواقع الأول بالموضوعية الاجتماعية ، وفيه العلاقات والمؤسسات والقوى التي يتحرك ضمنها الأفراد ، والواقع الثاني : الموضوعية المادية التي تحتوي على الأوضاع الاقتصادية والمهنية (والطبقية أيضا) وفي حالة اهمال أحد الجانبين يحدث خلل جذري وانحياز نحو تحريف كل من الواقع والمعرفة " (٦٥/ص ط) •

وقد انتقينا في دراستنا ثلاث مدارس اجتماعية معاصرة نادت بالموضوعية أساسا للبحث والمنهج وحددت لها فهما خاصا هي الوضعية (POSITIVISM) والبرغماتية (PRAGMATISM) والتاريخية (HISTORCISM) وهي التي سنتناول موضوعيتها بالبحث في الفصول التالية •

الفصـــــل الاول : موضـــوعية الوضعيـــة

الوضعية مدرسة في الفلسفة وبعض العلوم الاخرى تدرس " الحقيقي المقابـــل للوهمي " (٥ ، ج ٢ / ص ٥٧٧) ويتألف الحقيقي من الظواهر الواقعية المرتبطة ببعضها بعلاقات أو قوانين . وتعرض الوضعية عن دراسة الاسباب الاولى للواقع ولا تعتبـــر الاهداف أو الغاية التي له . وقد عبر اغوست كونت عن موقف هذا العلم حيث قـــال : " لما أدرك الفكر البشرى هذه الحالة الوضعية وعرف أنه ليس في مقدوره الحصول على حقائق مطلقة ، عدل عن البحث عن مبدأ العالم وغايته وعن الكشف عن الاسباب الباطنية للاشياء وانصرف باستخدام الملاحظة والاستدلال معا على وجه حسن الى الكشف عـــن قوانين الظواهر أى عن علاقاتها الثابتة التي لا تتغير " (٥ ، ج ٢ / ص ٥٧٩) .

وتلازم الوضعية الفكر حينما يكون متصلا بالواقع فتأتي أحكامه وضعية وهي تدفع الى الفصل ، والى ادراك الظواهر الواقعية والمحسوسة من خلال ادراك القوانيـــــن الموضوعية فتوفر له اليقين نتيجة للمعرفة المشتقة عن التجربة الحسية . وقد وجـــدت الوضعية مثلا لها في مناهج العلوم الطبيعية فاعتبرت أنها هي الوسيلة الوحيدة والملائمة للوصول الى المعرفة ، " معرفة الظواهر التي تقوم على الوقائع التجريبية " (٢ / ص ٣٢١) .

ترجع جذور الوضعية الى فلسفة جون لوك المتأثر بالمنهج العلمي وبتقدم العلوم وهو الذى أراد ، مثل مواطنه بيكون ، أن يعرف " شيئا أكثر عن العالم الطبيعي " فاننا بذلك " نزيد من ملاحظتنا لقوانين الطبيعة نفسها بحيث تكون هذه الملاحظـــة اما منصبة على الاشياء نفسها أو بواسطة العقل " . (١٧ / ص ٢٥) وقد أكد لوك أن " أى فكرة تتولد في الذهن انما ترتد الى مصدر واحد فقط هو التجربة أو الخبـــرة (Experience) " (١٧ / ص ٤٤) وان المعرفة قائمة على التجربة الحسية كما نفـــى أيضا أسبقية المعرفة على التجربة ، رغم ما تبقى في فلسفته من نزعات ميتافيزيقية (١٧ / ص ٣١) .

أما الوضعية عند سان سيمون فهي الهدف الاول والاخير الذى تسعى كافـــة العلوم الى الوصول اليه وهذا ما أعلن عنه في منشوره الصادر عام (١٨١٣) حيـــث قال : " سوف تصبح الاخلاق والسياسة علوما وضعية ، وسوف تتجه كثير من القوانيــــن التي تنطوي عليها علوم فردية نحو قانون شامل يضمها جميعا وسوف يصبح العلم بمثابة القوة الروحية الجديدة ، وينبغي حينئذ العمل على اعادة تنظيم المجتمع " (٣٤ / ص ٣٦) . وفي كتاب " مذكرة في علم الانسان " يؤكد على ضرورة بناء جميع الاحكام على أمور واقعية

.../..

نقدية ، كما أنه ينظر الى الأمور الاجتماعية بكونها مرتبطة بالأمور الفيزيولوجية ، لـــذا أطلق على علم الانسان لفظة " الفيزيولوجية الاجتماعية " وقال أن " التاريخ الحقيقــي للانسانية هو تاريخ العلوم وان الوصول الى اقامة علم للانسان يستلزم الوقوف على سيــر العلوم وتطورها " (٥٥ / ص ٤٥) • وفي نظره أن القاسم المشترك لكافة العلــوم هو العلم العام أو الفلسفة الوضعية (٥٥/ص ٤٨) • وقد رأى بعضهم في هذه التسمية رديفا لعلم الاجتماع الجديد الذى " يوجه العلوم الاجتماعية وجهة علمية مكملا في ذلك رسالة ديكارت من قبل " (٥٥/ص ١١) وهذا ماذهب اليه مكسيم لورا (MAXIME LEROY) في كتابيه " هنرى دى سان سيمون " و " الحياة الحقيقية للكونت دى سان سيمون " • غير أن سان سيمون قد كون " منهجه العلمي في البحث بفضل سكرتيره اوغست كونــت ومن قبله اوغستان تيرى AUQUSTIN-THIERRY " والعلاقة المشتركة بينهما ــ أى بين كونت وسان سيمون ــ هي اقرارهما بتطور المجتمع الذى تحكمه قوانين الفلسفة الوضعية •

ان الوضعية في نظر كونت هي علم الاجتماع الحقيقي وهي تقيم دعائمها على غــرار علم الحياة المقابل لها مباشرة لأن " قوانين علم الاجتماع هي الجزء المقابل لقوانين علم الحياة " (٢٥ / ص ١٠٦) • وقد كتب كونت يقول : " لدينا الآن فيزياء سماوية ، وما زلنا بحاجة الى نوع آخر من الفيزياء هي الفيزياء الاجتماعية حتى يكمل نسقنا المعرفــي عن الطبيعة • وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذى يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار هذه الظواهر من نفس (نوع) الظواهر الفلكية والطبيعيـــة والكيماويـــة والفيسولوجية من حيث كونها موضوعا للقوانين الطبيعية الثابتة " (٣٤/ص ٤٩)•

ولا ينفصل المنهج في الدراسة الوضعية عن الظواهر موضوع الدراسة ، وهو يشكــل حجر الزاوية في علم الاجتماع الجديد • وفيه تتبع المفاهيم الوقائع وتغدو الظواهـــر الاجتماعية موضوعا للقوانين العامة • كما يصل المنهج الوضعي الى المعرفة عن طريق أربع عمليات هي : الملاحظة والتجربة والمقارنة والمنهج التاريخي • ومع أن كونت لم يهمل دور النظرية في الملاحظة والتجربة ، حيث أكد أن التجريبية المطلقة ، لا تؤدى الى نتائج علمية كونها تسعى للتوسيع ماهو تجريبي على حساب ماهو عقلي ، الا أنه طالب بتوسيع نطاق ما هو عقلي على حساب ماهو تجريبي واستبدل التنبوء بالظواهر بتفسيرها المباشر (٢٦ / ص ١١) وقد ترك جانبا ما ينجم في عقل الملاحظ من ظواهر (الاستبطان)• ويلاحظ (اميل لتريه ١٨٠١ ــ ١٨٨١) في هذا الصدد أن الفلسفة الوضعية تحتاج الى " نظرية الأخلاق ونظرية علم الجمال ونظرية علم النفس " (٢٦ / ص ١٧) فهي كلها تنقصهـــا •

وفي سعيه نحو اقامة علم الاجتماع ، انتهى الى تنصيب قواعد للأخلاق والسياسة منطلقا من فهم لمراحل تطور الانسانية فحواه "ان المعرفة مرت في تطورها بحالات ثلاث هي : اللاهوتية أو الوهمية ، الميتافيزيائية أو التجريدات ، الايجابية أو الوضعية أى الحقائق الواقعية " (٧٧ / ص ١٥٣ حتى ص ١٦٤) أما موضوعية ذلك الفهم فهي في الحاحه على البحث عن "القوانين أو على التنبوء القائم عليها واستبعاد البحث عن أسباب الظواهر أو عن نمط حدوثها " (٢٥ / ص ٢١٠) ثم البحث عن العلاقات الرابطة بينها التي تصاغ بقوانين عامة تفسر ما اكتشف من معرفة بالعلم الذى توصلت اليه مقدرتنا البشرية • كما أنه رفض تطبيق نظرية الاحتمال في الدراسة الوضعية (٢٤ / ص ٥١) •

ان نظرية الوضعية في الموضوعية هي معرفة الواقع الاجتماعي وادراكه بعلاقاته وقوانينه التي لاشك أنها تختلف بمادتها ومنهجية الوصول اليها عن القوانين الطبيعية التي لا تصف ماهية الظاهرات انما تستوعب "الترابطات الواقعة في نطاق تجربتنا الحسية وخبرتنا المتنوعة في أعم شكل ممكن " (٢٥ / ص ١٩٤) ولكنها ليست خاتمة معرفتنا عن الطبيعة وكذلك فان قوانين التطور ليست خاتمة لتاريخ تطور المجتمع وتأطيره في القانون الكونتي الذى لا يزيد عن " محاولة لطرح (مشكلة المعرفة) بعبارات تاريخية واجتماعية ولكنها ليست الا محاولة ناقصة ، ولا تستطيع أن تنوب عن تاريخ المعرفة الانسانية عند مختلف الشعوب وفي متفاوت الحضارات " (٧٧ / ص ١٦٩) • فهذا القانون خيالي نظرا لأن عصر كونت لم يكن وضعيا تماما ، كما أننا لا نستطيع أن ننفي أهمية المرحلة الميتافيزيائية التي اخترع فيها منطق أرسطو وهو من أدوات الفكر كما يذهب في ذلك عبدالكريم اليافي •

ان الوضعية تقر بتطور المجتمع وتصر على أنها قد "اكتشفت عددا من القوانين الاجتماعية الجوهرية وبشكل رئيسي قوانين التطور الاجتماعي التي تشكل جزءا من نظرية قادرة على توجيه كل من الفكرة والعمل " (٧٩ / ص ٢٩) ، وقد رأى بعضهم في هذا بالذات ميتافيزيقا مستترة في الوضعية (٢٦ / ص ١١ ، ١٢) هذا لأن اعترافها بالتطور الاجتماعي لم يمنعها عن القول ان قوانين التطور التاريخي ليست ذات طابع موضوعي وانها ليست " قوانين تطور العلاقات المادية الاجتماعية التي تحدد كل النواحي المتبقية في حياة المجتمع بما فيها الايديولوجيا " (٢٨ / ص ١٤)

فالمنهج الوضعي سلاح اجتماعي وسياسي لمحاربة " فلسفة التنوير والثورة " (٥٧ / ص ٩٩) كونه يحاول ضبط النظام الاجتماعي الاقتصادى القائم ويعمل على المحافظة عليه اذ أن " التنبوء من أجل الضبط " (٥٧ / ص ١٠٣) هو غاية الوضعية وكذلك الماركسية وهنا يوضح سي رايت ميلز الفروق بين الماركسية والمدارس الاجتماعية

المعاصرة التي منها الوضعية بقوله "اذا كان علماء الاجتماع يدرسون تفاصيل وحدات اجتماعية صغرى ، فان ماركس يدرس نفس هذه التفاصيل على مستوى بناء المجتمع في كليته ، واذا كان علماء الاجتماع يدرسون الاتجاهات القصيرة المدى فان ماركس يأخذ الحقبة بأكملها باعتبارها وحدة الدراسة مستخدما في ذلك المواد التاريخية • واذا كانت قيم علماء الاجتماع عموما قد أدت بهم الى أن يتصوروا مجتمعهم في صورة متفائلة ، فان قيم ماركس قد أدت الى أن يدين المجتمع في جذوره وفروعه • وعلماء الاجتماع الذين ينظرون الى مشاكل المجتمع باعتبارها مظاهر للتفكك فقط يختلفون تماما عن ماركس الذى نظر الى هذه المشاكل بوصفها متناقضات فطر عليها البناء القائم لهذا المجتمع ، واذا كنا نجدهم ينظرون الى مجتمعهم باعتباره يسير في طريق تطورى دون انهيارات كمية تصيب بناءه فان ماركس يرى في مستقبل هذا المجتمع انهيارا كيفيا ، أى صورة جديدة للمجتمع أو حقبة تاريخية جديدة تستمر عن طريق الثورة " (٦٨ / ص ١٠) غير أن هناك من أطلق مصطلح الوضعية على أى نظرية اجتماعية ترى في العلم الوضعي ممثلا للعلاقة المعرفية الوحيدة والممكنة للانسان بالحقيقة الخارجية وهذا ما ذهب اليه تالكوت بارسونز في كتابه "بناء الفعل الاجتماعي " (٦ / ص ٣٣٩ ، ٣٤٠) •

وتتفرع الوضعية اليوم الى الوضعية الجديدة (NEOPOSITIVISM) وهي "الشكل المعاصر للوضعية " (٨ / ص ٥٨٢ ، ٥٨٣) التي ترى أن معرفة الواقع ممكنة بالتفكير الوضعي وتحليل اللغة العلمية التي تعبر بها عن الواقع المعطى الذى يحقق العالم به موضوعية التجربة وبالتالي علمية معرفة ذلك الواقع • وهذا ما تقول به " جماعة فيينا " التي أوجدت ضربا من الوضعية الجديدة التي عرفت باسم الوضعية المنطقية LOGICAL POSITIVISM فحواها التحليل المنطقي للعلم بغية الخلاص من الميتافيزيقا فيحدد العلم الوضعي عندئذ " المعنى العام الذى يمكن تحقيقه تجريبيا للمفاهيم والتوكيدات العلمية " (٨ / ص ٥٨٤ ، ٥٨٥) بغية تحقيق موضوعيتها •

ان الوضعية انتقلت لدراسة المجتمع انطلاقا من اوغست كونت على غرار الفيزياء أى من الوقائع التي يمكن ملاحظتها في واقعها كما من أجل فهم واثبات العلاقات بينها والتي ندعوها قوانين تشرح لنا " طبيعة " الانسان والمجتمعات وبذلك تحتم الوضعية على علم الاجتماع :

أولا — الاهتمام بالموضوع بما هو في وضعه الآني أى في اللحظة التي تم فيها •

ثانيا — أنها تنظر الى المجتمع وما يجرى فيه من منطلق ستاتيكي يتناسى التغير وديناميكية الواقع الاجتماعي •

ثالثا — يتضمن مدلولها المنهجي انه بامكاننا النظر الى الانسان كشيء يدرس مثل دراسة الاشياء أى يلاحظ من الخارج بواسطة " المنهج الموضوعي " .
من هنا كان منهجية علم الاجتماع هذه تحول الانسان الى شيء وتساهم في تقوية النزعة الكامنة في المجتمع نحو اعتبار الانسان كموضوع وشيء وبالتالي تقوية النزعة السلطوية على الانسان واحكام قبضتها عليه (أ)

(أ) هنا ، غائم : في مخطوطاته .

الفصـــل الثانـــي : موضـــوعية البرغماتيـــــة

لقد تداول عالم العلوم لفظة البرغماتية بمعناها المعاصر لأول مرة عندما كتب شارلز س. بيرس(١٨٣٩ ـــ ١٩١٤) مقالا بعنوان "كيف نجعل أفكارنا واضحة " نشر في ١٢ كانون الثاني عام ١٨٧٨ في " شهرية العلوم الشعبية "
(The Popular Science Monthly)
وتعني البرغماتية لدى بيرس المنهج الذي يوضح المفاهيم الصعبة والتذهنات المجردة ، حيث أن التصورات الشائعة ومعطيات الحواس، ليست هي الحقيقة العلمية وانما توجد هذه في النتائج التي باستطاعتنا الوصول اليها عن طريق التجربة على الموضوع الذي يقع ضمن نطاقهـــــا .

ان البرغماتية بمنظور بيرس لا ترتبط بما شاع عنها من القول بأنها تقصر الفكــر الانساني على العلاقات المفيدة لا غير بل انهـا تسمح بفحص الفرضيات العلمية فتقبـل الواضحة منها بعد البرهان التجريبي على صحتها أو خطئها ، أي أن قبولهـــا أو رفضها يتعلق بذلك البرهان الذي يمحصها . وهنا أعطى بيرس لتطور العلم لاحقا ـــ خاصة على يد كارل بوبر ـــ دفعة هامة الى الامام . أما خصوصية برغماتية بيـرس فتكمن في أنه أدرك وبدقة فائقة أن الملاحظة التي تقوم عليها الفرضيات العلميـــة ليست أحداثا منفردة تحدث مرة أو أخرى بل ان هذه الاحداث، تحدث كلما توفرت الظروف التي وجدت فيها ابان الملاحظة . فالتكرارية هي سمة أساسية لصحة الفرضيات كونها تعني اكتمال شروط التجربة العلمية . وهنا يقف وراء مناداة بيرس الى الوضوح اعتقاد أو قناعة بأن الفرضيات العلمية تخبىء وراءها قوانين طبيعية هي التي تعطـي الفرضيات العلمية حقيقتها بغض النظر عن ارتباطهـا بهذه الواقعة أو تلك . والحقيقة في نظره عامة وواضحة حينما تصح في نظر " مجموعة العلماء " الذين تدربوا علـى التفكير والتجربة العلمية فوصلوا الى تلك الحقائق الشاملة والصحيحة . وقد كتب بيرس يقول : " وفي الواقع ليس في التجربة . وانما في الظاهرة التجريبية يقوم المعنى العقلاني . وحينما يتكلم تجريبي عن ظاهرة (....) فهو لا يعني حدثا منفردا محددا تم لاحد في الزمان الفائت، وانما ماسوف يحدث بالتأكيـد لكل واحد في المستقبل كلمـــا اكتملت لديه شروط الحدوث . فالظاهرة هي في الحقيقة انه كلما أراد تجريبي أن يقوم بعمل طبقا لملمح محدد يدور في فكره ، سوف يحدث شيء آخر يحرق شـــكوك الشاكين كما نزلت النار السماوية على مائدة ايليا " (أ / ص ٤٢٥)

(أ / ص ٤٥) ـــ بيرس، ش . س : أوراق مجمعة ، كامبريدج
ترجمة غانم هنا .

الحقيقة العلمية اذا ، هي كما سيقول ماكس فيبر بعد بيرس، مايصح لــدى أولئك الذين يريدون الحقيقة . التجريبي (البراغماتي) لدى بيرس هو الذي يريد الحقيقة وهو قادر على ذلك لأن الحقيقة هي في قوانين الطبيعة الموضوعية ، من هنا كانت البراغماتية ملتزمة بأعلى مثل المعرفة التي تهيمن على تفكيرنا منذ عهد أفلاطــون ، وما هي " المثال " لدى أفلاطون التي يقاربها التفكير هي لدى بيرس قوانين الطبيعة .

أما وليام جيمس (WILLIAM JAMES ١٨٤٢ — ١٩١٠) فبعكس بيرس ليس هدفه أن يضع القواعد التي تمكننا من البحث عن الحقيقة ، بل البحث عن ذلــك النوع من الظواهر الذي بامكاننا أن نصفه بصفة الحقيقة . فالحقيقي هو النافع ، الذي له " قيمه نقدية " معينة .

والفارق الحقيقي بين بيرس وجيمس ان كلا من الاثنين يتخذ موقفا من الواقعية والاسمية في منهج البحث وفحواه يعارض فيه الآخر . فبالنسبة لبيرس لا شك في أن قوانين الطبيعة موجودة ، وان لها واقعها مستقلة عن تفكيرنا . أما بالنسبة لجيمس فعلى عكس ذلك ، أي أن الواقع يوجد حقيقة في الوجود الفردي لا غير .

كان وليام جيمس عالم نفس وقد بدت له العبارات الشاملة مجرد اختزالات رمزية للواقع ، بينما يتألف الواقع من أحداث نفسية مفردة . وبالتالي فان موضوع التجربة والهدف الحقيقي للمعرفة العلمية هو في الأحداث منفردة وفي العلاقات بين هــذه الوقائع الخاضعة للتجربة وهو ليس في القوانين العامة التي تعني حقيقة بمعزل عــن الوقائع . وفي حين كان الدافع الأساسي في منظور بيرس الوصول الى محدد علمــي نظري هو توضيح المفاهيم ، نجد أن الدافع الحقيقي لدى جيمس هو دافع أدبــي أخلاقي هو مجابهة التصور الحتمي للعالم كما نشأ في القرن التاسع عشر .

وعلى يد كل من وليام جيمس وجون ديوى JOHN DEWEY ١٨٥٩ — ١٩٥٢) أخذت البراغماتية المنحى النفعي والتحريكي الذي عرفت به الى حد أن أصبح هــذا المعنى رديفا لها . فان القناعات التي لدى الانسان وحتى الفرضيات العلمية التي يبنيها لا تبرر أمام واقع معطى وانما يأتي تبريرها من منفعتها الاجتماعية أو الأخلاقيــة أو البيولوجية . وحيث لا تتم شروط التبرير هذا يتخذ القرار حول قيمة ما تكون متلائمة حتما مع خط النمو واتجاهه فالنمو حسب رأي ديوى هو الهدف النهائي الأخلاقــي الوحيد . وقد قال جيمس : ان الحقيقة هي نوع من أنواع الخير وان جوهــر الخيــر

يقوم في اشباع حاجة محددة ، وفي حين رجع بيرس الى واقع قوانين الطبيعة لأسباب علمية نظرية بحتة ، كان جيمس يقول لأسباب أخلاقية ان العالم يتسم بعدم الاستقرار والتعددية وان صلب الواقع ليس قوانين عامة تهدف الفرضيات العلمية الى معرفتها أو اكتشافها ، وانما وقائع التجربة المنفردة وبالتالي المتعددة . وفي كتابه المشهور بعنوان "الكون التعددي" (نشر عام ١٩٠٩) يؤكد جيمس أن التعددية هي التي تعيد الواقع الى حقيقته ، هذا الواقع الذي تغرب عن ذاته بالمطلق . وتعني التعددية الامبيريقية الجذرية وقمة الامبيريقية الجذرية هذه تقوم باعادة احياء النداء الأخلاقي الى الحياة . ولا يخطئ هنا من وجد توازيا بين جيمس والفيلسوف الألماني يوهان غوتليب فيخته ، من حيث أن جيمس وديوي قد حاربا بكل شدة التصور القائل ان واقع الانسان خاضع لقوانين صارمة وحتمية . فالبراغمائية تريد هي مقابل هذا التصور اعادة احياء مسؤولية الانسان ككائن أخلاقي . والفكر لديهم ليس بالجوهر عملية معرفة تتجه في نهاية الأمر نحو الحقيقة وانما هو حلقة في عملية أفعال تصطدم بصعوبات وتتغلب عليها . هنا — كما وفي فكر فخته وماركس — تتحد النظرية والممارسة ، لأن النظرية هي آلة تستخدم لأهداف نافعة بينما تكون الممارسة ممارسة مستنيرة علميا وموجهة . وليس من الممكن اقامة نظرية شاملة للواقع وهي ليست ضرورية ، بل يكفي أن نجد بعض المقولات ذات النفع في مجرى أفعالنا الحقيقية .

بهذا يحمل جيمس وديوي مركز الثقل في البراغمائية من المنطلق العلمي النظري الذي انتقاه بيرس الى مجال الأخلاق ، ولهذا السبب اختار بيرس في مراحل لاحقة أن يتكلم عن النظرية البراغمائية (PRAGMATICISM) — رغم بشاعة هذه التسمية كما يقر هو بذلك — كي لا " تختطف " نظريته وتشوه مرة ثانية .

أما النتيجة التي تصل اليها البراغمائية في شكلها النهائي فهي انه لا يكفي العالم والعلم أن يثبت قواعد مهينا من المعرفة وانما عليه قبل كل شيء أن يلزم الساعي نحو المعرفة بأهداف أخلاقية محددة . فاذا كانت الفرضيات " تحمل " الحقيقة التي تشرحها وتوضحها واذا كان الفهم موجدا للحقيقة في معرفته اياها ، كانت الأحكام حول ما يجب أن يكون الغاية والهدف (وليام جيمس) . من هنا وضعت البراغمائية المهمة الأساسية لها تربية العالم الاخلاقية ، بما فيه الروح النقدية تجاه المجتمع القائم ومن هنا عادت الى النظرية الاجتماعية كما نجدها في عصر الأنوار الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر : حقائق تحددها القيم ونظريات تفهم كآلة تبرر محاولة

الانسان أن يتمم ماقال به الاشبقون تحت اسم البراغماتية بحيث تجعل مافي الماضي من نظرية بعيدة عن واقع الحياة نظرية جديدة تخدم التقدم •

وهذا ماتم في الواقع لنظريات جيمس وديوى أنها أدت الى تصور للاشتراكية الوظيفية ، الى مجتمع يتعامل ويتفاعل فيه أفراد أحرار تسيرهم "خدع علمية" ليقوموا بعمل مشترك وسلمي • وهذه النتيجة بالطبع لم تكن مقصودة من قبل مؤسسي البراغماتية ، الا انه لايبعد عن الحقيقة بعدا شاسعا من يتساءل اذا كان مؤسسوا الفكر البراغماتي أنفسهم بعيدين عن مثل تلك النداءات الأخلاقية والأدبية التي وصل اليها خلفهم وقد كانوا هم من قبلهم قد غلفوها برداء العلمية الصارمة الذى لم يستطع اخفاء حقيقة واقع تفكيرهم طويلا والذى يتجاوب مع النزعات الموجهة للمجتمع الأمريكي نحو التفاؤل والحركية •

وقارب بيرس حقائق العلم ويعني بذلك ادراك معاني القضايا العامة التي تصفها ، فيستفاد منها في مجال الخبرة • غير أن طرق مقاربة المعرفة متعددة منها التشبث أو السلطة أو المعرفة المسبقة أما العلم فهو المقاربة الحقيقية الى المعرفة لأن الأشياء تستقل عن رأينا فيها وهنا أسبغ بيرس العلمية على المعرفة عندما تصف موضوعها بالموضوعية ، كما رأيه أكد العلم كطريق في الوصول اليها • وقال أنها "أولا — افتراضية (HYPOTHETICALISM) أى الحاجة أن تلخص الجمل المفردة لشكل جمل افتراضية ، قبل أن يكون في وسعنا اكتشاف معانيها الذرائعية • ثانيا عمليـة (OPERATIONALISM) أى الحاجة أن يرد في جملة فعل الشرط (اذا ٠٠٠٠٠٠) ذكر لعملية يقوم بها المرء لشيء يختبره • ثالثا — تجريبية (EXPERIENTIALISM) أى الحاجة أن يرد في جملة جواب الشرط (فان ٠٠٠٠٠٠) ذكر لشيء يختبر أو يلاحظ من قبل المختبر بعد توفر شروط الاختبار " (٧٠ / ص ١٥٢) •

وشاع القول في الاداتية (TISTRUMEUTLALISM) وهي فرع من البرغماتية قال بمنطلقه الفكرى جون ديوى ، ذلك المنطلق هو أن التصورات والنظريات ليست الا أدوات يستعملها العلماء والافراد لصالحهم ونفعهم في الحياة العملية وتكون المعطيات وكذلك المعاني فيه أدوات لازمة في عمليات اكتساب الخبرة • فيطابق هذا الفهم بصورتها ليخدم تقدم المجتمع • غير أن ديوى قال " بالعملياتية (OPERATIONALISM) كمنهج للتفكير الذى يؤدى الى اجراء تجارب في العلوم الاجتماعية تمنح البشرية ثمارها فتوظف في الخبرة بنية خير الانسان • وعندما أيقن ديوى من جراء ذلك

أن " العملياتية " تشمل الاذاتية ومن هنا كان تراجعه عنها في كتابه " المنطق " الذي نشر عام (١٩٣٨) واعتاده العمليات العقلية التي تكون صور الخبرة الانسانية ومعانيها في مقولات تشملها وفحوى ذلك هو أن مايجري عليه العمل أي الموضوع ، يجب أن تتحقق فيه شروط ملاحه كوسيلة نصل بواسطتها الى تعديل خارجي فيه ، وما هذا التعديل الا " غاية البحث " (١٩ / ص ١٠٨) ٠

وألح ديوي على تحويل الأحكام المفردة الى أحكام عملية ٠ أما صورتها الفرضية فتقال كما يلي : " اذا جرت عملية (و) على هذا النحو فان (ي) تحدث " (٧٠ / ص ١٩٤) ٠ وفي هذا اتفاق مع بيرس كما قلنا سابقاً الا أن ديوي قد بلور هذا المنطلق بما دعاه عملية البحث (INQUIRY) فوجد من قال بأن ديوي قد وضع أساس منطق منهجي ينبغي أن يطبق في دراسة مواضيع العلوم الاجتماعية ٠

وفي واقع البحث هذا يؤثر تاريخ حياة الجماعة الثقافية على الموضوع والذات كونهما يقعان في نطاق تأثيره ، وهنا نلمح تأثير هيغل على ديوي واضحا لانه ركز على المضمون التاريخي والاجتماعي والثقافي للفكر البشري ٠ فدراسة مشكلة ما باعتبارها موقفا لا يفهم الا بكليته — التي من سماتها تاريخ تلك المشكلة — مهما حللناه الى علاقات تبسط واقع فهمنا اياه فيها ٠ كما وأن هناك من يجزم أن " الموقف " مأخوذ لا " معطى " في الدراسة العلمية وهذا ماخالفه ديوي ومن هنا قام " موقفه " على ميتافيزيقا لا يصرح بها وفي هذا ذهب رسل ٠

وتصيغ عملية التعميم البراغماتي " بنى نظرية " أو " مقولات " أو " قوانين " تضاف الى خبرتنا العلمية كي نترك جانبا " اللحاق بموكب الظواهر الفردي الذي لاينتهي " (٧٠ / ص ١٧٨) فيكتفى باستنباط الخاص من العام الذي يشمله الا أن صحته تتوقف على صلاحية ومردود مسناه في حياتنا العملية ٠ وهنا يهمل التعميم البراغماتي النظر في الأوليات والمبادئ من خلال التجريب الصارم ٠ كما وأن " الصالح " صفة غير قابلة للتحديد في رأي ج ٠ أي مور ٠ وكذلك يكون للشيء قيمة اذا كان هدفا للاهتمام كما ذهب في ذلك رالف بارتون (٧٠ / ص ١٦٢) ٠

وهناك من يرى أن البراغماتية تتبنى منطقا جديدا للبحث العلمي في مايتعلق بالعمل في الواقع بغية حل مشاكل التقدم ٠ أما غلاه اليوم فهو المذهب الطبيعي التجريبي (كما عند سدني هوك) أو صورة برغماتية جديدة تجمع بين " الذرائعية

والوضعية الجديدة والمثالية اللغوية (التحليلية اللغوية) عند (س ى • لورس ؛
ر • كارنا ب ، و • كوهن " (٨ / ص ٢١٧ ، ٢١٨)

وكان أن ساد ذلك المنطق الجديد على الحياة الروحية والعملية في أمريكا في الماضي واليوم فانه يفسح المجال أمام بعض المدارس الاجتماعية المعاصرة التي منها الوضعية الجديدة والوظيفية والبنيوية وغيرها كي تعمل على حل ما تحمله على عاتقها من مشاكل التقدم العلمي والاجتماعي في المجتمع الأمريكي •

الفصـــل الثالث : موضوعيـــة التاريخيـــة

ان وصف واقع الانسان في أبعاده الزمنية والمكانية لا يفهم بحد ذاته وانما محتوى في الوقائع وفي علاقة هذه ببعضها • وقد حاول العلماء في كل العصور البحث عن الروابط التي تجمع مختلف معطيات الواقع في علاقة تتيح فهمه ككل فمنهم من لجأ الى قوة خارجة عن الطبيعة كقدرة الهية أو عقل كلي وبحث آخرون عن قوانين يخضع لها التاريخ والطبيعة والمجتمعات • الى أن جاءت المدارس الامبيريقية تحاول الكشف عن الروابط الحسية ـ التطبيقية تقيمها موضع البنى النظارية في البحث • الا أن هـذه الجهود كلها نظرت الى المبادئ والقوانين ، خاصة تلك التي تربط الوقائع في المجتمعات الانسانية منطلقة من مواقع تدخل عليها صورة فهم من الخارج أو ـ كما هي الحال في مقولات الامبيريقية النظرية ـ تنقل المفاهيم والربط من الاختبار دون ايجاد رابط شامل بينها ، وبقيت بالتالي مسافة لا تستطيع بمساعدة البحث الاجتماعي الامبيريقي قطعها • وحينما حاولت المدرسة التاريخية مد الجسور بين المعطيات قائلة بسياق أو نسق أو قدر يربطها ببعضها ، تبين وجه آخر لمحاولات فهم الانسان والمجتمعات ، سيكون من حيث منهجيته موضوع دراسة هذه الصفحات •

لقد تجلت عظمة المدرسة التاريخية في جمع وتنسيق الأحداث كما أولت علوم أخرى ، قضية الفهم والتأويل • وحينما تصدت الامبيريقية ـ تحت اسم الموضوعية ـ للبحث عن علاقة بين الأحداث التاريخية ، تحل محل النظرية العقلانية الجامعة للأحداث (كما كان يقول بها مفكرو القرن الثامن عشر) أو موضع القدرة الخارجة عن الطبيعة والانسان المتمثلة في نوع من الايمان بمبدأ يجهل أحداث الواقع الاجتماعي • كان هؤلاء الموضوعيون بدورهم ينتحون طريقة مماثلة وان كانت متميزة في بعض الجوانب الهامة أي أنهم راحوا يطبقون تصوراً مماثلا لتصور المدارس الأخرى •

لقد وجد أوغست كونت وجون ستيوارت ميل أن التاريخ هو الذي يقدم اليه مادة المعرفة الاجتماعية الحقيقية • لكن ميل رفض النظر الى علم الاجتماع وكأنه علم للطبيعة ورفض بالتالي انتحال مناهج العلوم الطبيعية فيه • وحجته في ذلك أن موضوع العلوم الاجتماعية متغير على الدوام في حين أن موضوع العلوم الطبيعية ثابت نسبيا ، فلا يصح بالتالي تطبيق منهج العلوم الطبيعية على المجتمع • وحينما حاول كثير من علماء العلوم الاجتماعية (الاقتصاد والقانون والتاريخ •••) أن يبينوا كيف يخضع التاريخ لقوانين عامة تفسر وتشرح سير البشرية والتغير فيها وتتئذ أصبحت المعرفة السوسيولوجية ممكنة • لكن هذا المنطلق أيضا لم يحل المشكلة بل نقلها الى مستوى آخر •

ان المعرفة الاجتماعية ـ التاريخية كما وجد المؤرخ الألماني درويزن(J. G. DROYSEM ١٨٠٨ ـ ١٨٨٤) لا تتم بطرق تسلها (تمنهجها) معرفة العلوم الطبيعية فتنقل عنها تلك السنن (المنهجية) فقد فرق درويزن بين المعرفة العلمية السببية (المنهج الفيزيائي) والمعرفة الوصفية ومعرفة الواقع الحقيقي (المنهج التاريخي) • فالمعرفة الفيزيائية تهدف الكشف عن قوانين شاملة تطبق على كل واقع حقيقي بينما ترمي المنهجية التاريخية الى وصف دقيق لما هو موجود في فرديته وكما هو • ان النهج التاريخي لا يقيم قوانين تخضع لها الأحداث التاريخية وانما يفترض قوى أخلاقية تسير وتحرك التاريخ لذا ليست الحقيقة الاجتماعية في التاريخ بنظر درويزن قانونا اجتماعيا أو طبيعيا بل انها قوى أخلاقية يخضع لها التاريخ ولا مفر له من أمامها • والفرد هو آلة في يدها • تلك القوى هي مجموعات بشرية ، كالأسرة والشعب والعشيرة أو الدولة يكون الفرد فيها عضوا كما ويحقق مجموعها العالم الأخلاقي •

وتبع لورنزفون شتاين (LORENZVONSTIEN ١٨١٥ ـ ١٨٩٠) نظرية درويزن الا أنه رأى أن حقيقة المجتمع تقوم عبر توحيد " النظام الأخلاقي " الذي هو فكرة المجتمع وعلاقات الملكية ، وتتحقق العلاقات الاجتماعية من خلال علاقات الملكية التي ان لم تمثل الفكرة الأخلاقية لاستقلت عن العلاقات الاجتماعية وناهضتها لا بل قضت عليها •

وعبر فون شتاين عن نظرته الى المجتمع بدراسة علاقات الملكية دراسة تاريخية فوجد أن الصراعات القائمة على أساس الفروق في الملكية تؤدي ـ ان لم تلق حلا عادلا ـ الى القضاء على المجتمعات • لذا اعتبر فون شتاين التقدم الصناعي في القرن التاسع عشر خطرا على الانسانية مالم تحل مشكلة الملكية ويوضع الايمان بالتقدم على قاعدة مادية عادلة • والشؤون الانسانية في اعتقاده ليست كما يرى بعضهم خاضعة لقانون طبيعي يسير بالانسانية الى الامام بل انها في تغيرها تقضي بالرقابة على الملكيات الخاصة ويوضع الفرد في حماية الجماعة الممثلة بالدولة أي وحدة المجتمع • ومن جهة أخرى لا يرى فون شتاين ان الاصلاح الاجتماعي هو ضرورة تاريخية أو منطقية وانما هو مطلب ملح للحظة الراهنة • وهنا يتأتى على النظرية أن تطور هذه الضرورة وتوجهها في تبيان ووصف المشاكل العملية وليس في وضع أفق واقامة القوانين •

أما الخلاف الأساسي في المنهج والموضوع بين المدارس الاجتماعية الناحية نحو " المنهج العلمي " من جهة و " المنهج التاريخي " من جهة أخرى فمحوره الأساسي هو مفهوم القانون • فتقول المنهجية التاريخية أن القانون قد يعبر عن تتابع الأحداث التاريخية واصفا وموضحا العلاقات بينها وهو أيضا صورة تشرح وتبين فحوى وشكل التغير والتطور كما هي الحال في نظرية التطور لدى داروين أو غيره • والعلاقة السببية هنا غير ضرورية بعكس ماهي عليه في بنية القوانين الطبيعية • الا أن هذا الافتراض كما

يشير الى ذلك كارل بوبر في كتابه " فقر التاريخية " (لندن ١٩٥٧) ليس قانونا عاما وشاملا وانما هو اثبات تاريخي منفرد وبالامكان وضعه في علاقة مع عدد كبير من القوانين الأخرى • وهنا لا تعني الحقبة الزمنية ولا تعدد أنواع الأحداث التي تشرحها الأمر الهام في اثبات صحة شمولية المقولة العلمية كذلك لا تثبت الفرضية كقانون شامل بخصوص لأحداث متشابهة ومتزامنة ، بل عندما يثبت أن شروطا محددة تظهر دوما حدثا محددا عندئذ تأخذ الفرضية طابع الشمولية • ان القانون اذا ، بالمعنى المعاصر ، هو مقولة تصح بغض النظر عن الفروق المكانية والزمانية • وسواء أطلقت الفرضية بشكل ضمني أو علني على حقبة من التاريخ أو على حضارة محددة أو على مجموعات كبرى من الأشخاص كما يحدث في العلوم الاجتماعية والتاريخية فلا نجد أمامنا سوى " شبه قانون " قد يعطى معنى القانون التقليدي في حالة تطبيقه في الأبحاث الاجتماعية والعلمية •

ويشكل مفهوم القانون عقدة الخلاف بين التاريخ وعلم الاجتماع وذلك حين تطرح مشكلة وجود قوانين اجتماعية أو تاريخية • فالمنهج والمنطق التاريخي يمثلان كل ظاهرة في التاريخ فريدة وغير خاضعة للمقابلة مع غيرها انها لا تقبل الاعادة لارتباطها بزمان ومكان رياضيين • اتكون اذا " الصدفة " هي مايدعى قانونا ؟ وهل تعني هذه أن ثمة " لاعقلانية " تشرح الظواهر التاريخية مختفية وراء الأحداث ؟

تتمثل شروط حدوث حدث ما بالنظام الذي ينتمي اليه ثم بخصوصيته على انفراد ثم بزمان ومكان وقوعه • لكن الحدث التاريخي مهما كان فرديا يبقى جزءا من كل مترابط كالمعطيات الطبيعية التي لا تتم دراستها علميا الا ضمن كلية الطبيعة والتأثر بمختلف العوامل •

من هنا كان منطلق ارنست ترويلتش (ERNEST TROILSCH ١٨٦٥ — ١٩٢٧) وهنريخ ريكرت (HEINRICH RICKERT ١٨٦٣ — ١٩٣٦) ومن قبلهما فيلهم ديلتاي الى القول أن التاريخ بحاجة الى بعض التعميمات التي تحكم بعض أجزاء الكل التاريخي وليس التاريخ ككل كما نجد ذلك في نظام العلم الطبيعي • وقد شدد ريكرت القول في أن التطور في التاريخ يظهر شيئا جديدا يختلف عما انضوى من حقيقة تحت صيغة التعميمات المرحلية • فتعميمات التاريخية تقدم فهما للحقائق الاجتماعية ضمن نطاق واقعها الزماني والمكاني وفي هذا الفهم بعض الحقيقة كونه يهمل تأثير العوامل الكلية التي ساهمت في ايجادها • وهذا ماذهب اليه كارل مانهيم في كتابه " علم الاجتماع المنهجي " •

لا شك أن الظواهر الاجتماعية فريدة وتعاقبية وبالتالي وجب فهمها — على نقيض ظواهر الطبيعة — فهما من الداخل . وهذا ما ذهب اليه ديلتاي وريكرت رغم الفوارق الهامة بينهما . ومن هنا نادى بعض علماء الاجتماع بفهم الأحداث والوقائع الاجتماعية بالمنطق والنقد وصحة الملاحظات ورهافة الحدس وليس بالاقتصار على التجريبية الاجتماعية التي تفقد الظاهرة الاجتماعية نسخ الحياة عندما تعتبرها أشياء لا غير . لذا آثرت التاريخية دراسة الظاهرة الاجتماعية بطريقة خاصة على اتباعها منهج العلوم الطبيعية . ويتمثل هذا في اصرار المؤرخ الروماني أ . ر . زينوبول (١٨٤٧ — ١٩٢٠) الذى ميز بين الوقائع المتعاقبة " وهي الاجتماعية " ووقائع التكرار أى تلك التي تحدث في الطبيعة والتي تصفها قوانين عامة . والوقائع الاجتماعية في رأيه تقع في الواقع الاجتماعي بصورة غير تكرارية وما يقال عن ترابط سببي حولها ، كما يزعم البعض ، هو مجرد نقل وعي العلماء الى صيغة قانون .

ان العلمية في التاريخية يكونها كما رأينا المنطق والنقد والتصنيف والوصف الا أنها لا تحول دون فشل التعميم في التاريخ كما يقول هـ . مولر (H. MULLER) :
" اننا لا نستطيع أن نعزل أو أن نقيس القوى المتعددة التي تحدده (أى التاريخ) ، فالسلالة والبيئة والطبيعة وضغط الثقافات والمخترعات والاكتشافات والنبوغ والزعامة ، والنظم الاقتصادية والسياسية والدينية ، كل هذه العوامل المركبة والمتفاعلة على الدوام وغيرها من العوامل ، تجعل من المحال الوصول الى معادلات أو أجزاء تجارب مضبوطة كما هو (الحال) في العلوم الأخرى " (٢١ / ص ٣٨) كذلك يكون التوقع غير مضبوط لأنّ العالم وموضوعه يخضعان لتأثير العوامل المتعددة فيما بينها كما تلعب الحرية البشرية دورا هاما في اخراج " التنبوء من مجال التعيين " (٢٧ / ص ٢٤) في العلوم الاجتماعية ؛

كذلك يمكن تحديد موضوعية التاريخية في طريقة معرفة الحقيقة التاريخية وان انكر وجود واقعها بعدم أى وجود موضوعي لها (وهذا مافعله بيكر ، K. BECKER) وإذا كانت تلك الوقائع " صنيعة الايمان " فيكتفى عندئذ بالوصف أو باللجوء الى مبدأ عام كبديل العلاقة السببية ، وهذا مانهج بيارد (CH. BEARD) . وينعت ج . غليزر من هؤلاء بالحضورية (PRESENTISME) ، أى بذاتوية متطورة ، تعتقد أن " وعي المؤرخ (هو نفسه) الذى يخلق التاريخ بحسب حاجة عصره " (٥٦ /ص ٨٤) .

وحينما تصدى كارل بوبر لدحض المذهب التاريخي أثبت القضايا الخمس التالية :

" ١ — يتأثر التاريخ الانساني في سيره تأثرا قويا بنمو المعرفة •

٢ — لا يمكن لنا ، بالطرق العقلية أو العلمية ، أن نتنبأ بكيفية نمو معارفنا العلمية •

٣ — فلا يمكننا التنبوء بمستقبل سير التاريخ الانساني •

٤ — وهذا معناه يجب أن نرفض امكان قيام تاريخ نظرى ، أى امكان قيام علم تاريخي اجتماعي ، يقابل علم الطبيعة النظرى ولا يمكن أن تقوم نظرية علمية في التطور التاريخي تصلح أن تكون أساسا للتنبوء التاريخي •

٥ — فقد أخطأ المذهب التاريخي في تصوره الغاية الأساسية التي يتوسل اليها بمناهجه وبيان ذلك يتداعى المذهب التاريخي " (٢٧ /ص ٥ ، ٦) •

ولكن من جهة أخرى لا تحصر الموضوعية بما قاله فيها بوبر من أنه " لا يمكن (تطبيقها) أصلا في العلوم الاجتماعية ، حيث تكون الكلمة الفاصلة للنجاح السياسي وحده " (٢٧ / ص ٢٧) بل ان المعرفة ترتبط بنا وبتراكم المعرفة ونظام شموليتها حين تتعرض للواقع الاجتماعي ككل •

القسم الثالث

المنهج والموضوعية في البحث الاجتماعي

مقدمـــــة :

تعارض المدارس الاجتماعيـة في المنهجيـة

ان التصنيف خطوة علمية تسهـل الحصول على المعرفة وتجمع شتاتها ، ويعتمد في التصنيف أساس أو وحدة أو معيار يشترك بين المتشابهات من الحقائق الطبيعية أو الاجتماعية فتجمع وفقا لذلك ثم تعمد المتفرقات منها لتجمع وفـق نظـام عقلـي آخر بحيـث يبـدو التمييز بينهـا واضحـا .

أما نتائج البحوث السوسيولوجية فتصنف تحت مترادفات تفيد معنى واحدا مثـل مدارس أو اتجاهات أو نظريات يوضح ممثلوها التعارض بينهم في ادراك الواقع الاجتماعي وسبر أغواره لمعرفة عاداته وسننه في مرحلة تاريخية ما ، ولعل كاشف الخلاف بينهـا هو المعيار المعتمد في التصنيف ، وقد يكون أيضا الأطر المرجعية أو النظريات المفسرة للنظام الاجتماعي . ومن أقدم التصنيفات للمدارس الاجتماعية تصنيف سوركين (١٩٢٨) الذى قسم وصنف مدارس علم الاجتماع كما يلي : الميكانيكية والمونوغرافية والجغرافية والحياتية والانثروبولوجيا العنصرية والداروينية الاجتماعية وسوسيولوجيا الحرب والديموغرافية والسوسيولوجية بأقسامها الصوريـة والاقتصادية والسيكولوجية . ثم عاد سوركين في مؤلفه " النظريات السوسيولوجية في عالم اليوم " (١٩٦٦) ليصنف النظريات الحديثة بما أسماه الاتجاه الاسمي التفردى الـذرى في علم الاجتماع المعاصر ونظرية الانسان الثقافية ونظريات الانسان الاجتماعية الثقافيـة . وقدم دون مارتندل في كتابه : " طبيعة أنماط النظرية السوسيولوجية " تصنيفا آخـــر يتضمن : نظرية الصراع والصورية والسلوكية والوضعية العضوية والوظيفية الاجتماعية . أمـا داريندورف فقد اقتصر على معيار الصراع أو التوازن في تصنيف المدارس الاجتماعية المعاصرة في حين وضع محمد عاطف غيث معيار الصراع والوظيفية والتبادلية تحت اسم " البنائيـــة الاجتماعية " ومهما يكن الأمر ان جميع المدارس الاجتماعية تريد البحث عن الحقيقة الاجتماعية متبعة الطريقة العلمية بمنظورها أثناء دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره وكلها يبغي التوصل الى الروابط العامة بينهـا . لكنها تختلف في طريقة فهمها للعالم الطبيعي والعالم الاجتماعي كما تتأثر بايديولوجيات متضاربة وهذا مايوصف بالقول ان لها مصالح طبقيـــة تحققها من خلال رؤيتها للوقائع السوسيولوجية من هنا كانت طبيعة هذا الاختلاف فـــي المنهجية تؤول في نهاية الأمـر الا الى الحفاظ على بقاء النظام الاجتماعي الاقتصـادى السائد في المجتمـع أو الى احلال نظام اخـر تساهم بعض المدارس في وضـع أسسه ذاك ان العلم ليس محايدا خاصة وأن نتائجه على الصعيد العملي توضع في خدمة السياسة فتخدم بذلك الطبقة الاجتماعية التي أنتجته لأن العلم ملتزم بطبقة اجتماعية محددة وقد رأى البعض (١)

---

(١) في مقابلة مع الدكتور عبد الكريم اليافي حول " موضوعية البحث الاجتماعي " أجاب الأستاذ : " أن علم الاجتماع ملتزم ، ماركسي أو رأسمالي " . وقد أجريت المقابلة في دمشق تاريخ ١٩٨١/٦/٨

../..

تصنيفا لعلم الاجتماع المعاصر ينجم عن هذا الالتزام بالذات فقسموا علم الاجتماع الى :
أ — علم الاجتماع الشرقي
ب — علم الاجتماع الغربي
وبالمعنى السياسي أيضا لهذه الكلمات يتكلمون عن علم اجتماع اشتراكي وآخر برجوازي الخ ..

ونعتبر أن جذور هذا التقسيم قابعة في المنطلق الخاص بكل مدرسة في علم الاجتماع الملتزم بشقيه الأساسيين السابقين وفي تبعية هذا المنطلق لمكونين أساسيين في البحث العلمي ومنهجيته هما : المنطلق الطبقي المصلحي والمنطلق الايديولوجي .

الفصــــل الأول : تعارض المدارس الاجتماعيــــة المعاصــــرة

١ ـ المنطلــق الطبقــي المصلــحي

هذا المنطلق هو المصلحة الطبقية التي يتباين مدى تأثيرها على موضوعية البحث الاجتماعي ونتائجه التي تخدم الجماعة الاجتماعية التاريخية التي تقوم به لتلبية حاجاتهــا المادية والروحية ، وبهذا فهي محرك قوي لتغيير بنية المجتمع أو المحافظة على توازنــــه الديناميكي وفق التوجيه الهادف الذي تكونه أساليب في التفكير يؤدي العمل بها فــــي الواقع الاجتماعي الى أن " مصالح الناس ، هي مصدر كل نشاط اجتماعي وكل مايحدث من تغير في مصالحهم هذه هو مصدر كل تطور اجتماعي " (٦٧ / ص ١٣٦) في حياتهــم وتاريخهــم " ليس سوى النشاط الذي يبذله الناس لتحقيق أهدافهم " (أ / ص ٧١) • ومن هنا تكون المصلحة الطبقية التي تطابق ارادة المجتمع وتحقق قصده في شؤونه علمية وتدخل في موضوعية البحث الاجتماعي " اذ ماالفائدة التي تعود علينا من بذل مجهــــود كبير لمعرفة حقيقة الاشياء اذا كنا لانستطيع الاستفادة من المعارف المكتسبة في أثناء هذه الحياة " (٣٩ / ص ٩٣) • فالمنطق الموضوعي يرفض النمط التقليدي للعلم المحايد كمــا أكد ذلك روبرت ليند (R. LYND) في مقاله المنشور بعنوان " معرفة من أجل ماذا ؟ " بقوله " العلوم الاجتماعية كانت وما زالت أدوات أو وسائل لمعالجة مواقف التوتر أو اللاتضمن داخل المجتمعات " (٤٦ / ص ١٠٠) ليسير تطورها وفق الآفاق المنشودة •

ونتج عن المصلحة الطبقية مايسمى اليوم ظاهرة الالتزام نظرا لتوافق بعض الشروط الاجتماعية والتاريخية الخاصة ، ذاك أن " لكل جماعة ارتباطا وثيقا ببعض الأشكال الذهنية أو الأساليب الفكرية " (١٠ / ص ٢٥٦) ، وهذا ينفي كون المصلحة الطبقية تقوم فقط علــى المنفعة الاقتصادية ، بل ان هناك شمولية ترابط الواقع الاجتماعي والأساليب الفكرية الــتي تصدر عنه وتطبق فيه ، كما يذهب في ذلك كارل مانهيم • وتكون مهمة البحث الاجتماعــي " دراسة الانسان ككل " (١٠ / ص ٢٥٩) لا " اعادة تكوين الانسان الاقتصادي " (١٠ / ص ٢٥٩) حتى يكون البحث الاجتماعي موضوعيا •

وتتعلق موضوعية الدراسة الاجتماعية بالمصلحة الطبقية فيكون هذا الارتبــــاط بمستويين خلافيين ، الأول منهجي ، أي أن اتفاق المدارس الاجتماعية المعاصرة حول امكانية تطبيق المنهج العلمي في الدراسة الاجتماعية لم ينف الخلاف حول علمية منطلقاتها واطارها الفكري ، ونتيجة لذلك تعددت مناهج الدراسة الاجتماعية المعاصرة • أما المستوى الثاني فهو كيفية تطبيق نتائج البحث الاجتماعي أي لمصلحة من تقدم الدراسة الاجتماعية نتائجها

(أ) ـ بوتومور ، ت • ب : الطبقات في المجتمع الحديث • ترجمة علياء شكري وآخرين ط٢ القاهرة ١٩٧٩ •

••/••

وقت التطبيق في الواقع الاجتماعي • لا شك أن أساس كل نظرية اجتماعي • والمصلحة الطبقية من هذا القبيل تمثل أساليب الفاعلية العقلية والاجتماعية المقصودة التي تلاحظ في الواقع الاجتماعي من خلال التطور أو التوافق لاشباع حاجات الطبقات الاجتماعية المادية والروحية والتي تعرك المعرفة بها نشاطهم العقلي وسلوكهم الاجتماعي بغية تحقيقها • ذاك أن المصلحة الطبقية تكمن في التعميمات الاجتماعية التي من موضوعيتها مصلحة منتجيها لانها لا تقتصر على موضوعية التعميمات الطبيعية • وفي المجتمع تكون الموضوعية نسبية في حدوده حيث تمثل مصلحة الجماعات التاريخية وطبيعتها معيارا حقيقيا يقاس به ماهو " موضوعي " دون أن تستثنى من ذلك المصلحة الشخصية الا اذا عبرنا عنها بصيغة العلاقات الانتقائية التي تحقق آمالا أو أهدافا فردية لا تقدم للمجتمع مساهمة فعالة في توازنه النسبي أي في كليتـــه •

وتحاول بعض المدارس الاجتماعية اقامة الدليل على علمية دراستها الاجتماعيـة ـ كما في المكيافيلية والنخبوية والداروينية الاجتماعية ـ في محاولة للوصول الى السلطة بادعاء نسق العلم الطبيعي • فمن جهة نظر هؤلاء ينبغي أن يتحرر البحث الاجتماعي من الاعتبارات الأخلاقية حتى وان كانت تمثل جزءا منه • فهم يرفضون " مناقشة ما اذا كانت حقيقة معينة عادلة أم ظالمة ، أخلاقية أم غير أخلاقية " (أ / ص ١٢) في حين يدخل اهتمامهم ومصلحتهم في صميم موضوعية الحقيقة الاجتماعية التي لا تنفصل عن السياسة لتحقق أهداف هذه الطبقة أو تلك في حكم المجتمع ، وهذا البعد الجديد في الموضوعية تقرره السياســة •

ونظرا لترابط المعرفة مع المصالح والاهتمامات الانسانية تشكل المصلحة الطبقيـة مؤشرا هاما في كشف اتجاهات البحث في التراث الاجتماعي والاثار الناتجة عنه وهنا تجافي المصلحة الطبقية المنظور الذاتي وتدرك من المنظور الموضوعي " بوصفها مطالب (WANTS) " (٣٤ / ص ١٠٨) لا رغبات في تغيير بنية هذا المجتمع أو ذاك في الاتجاه المنشود • ولعل تساؤلات غولدنر توضح أثر المصلحة الطبقية في ظهور التعميمات الاجتماعية :

" أ ـ ماهي الظروف التاريخية والسوسيوثقافية التي ساهمت في ظهور النظرية ؟

ب ـ ماهي النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك النظرية ؟

ج ـ هل تسهم النظرية السوسيولوجية في حصر الرؤية في نطاق ما هو قائم أم أنها

(أ) ـ بوتومور ، ت • ب : الصفـوة والمجتمـع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ترجمة علياء شكري وآخرين • ط ٢ القاهرة ١٩٧٨ •

••/••

تساهم في تجاوزه ؟ ولصالح من ؟ " (٤٦ / ص ١٩٥) • هنا تلصق العلمية بالنشاط العملي فتتقدم موضوعية البحث الاجتماعي في ماعدا التزامه بقضايا المجتمع وتأمين الحلول الناجمة لمشاكله الناجمة عن تطوره • من هنا النداء الى توظيف نتائج الدراسة الاجتماعية في " علاج المشكلات الاجتماعية فتصل بنا الى التضامن المنشود الذي يدمج الفرد بالمجتمع" (٢٥ / ص ٢٧٥) •

وتدخل المصلحة أيضا كمعيار لتقسيم بنية المجتمع الطبقية • ان الطبقة الاجتماعية التي تعمل لمصلحتها تقوم على أساس اقتصادي ولكنها لا تقتصر عليه فان الأهداف والمثل تشكل احدى قواعد تحقيق مصلحتها في المجتمع المنسجم أو المتوازن نسبيا الذي تبغيه وتسعى للوصول اليه • ومن ذهب ، مثل فرانكلين جيدنجز (١٨٥٥ — ١٩٣١) ، في نظريته عن الاستقرار الى تقسيم بنية المجتمع الى أربع طبقات وأسماها حقيقة وهي " الطبقة الاجتماعية (الصفوة) وغير الاجتماعية (الجماهير) والطبقة الاجتماعية الزائفة (المتألفة من الذين يعتمدون على مساعدات الآخرين) والطبقة المعادية لمصالح المجتمع (وهم المجرمون) " (٣٤ / ص ١٣٥) أقام تصنيفه هذا على الفروق الفيزيائية والعقلية والأخلاقية في الصراع كنموذج اجمالي للسلوك الاجتماعي • هنا تأخذ الداروينية الاجتماعية بالعلمية الطبيعية لتقيمها في أساس تنظيم المجتمع بصراعه من أجل البقاء • وقد أصبحت هذه العلمية نظرية المصالح وصراعها عند البيون سمول (SMALL ١٨٥٤ — ١٩٢٦) كما اعتبر جمبلوفيتش (GUMPLOWICZ ١٨٣٨ — ١٩٠٩) أن المجتمع هو " الجماع الكلي للجماعات المتصارعة التي ترتبط كل منها بمصلحة مشتركة أو أكثر " (٣٤ / ص ١٠٤) تحت تأثير العقيدة الفكرية التي يؤمن بها وقد وصف راتسنهوفر (RATZENHOFER ١٨٤٢ — ١٩٠٤) الدوافع المحركة للسلوك الاجتماعي أو الفردي بأنها : " تلك المصالح التي تمتد في الطبيعة الحقيقية للانسان " (٣٤ /ص ١٠٥) اذ أن ضرورة حاجة ما ، سواء كانت تناسلية أو غذائية أو تأكيدا للذات أو اجتماعية قرابية أو متعالية دينية ، يكون أساس العمل بغية تحقيقها • فالنظام الاجتماعي تنظيم للصراع كما في نظام الطبيعة ، حيث لا يبقى سوى الصالح للبقاء • ومن منظور المصلحة الطبقية فان الدراسة الاجتماعية تبقى أسيرة النسق الطبيعي الذي تعتقد به لأنها لا تعمل لمصلحة المجتمع في كليته •

ثم هناك من يعتبر أن دراسة الطرق الشعبية (FOLK WAYS) — التي تشرح أساس تطور العادات الاجتماعية وطبيعتها وعملها ودوامها — امتدادا للداروينية الاجتماعية فهي تقيم أهمية للقوة في ايجاد تلك الطرق • وقد نحا هذا المنحى ولیم جرام سمنر (SUMNER ١٨٤٠ — ١٩١٠) اذ قدم ثلاثة من التفسير في مؤلفه " الطرق الشعبية "

••/••

(١٩٠٦) ترتكن الى : المصلحة واللذة والالم ودوافع الجوع والجنس والزهو والخوف (٣٤ / ص ١٠٩ ، ١١٠) .

وتترافق المصلحة الطبقية مع القوة لتأسيس حكم جديد في المجتمعات ، خاصة النامية منها ، يدعمها في ذلك التنظير الاجتماعي المسبق الذي يرفده نشاط الطبقة السائدة في الواقع بمنتجات فكرية تناسبها . وهنا يتزاحم علم الاجتماع الغربي والاشتراكي على تقديم التعميمات الاجتماعية التي تخدم مصالح ممثليه في البلدان النامية عندئذ لا يكون للسؤال عن أصل المعرفة أهمية بقدر السؤال عن مدى صلاحيتها الاجتماعية في التطبيق عمليا في خدمة مصلحة الجماهير . اذ أن التعميمات الاجتماعية المنحازة لصالح المجتمع ككل موحد موضوعية ولن تنقص فائدتها بالممارسة والنشاط العملي لتحسين أحوال المجتمع ، لأن التواصل بين العلم والمصلحة قائم ولربما "كان الوصل بين العلم والمصلحة من بديهيات كون النظرية تعد علمية حيث تشمل في معطياتها ومناهجها العلاقة القائمة بين الفاعل وموضوع الفعل " (٧٢ / ص ط) . وكما أن المصلحة أم الاختراع في العلم الطبيعي فانها أم الكشف في البحث الاجتماعي لتلبية حاجات الانسان المادية والروحية . الا أنه " ليس من حقنا أن نستند الى تحليل المصالح وحده لكي ننسب هذا الأسلوب الفكري المعين أو ذلك العمل الفني المحدد الى زمرة اجتماعية بعينها " (١٠ / ص ٢٦٠) فهناك عامل آخر هام أيضا هو المنطلق الايديولوجي .

ب — المنطلـــق الايديولـــوجي

تعتبر الايديولوجيا منظومة من المعتقدات والمفاهيم الواقعية والمعيارية الرامية الى شرح الظواهر المركبة من خلال تطلعات المجتمع الذى يؤمن بها بحيث تسهل لـــه الانتقاءات السياسية ـ الاجتماعية وتعكس وتسوغ مصالحه واهتماماته وكان الكونت دى تراسي أول من استعمل مصطلح الايديولوجيا بهذا المعنى عندما كتب عن الافكار في نهاية القرن الثامن عشــر •

ولعلنا نجد في التناقض الاجتماعي الواقعي والطبقي أول بذور الايديولوجيـــا وحقيقة علاقتها بعلم الاجتماع وذلك حين ربط ماركس وانغلز الايديولوجيا بالوعي وذلك بالنسبة للانماط الاجتماعية الاقتصادية السابقة للاشتراكية ، فقد حللا العلاقة بين الجانبين المعرفي والاقتصادى وبينا توازى الايديولوجيا مع التطور الاقتصادى من أجل فهم كل منهما وتثبيت قواعد فهم تاريخ الفكر العلمي الذى هو " ظاهرة تاريخية تتوقف تماما على الواقع الاقتصادى البحت " (١٠ / ص ٢٥٨) •

ويتفق كارل مانهيم (KARL MANNHEIM) في كتابه " الايديولوجيا واليوتوبيا " (١٩٣٦) مع ماركس في أن أنماط التفكير والنظم السياسية تنشأ عن النظم الاجتماعيـــة الاقتصادية مضيفا اليها المنظمات التي تنتشر بواسطتها الافكار كالجماعات التربوية والفكرية • ويميز مانهيم بين المعنى العام والمعنى الخاص للايديولوجية ، فيقول بالنسبة للمعنى الأول : " ان كل الأنساق الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية الى الدفاع عن الوضع الراهن وايجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى ايديولوجيا وهي أنظمة ثابتة ودفاعية " (٦ / ص ٢٣٥) • أما المعنى الثاني فهو " يتراوح بين الكذب الوجداني الشعورى والخداع النفسي ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية " (٦ / ص ٢٣٥) •

وتوضح الايديولوجيا بمنظوماتها التصورية الدور التاريخي والاجتماعي والاقتصادى في مجتمع محدد ، والتي تكشف عن واقعه في فترة سيادتها • كما أنها تشكل فرضيا خلفيــا يؤثر على مستوى البحث النظرى والميداني ذاك أن التحيز يبدأ من لحظة اختيار موضـــوع الدراسة حتى اعلان نتائجها التي لابد وأن تطابق المنطلق الايديولوجي لأن " الايديولوجيا نتاج عقلي وظيفته حجب الطبيعة الحقيقية لمجتمع ما ، وهي تنبع تلقائيا من عقول أولئك الذين يستهدفون تثبيت نظام اجتماعي بعينه " (أ / ص ٤٠) •

أ — سعد ، علي اسماعيل : الاتصال والرأى العام ، مبحث في القوة والايديولوجية • الاسكندرية ١٩٧٩ •

من هنا كان الخلاف بين المدارس الاجتماعية المعاصرة حول الايديولوجيا • وهو يأخذ شكلين متناقضين يمثل الأول منهما السوسيولوجيا مفرغة من كل ايديولوجيا باعتبارها خرافة وتضليل في البحث الاجتماعي كما تقول المدارس الاجتماعية " البرجوازية " بينما يربط الشكل الثاني الايديولوجيا بصيغتها العلمية بالسوسيولوجيا جاعلا اياها احدى موضوعاته كما يبدو ذلك واضحا في المدارس الاجتماعية الاشتراكية •

الا أن تجريد علم الاجتماع ، وبالتالي العالم فيه ، من القليل أو الكثير من تأثير ايديولوجية مجتمعة يفترض وجوده خارجا عن كل مجتمع • فمهما كان منهجه موضوعيا فلن يكون غير متحيز ، خاصة وأن المنطلق الفكري الذي يسعى الى تحقيقه يحتوي دوما على بعد سياسي تكون الايديولوجيا أساسا له • لذا أكد رايت ميلز أن الجهود السوسيولوجية قد تبلورت حتى الآن في ثلاثة اتجاهات : " الأول : الاتجاه نحو بناء نظرية تتناول تاريخ الانسان ، مثال ذلك بداية علم الاجتماع كما تظهر في مؤلفات كونت ، وماركس ، وسبنسر وماكس فيبر • فهذا الاتجاه ينشد الوصول الى تحديد مراحل تطور الانسان وحياته الاجتماعية اعتمادا على البيانات التاريخية ، وهذا ماجعل هذا الاتجاه يتردى في الخطأ حين حاول التنبوء بالمستقبل كما حدث في كتابات توينبي • الثاني : الاتجاه نحو نظرية منهجية لطبيعة الانسان والمجتمع كما بدا ذلك واضحا في كتابات الصوريين وخاصة عند سيمل وفون فيزة • الثالث : هو الاتجاه نحو دراسة الوقائع والمشاكل الاجتماعية المعاصرة دراسة امبيريقية من خلال النظر الى علم الاجتماع على أنه دراسة لقطاعات معينة من المجتمع " (٥٧ / ص ٢٢) •

وحينما تعتمد المدارس الاجتماعية المعاصرة معيار الصراع أو التوازن في المجتمع ، كما قال به داريندوف ، يتضح منظورها الايديولوجي ، لاسيما وأن العلم هنا لم يعد مجرد تصور موضوعي بل أنه أصبح بحد ذاته بنية فوقية أو مقولة تاريخية ، وفق تعبير أنطونيو غرامشي (٣٢ / ص ١٠٠) فحينما درس كونت أشكال الفوضى وكيفية القضاء عليها في فرنسا وحين فحص صحة منهجه الوضعي على مشاكل عصره وجد أن أهم مشكلة تواجهه هي ترميم المجتمع الفرنسي واعادة تنظيمه بعد الثورة من أجل اعادة التوازن اليه • فهو أراد اذا من خلال منهجه الوضعي أن يستتب التجانس العقلي أو الوحدة العقلية فتزول مظاهر الفوضى في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية • لذا نشأ علم الاجتماع عند كونت عن " رغبته في اصلاح المجتمعات المعاصرة " (٣٨ / ص ٧ ، ٨) •

أما أميل دوركايم فقد فرق بين علم الاجتماع والعقيدة الاجتماعية فقال : " ان علم الاجتماع لا يمكن أن يكون علما فرديا أو شيوعيا أو اشتراكيا " (٣٩ / ص ٩٣) لكن تطبيق

••/••

العلم في الحياة العملية هو سعي نحو اتمام الفائدة في نظره • (٤٦ / ص ٩٨ ، ٩٩) ومما لا شك فيه أن تطبيق المعرفة الاجتماعية يتم من خلال المواقف السياسية وبالتالي الايديولوجية • وقد رأى البعض أن النسق الفكرى الذى طرحه كل من فيبر ودوركايم وباريتو يمثل لديهم " ردا محافظا على التيار الذى تزعمته الماركسية لتثوير مفاهيم علم الاجتماع من أجل تغيير المجتمع وتحديد مسيرته في اتجاه معين " (٦٨ / ص ٢٧٥) •

ويمثل اتجاه تالكوت بارسونز في البنائية الوظيفية نظرية للاستقرار والتوازن والنظام ويتجاهل الصراعات القائمة في المجتمع الأمريكي وسواه ، وحتى في البلدان النامية • فالثورات وحركات التحرر ظواهر مرضية تفسر في ضوء علم النفس وليست في زعمه اجتماعية لتفسر في ضوء علم الاجتماع • وهذه الاستنتاجات تؤكد المفاهيمية البارسونزية التي تستند الى الايديولوجية وينفذها النظام الاجتماعي السائد في أمريكا وفي خارجها ولا تهتم الا بـ " مضمون القيم الجماعية القائمة داخل المجتمع " (٥٧ / ص ٢٢) وتهمل مايفعله الناس في حياتهم اليومية من منظارها بالتحليل الاجتماعي •

ولا تعدو الايديولوجيا كونها احدى الحالتين : " قد تكون الايديولوجيا علمية أو غير علمية ، وقد تكون انعكاسا حقيقيا او زائفا للواقع حيث تغذى مصالح الطبقات الرجعية ايديولوجيا زائفة ، بينما تعين مصالح الطبقات التقدمية والثورية على تشكيل ايديولوجية علمية " (أ / ص ١٥٧) • وهناك من وجد أن الآراء التي دافع عنها علماء الصفوة " تعبر في مجموعها عن ايديولوجيا تحمي المصالح السياسية للطبقة الوسطى بوجه عام " (ب /ص ١٤)• ولذلك يعلن ميلز أن دراسة المجتمع لابد أن تتم بوحي من الخيال السوسيولوجي — وهو امكانية ادراك الانسان نفسه لكونه جزءا من المجتمع الانساني وليس لكونه شخصا في أسرة محدودة ، وان امتدت ، وتتميز تلك الدراسة بأنها تدور حول طبيعة البناء الاجتماعي ومشكلاته ومكوناته ونوع الترابط بين عناصره ، ومكان المجتمع موضوع البحث من التاريخ الانساني ومعنى وجوده بالنسبة لتطور الانسانية وطبيعة أنماط الرجال والنساء ومعنى كل خاصية من خواص المجتمع بالنسبة للماهية البشرية وبالتالي فان علم الاجتماع ، انطلاقا من هذا كله ، مكلف بمهمة المساهمة في التحرر الاجتماعي أو ماأسماه بالدفعة الاصلاحية في المجتمع •

وطبقا للمنطلق الايديولوجي طالب ماركس فلاسفة العالم بتغييره بدلا من تفسيره •

(أ) — سعد ، علي اسماعيل : الاتصال والرأى العام ، مبحث في القوة والايديولوجية • الاسكندرية ١٩٧٩ •

(ب) — بوتومور : الصفوة والمجتمع • مرجعه سابق ذكره •

••/••

ذلك أن الايديولوجيا جزء لا ينفصم من البناء الفوقي منبثق عن البناء التحتي ولا شك أن التأثير بينهما متبادل متلازم •

ان الايديولوجيا تؤثر في علماء الاجتماع وبحوثهم وتستهدف السياسة الاجتماعية التي تنطلق منها الوصول الى " استخلاص المبادئ العلمية لكل وجوه نشاط الحزب الثورى المتعددة من أجل الحل العلمي للمشكلات الواقعية الوطنية ـ الاقتصادية منها والتنظيمي والعقائدى " (٤٠ / ص ٥٦ ، ٥٧) • أما محصلة الدراسة الاجتماعية الميدانية التي تقتصر على مجرد قوائم لا تخضع للتعميم العلمي فانها محاولات غير جادة لدراسة المعضلات الاجتماعية مثل البطالة وافتقار الطبقات • من هنا كانت " الدغمائية والمدرسية والامبيريقية من ألد أعداء الماركسية " (٤٠ / ص ٦٥ ، ٦٦) • فطرد الآراء المزيفة والمضللة خارج نطاق العلم أيسر في مجال علوم الطبيعة منه في العلوم الاجتماعية كون أنصار كل اتجاه يدافعون عن صحة معتقداتهم وقضاياهم مفندين خطأ الدعاوى المضادة وهذا مايسميه كوهين وناجل " بصدمة الحقيقة " • ولكن يبقى الواقع الاجتماعي مختبرا حقيقيا لكافة التعميمات الاجتماعية الاشتراكية منها والبرجوازية حيث تقرر ذلك السياسة وتعين الممارسة الاجتماعية أو النشاط العملي للناس صحة ايديولوجيتها المسبقة وقد سبق لريموند اريس (R. ERIES) أن فرق بين البحث الموضوعي وبين استخدام نتائج هذا البحث في خدمة السياسة كون موضوعية العلوم الاجتماعية لا تفي بحاجة الانسان المعاصر الى حلول سريعة لمشاكله الحياتية •

ومن هنا يرتبط واقع المعرفة بالقيمة الاجتماعية ، ولما كان هدفها تكوين نسق نظرى لمعرفة واقعها الاجتماعي جاء كشف هذا الواقع عن طريق الايديولوجيا لا موضوعية تلك المعرفة • وحول هذا يتفق أغلب العلماء على موضوعية المنهج أو البحث العلمي • أما معيار صحة النتائج فهو توظيفها لمصلحة المجتمع • كذا كان عالم الاجتماع ملتزما بتطبيق نتائج بحثه وقت الاعتراف " بوظيفة المعرفة السوسيولوجية ، وبالتالي طبيعة ردود الأفعال التي يقوم بها المجتمع حيال هذه المعرفة " (٣٣ / ص ٩) •

ولا يلغي التزام العالم بايديولوجية مجتمعه موضوعية دراسته اذا كانت تلك الايديولوجية تخدم تطور وتقدم مجتمعه بصورة علمية • أما التساؤل مع موريس جنزبرغ عن القيمة والمثل العليا الدافعة والمؤثرة في السلوك الانساني فيوضح بدوره شرعية الايديولوجيا " أولا ـ أليست دراسة القيم ذاتها دراسة لأنماط من الواقع أعني أفعال التقويم أو عملياته ؟ ثانيا ـ هل في وسعنا خلال بحثنا للواقع الاجتماعي أن نترك جانبا كل اشارة الى الغايات والمثل العليا والأماني الانسانية ؟ أليست الغايات والآمال هي ذاتها المادة التي تصنع منها الأحداث الاجتماعية ؟ " (٣٦ / ص ٣٤) •• ان القيمة تؤثر فيها وتنضوي في نسق

••/••

أو نظام الايديولوجيا وهذا ناجم عن اعتبار الايديولوجيا موضوعا في علم الاجتماع قابلا للنفي أو للاثبات في شمولية الواقع الاجتماعي من حيث أنه " يجب ألا نخلط هذا الهدف الذى يصحب بلوغه مع هذه (الاختيارية) التي طالما ضغطوا عليها لممارستها والتي تكشف أنهما النقود الصغيرة التي تتعامل بها المثالية والمحافظية " (٣٢ / ص ٢٥٧) اللتان تزعمان أن موضوعية العلم الاجتماعي تكمل بتفريغه من الايديولوجيا الملتزمة .

الفصـــل الثانـــي

أ — علاقـــة المنهـــج بالنظـــرية

تتباين نظريات العلوم بتعدد المناهج وتنوع مواضيع العلوم أما النظريات فهي منظومات عقلية لعدد من القضايا مكون من تصورات تهدف الى ربط النتائج ببعضها • وتصاغ القضايا بصورة منطقية مبرهن عليها أمام العقل أو مختبرة في الواقع (الطبيعي أو الاجتماعي) فتنظم الجوانب المنتقاة وتمتاز بشمولها الذى يفسر أكبر عدد ممكن من الظواهر في المجـــال الذى تحكمه بحيث يقبل التفسير كفرضية قريبة من الحقيقة • ويضاف الى ذلك في الدراســة الاجتماعية ضرورة التساؤل والتمحيص بحيث تكون النظرية نقديـــة •

وتعني النظرية الاجتماعية في الكتابات المعاصرة في علم الاجتماع احدى العمليات التالية : " انشاء تصاوير تصنيفية ، أو صياغة مفاهيم معقدة توجه الباحث الى الحوادث المفيدة ، أو صياغة أفكار عامة حول الطريقة التي تنشئها التغيرات الاجتماعية ، أو يمكن أن تثار بها تنبوءات مبنية على اكتشافات اختبارية ، ثم يتحقق منها بعد ذلك (فرضيات) ، انشاء علاقة بين حوادث اختبارية وحوادث أخرى ، مفترضة افتراضا أو متحقق منها (تفسير) " (٧/ ص ٢١٣) •

ويؤثر البعض الكلام عن طريقة في التحليل بدلا من الحديث حول النظريـــة ، ومع ذلك يمكننا أن نميز أربعة نماذج شاملة للنظريات هي :

" آ — النظريات التحليلية : (نظريات المنطق والرياضيات) •

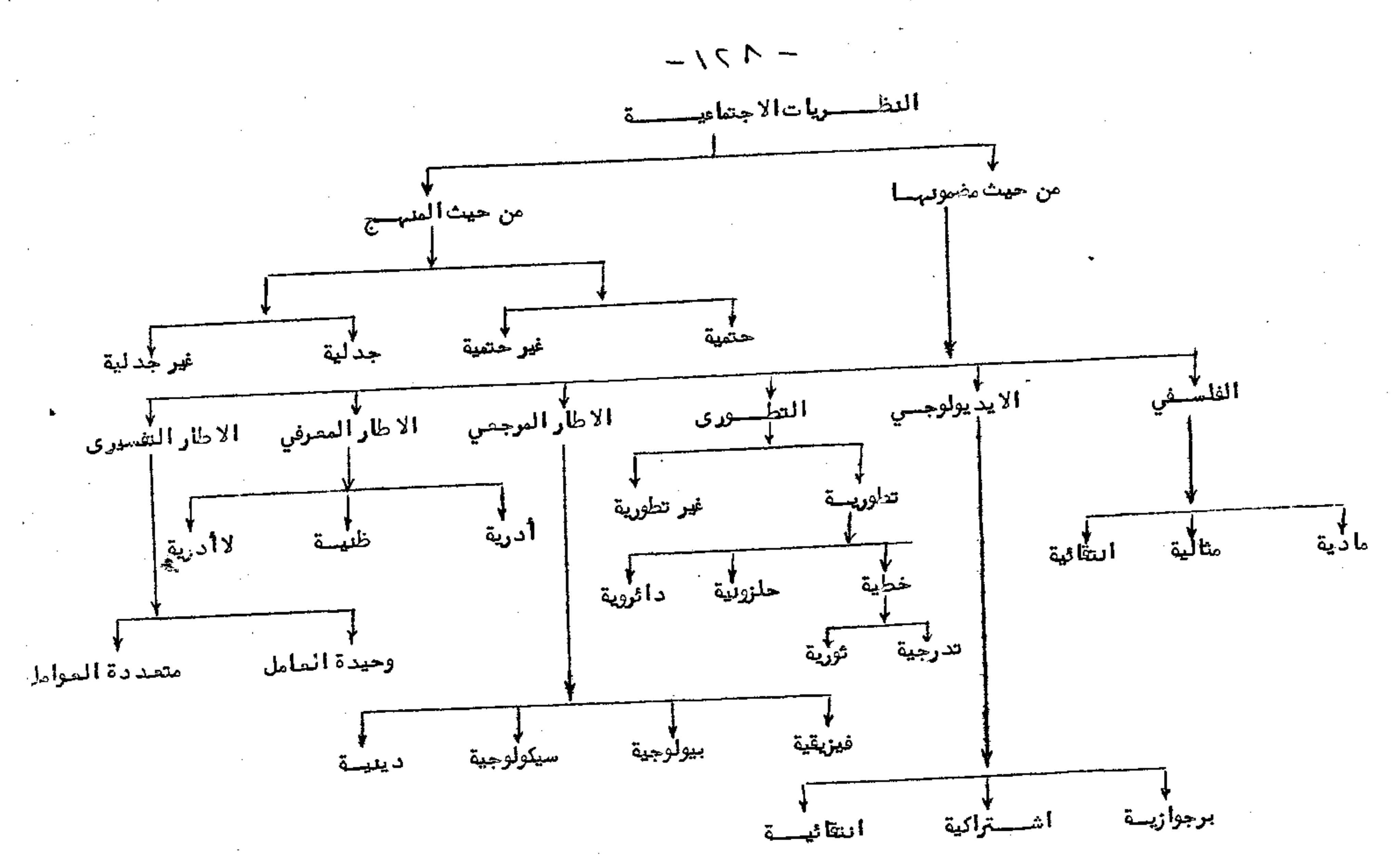
ب — النظريات المعيارية : (الاخلاق والجمال ••••)

ج — النظريات العلميـــة : وتتميز بالشمول ، وقد يكون نسبيا ، وهي احصائية كمـــا يجب أن تكون سببية • والنظرية العلمية اختبارية بمعنى امكان استنباط مثـــل هذه القضايا ومراجعتهـــا اختبارا للنظرية •

د — النظرية الميتافيزيقية : ليست قابلة للاختبار على نحو كامل ولذلك تكون عرضة للتقييم العقلي " (٥٧/ ص ١٢ ، ١٣)

ويوضح الملمح التالي مدى التشعب النظرى في علم الاجتماع من جهـــة كمـــا ويبرز أهمية المنهج في التصنيف من جهة أخرى :

••/••


النظريات الاجتماعية
من حيث مضمونها
من حيث المنهج
حتمية
غير حتمية
جدلية
غير جدلية
الفلسفي
الايديولوجي
التطوري
الاطار المرجعي
الاطار المعرفي
الاطار التفسيري
مادية
مثالية
انتقائية
تطورية
غير تطورية
خطية
حلزونية
دائروية
تدرجية
ثورية
أدرية
ظنية
لاأدرية
وحيدة العامل
متعددة العوامل
فيزيقية
بيولوجية
سيكولوجية
دينية
برجوازية
اشتراكية
انتقائية

(٤٣ / ص ٢٩) .

والطريقة مجموعة قواعد أو تعليمات تعين أنواع العمليات فتؤدي ، انطلاقا من مقدمات معينة ، الى غاية محدودة • وهي تقبل الصياغة والتكرار والتعلم وفقا لطريق واضح يعبر عن العمليات المنظمة للوصول الى الحقيقة طبقا لمبادئ الطريقة وللصفات العقلية التي تتمتع بها النظرية العلمية الاجتماعية • أما القاسم المشترك بين النظرية والمنهج فهو كيانهما العقلي المشترك وهو " مقتضى فكر سابق على الحدث أو الأقمولة " (٢٤ / ص ٥١ الى ٥٤) • ولكن هناك فرق بينهما بالدرجة الأولى في آثارهما على المستوى العملي • فالمنهج هو الفكرة التي يعمل العالم بنشاطه الكلي وفقا لها بغية الوصول الى النظرية واختبارها كما قد يعدلها اذا لم ترتق الى رتبة اليقين • فاتباع المنهج العلمي يتيح امكانية الابداع بينما النظرية هي فكرة قد قررها عقل العالم بشكل مؤقت حول الظاهرة التي يدرسها وقد توحي تلك النظرية بكشف جديد • وهنا تتداخل وظيفة كل من المنهج والنظرية حيث أن " نفس الفكرة ، اما أن تكون ذات صفة وصفية ، تقريرية ، اختبارية ، صورة ، نظرية مثل صيغة الماء كيميائيا (H_2O) وهي تتكون من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الاوكسجين أو ذات وظيفة معيارية ، انشائية مثل تحليل (H_2O) " (٢٤ / ص ٥٩) • ففي الحالة الأولى دلت على نظرية تؤكد طبيعة الماء بشكل تقريري وصفي بينما الحالة الثانية دلت نفس الفكرة على المنهج المتبع بتحليله وتركيبه •

من هنا يختلف فهمنا لظاهرة ما باختلاف النظرية التي أدى منهج دراستنا اليها لتفسير تلك الظاهرة أي ان اختلاف الطرق المؤدية الى تفسير حقيقة ما يؤدي الى فهم مغاير لها ، تعبر عنه بنظريات يركن فهمنا اليها • فالحقيقة الاجتماعية أو الطبيعية موجودة ، والذي يختلف هو فهمنا لها (٥٢ / ص ١٤ وما بعدها) وبالتالي كان المنهج مؤثرا على الفهم • أما بالنسبة للواقع الطبيعي أو الاجتماعي فلا يحتمه المنهج والنظرية بل يحاولان فهمه ، ومن هنا جاء تلاحمهما ، ذاك أن بناء العلم النظري سليم عندما تكون العلاقة صحيحة بينهما في فهم الواقع • كما وتشترط صحة النظرية كفاءة المنهج وعلميته ، أما جدواها ونجوع تقنية المنهج فرهن تطور العلم والمجتمع " اذ يكفي الاحتكام الى المناهج المستخدمة في البحث لقبول النظريات أو رفضها ، كما أن أي تغير يطرأ على الأهداف النظرية للعلم يقتضي تعديلات أخرى ينبغي ادخالها على المنهج " (٥٠ / ص ١٠)

ولكن هناك مفارقة بين الاثنين • فان المرء " يحتاج لتكوين طريقة الى نظرية ، كما يلزم لبناء نظرية توافر طريقة " (٢٤ / ص ٥١ ، ٥٤) ، وتحل هذه المفارقة في رأي البعض بابراز دور الممارسة بصفة الصيرورة الجدلية في تحصيل المعرفة فيصبح تبادل الفعل بين النظرية والمنهج ممكنا أي يأخذ كل منهما دورا آخر ، فالطريقة صيغة أمرية موجهة •

وهي بناء ذهني قابل للتطبيق • وتخبرنا تلك الصفات النظرية وهي هنا نوع من المنهج وهذا يعني أن النظرية أحيانا تحدد منهجية البحث (١٨ / ص ١١١ وما بعدها) (أ) •

ويؤثر المجتمع بما يسود فيه من قيم واتجاهات علمية على المنهج • وينعكس هذا التأثير في النظرية بمحاولة العالم التي تبغي معرفة العالم المحيط به والتحكم به ، ذاك أنه " يطور ويستخدم الاشكال المختلفة والمناهج الملائمة لعكس الواقع ، (••••) وتعكس أشكال ومناهج المعرفة التي استخدمها الانسان جوانب وترابطات الواقع والقوانين المحددة لتطور المعرفة الاجتماعية والممارسة الاجتماعية " (٤٩ / ص ٨٣) •

ويجابه العلم بمنهج المعرفة به المشاكل التي تواجه الانسان اليوم كما يتوقع حلا للمشاكل التي ستجابه البشرية منها في المستقبل فالمنهج العلمي آلة سابرة للواقع الطبيعي والاجتماعي بغية الوصول الى النظريات والقوانين التي يفترض أنها تحل معضلة البحث العلمي لتبيان أواصر الارتباط بين النظريات والواقع • وهي لا تحدده موضوعيا ، بل تساهم في فهمه وبدرجة تتفاوت في دقتها العلمية • فميلاد النظرية " في مرحلة معينة من تطور العلم (يكون) لدى دراسة عدد كبير من الظواهر ، وهدف النظرية شرح تلك الظواهر من وجهة نظر معينة ، لكن هذه النظرية بالذات تبدو غير كافية ، بل وغير صحيحة عند اكتشاف حقائق جديدة لا تدخل ضمن نطاق القوالب النظرية القديمة " (٤٢ / ص ١٦) • وهذا ماكشفه تطور البحث العلمي وتثبيته فحكم بتطور مماثل على النظرية الجديدة • فهي اذا ليست ناموسية ، لأن المنهج ليس عقيدة جامدة أو تعاليم نصية وينبغي ألا تعلم " النظريات العلمية كعقائد أو معتقدات دينية " (٢٦ / ص ٢٧٨) •

ويكشف علماء الاجتماع عن بؤر الضعف في البحث الاجتماعي ومنها صعوبات ايجاد النظرية الاجتماعية مثل اكتفاء النظرية بالجمع والتنظيم (ب / ص ٨١ ، ٨٢) أو عدم شمولية هيكلها المعترف به على نطاق واسع (٧٨ / ص ٢٩) أو استنادا النظرية الاجتماعية الى مجموعة من التعميمات الاجتماعية المتناقضة (٤٦ / ص ٤١) • يضاف الى ذلك تعدد المناهج المستخدمة بهدف الوصول الى الغاية • أي أن البحث الاجتماعي عاجز اليوم عن تقديم نظرية اجتماعية شاملة تفسر موضوعيا الواقع الاجتماعي بشكل مقنع • فنحن " عاجزون عن تقديم منظومات ، بل عن تقديم نظريات • اننا نناضل لكي نعطي الاخرين وأنفسنا مسمى معينا " (٣٣ /ص ٢٥٧) رغم التحسينات المنهجية التي أدخلها علماء الاجتماع على البحث الاجتماعي ، كتأكيدهم على وحدته التي تسهل المقارنة قصد تحقيق أقل عدد ممكن من المقولات النظرية

(أ) — وقد ورد في (٢٤ /ص ٥٥) أن : هدف المعرفة يؤثر في طريقة الحصول عليها •

(ب) — ادرنو كاتيودو • علم الاجتماع والبحث الامبيريقي • ترجمة غانم هنا • • •

(٥٧ / ص١٠ ، ١١) وابرازهم دوافع التصحيح الذاتي للعلم كمشروع يتسع الاتفاق فيه حول معاييره ومناهجه (٤٦ / ص٢٢٤) • وقد أكدوا أيضا ضرورة الخيال السوسيولوجي في البحث الاجتماعي المعاصر لكي لا تتبعثر نتائجه سواء بسبب طرائقيته أو نظرياته (٨١) وأعطيت الطريقة التاريخية والمقارنة أهميتها التي لا تقتصر على تكميم البحث الاجتماعي فتدعى العلمية عندئذ فقط • وكان النداء لتوحيد المصطلحات التي تساهم في فهم أهداف علم الاجتماع ، كما نادى آخرون بنمذجة الظواهر لايجاد نظريات متوسطة المدى تفسرها • ويشدد البعض على تصور برنامج لتطور النظرية في المستقبل (٥٧ / ص٢٧) فترصد تفرعاتها وتضبط • في حين أن هناك من يعتقد أن المنهج الجدلي يصل بنا الى العلاقات الناظمة للظواهر من خلال تطور الطبيعة والمجتمع •

ان المنهج والنظرية متلازمان شرط ألا يتحجر أحدهما أو " يؤدلج " فيغدو المنهج آلة مهنية أو مجرد تعليمات ينفذها الباحثون احتراما للواقعية وتحقيقا للموضوعية في فريق عمل يفحص الأدلة التي تتصل بالمشكلة المدروسة من أجل خدمة النظام الاجتماعي القائم الذي يمولهم ، فيضع نتائج بحوثهم في خدمة مصالحه • وهذا ما نجده في الأمبيريقية الأمريكية التي سبق فوجدنا أن مصلحة جهة تمويل بحوثها تدخل في موضوعيتها فتخرج نتائجها من دائرة العلم •

ولما كانت " النظرية تنبوءا ، تعميما ، قفزة بالمجهول " (٥٢ / ص٩٦) فان محدد هبوطها الى مجال من الواقع الاجتماعي ، ومثبت شرعيتها في العلم هو العالم بفاعلية المنهج العلمي • فالنظرية طابع منطقي للمنهج بلغة الرياضيات • وهذا ما اتضح بمحاولتنا للاقتراب من فهم المنهج العلمي ، حيث وجدنا أن نظرية كل مدرسة اجتماعية معاصرة تتوائم مع المنهج الذي أدى اليها • أما تقييم علمية المنهج والنظرية فرهن مقدرة العلماء في التحرر من تأثير المنطلقات الخاصة بمدارسهم فيكون تقييمهم موضوعيا •

ب- علاقة المنهج بالموضوع

المنهج والموضوع تحديدان اجتماعيان وهما نوع من الخبرة التي تمثلها علاقة انسانية خاصة لدى تطبيقها على عينة اجتماعية أو على كلية المجتمع ، ولا ينفصل موضوع العلم عن الطريقة التي تفضي اليه ، والتأثير بينهما هو جدلي يضم الفاعل العلمي وموضوع الدراسة ، فيكون العمل الناتج معرفة . اذا يحتوى العمل العلمي دوما على ثلاثية هي : " الباحث والمنهج والموضوع " وكل من هذه المكونات للعملية العلمية لا ينفصل عن كلية المجتمع فموضوع العلم والمنهج العلمي والباحث لا وجود لها الا في علاقة اجتماعية . وليس الموضوع شيئا خارجا عن التأثر بالانسان وبالتالي بذاتية العالم كما أن العالم ليس خارجا عن مجتمعه ولا ينتقي موضوع علمه دون ذاتيته المتأثرة بارادته ومصلحته ، كما أن المنهج هو من وضع الباحث وهو أيضا محدد لموضوع البحث كما ولطرق الاقتراب منه .

غير أن تأثير المنهج على الموضوع في العلوم الاجتماعية له طابع خاص مغاير لتأثيره على موضوع العلوم الطبيعية والمعيارية لأن المنهج هنا منطلق من ذاتية الباحث كجزء من المجتمع الذى يدرسه . فهو على علاقة خاصة بموضوعه كون الموضوع الاجتماعي غير منفصل تماما عن ذاتية الباحث ، وفي هذا الواقع ميزة منهج العلوم الاجتماعية واحدى أسباب الخلاف المنتشر حولها .

ومن جهة أخرى ينظم المنهج مواضيع الواقع تنظيما نسبيا في علوم الطبيعة والعلوم المعيارية الا أنه بعيد عن أن يستنفذ تنظيم الواقع في العلوم الاجتماعية . فهو يقدم جانبا منها دون الآخر ويكون دوما قاصرا عن استيعاب الواقع في شموليته وان لعملية التجزيء هذه - التي هي في الموضوع أولا وتكون نتيجة لتطبيق المنهج ثانيا - الأثر الواضح على نتيجة البحث الاجتماعي الذى لا يكون الا نسبيا . ان المنهج في العلوم الاجتماعية قاصر من حيث أطره وآليته وحتى لغته أحيانا عن احتواء موضوعه . ولا شك في أن الخلاف المتفاقم بين المدارس الاجتماعية حول المنهج ليس من باب أهواء العلماء ونزعاتهم بل ان احدى جذوره الأساسية هي ذلك " التقصير " المحتم على منهجية العلوم الاجتماعية .

يتحدد المنهج في العلوم الاجتماعية بصيغه وأشكاله اختلاف الظواهر التي يدرسها ، وان محاولة تأصيله كي يتناسب وطبيعة مواضيع دراسته فيتماثل - كما يريد البعض - مع منهج العلوم الطبيعية (الدقيقة) لا تغني مناهج العلوم الاجتماعية

..../..

عن الافتراضات والمبادئ التي تجعل هذه الناحية من المنهج الاجتماعي ذاتية وبالتالي معرضة للتناقض والتفرع . وهذا ماوجدناه حينما قمنا بمقارنــة المنهج العلمـــي فـــي علـــوم الطبيعـــة وعلم المجتمـــع .

ثم أن تطور المعرفة قد اتبع أحيانا تطور المنهج في عملية تقدم العلم . وهـــو الذي أعطى المعرفة والمنهج طابعا تاريخيا لحق في العلم الاجتماعي خط تقدم مختلف عن تقدم باقي العلوم ولعل خط التغير هذا قد لحق المنهج لأن الفهم في الدراســة الاجتماعية مرتبط بذاتية الباحث على طريقة مغايرة لما هو عليه في العلوم الطبيعيـــة فهو يخضع لرؤيتهم وايديولوجيتهم المرتبطة بدورها بمنطلقاتهم العقائدية والفلسفيـــة بحيث يمكننا القول أن " قضية المنهج في العلوم الاجتماعية هو كونها معرفة مفســرة لموضوع معرفتها " ماعدا كونهــا مخيرة في انتقاء موضوع الدراسة وصور وآلية معرفته .

الفصـــل الثالـــث

علميـــــة المنهـــج

لابد لاقامة نظام العلم من أن تحدد علمية المنهج ، فهي تتمثل بشكل أساسـي بالموضوع الذى يطبق عليه المنهج وبالقوانين والنظريات التي يؤدى اليها ثم بالممارســـة كمعيار ثالث .

أما الموضوع الذى تخضعه للمنهج فهو احدى معايير علمية كل من العلم الطبيعي والاجتماعي على السواء الا أن مادة علم الاجتماع تختلف عن المادة التي تدرسها علـــوم الطبيعة بالرغم من أن بعض علماء الاجتماع قد أسبغ صفة الشيء على ظواهر العلم الاجتماعي لينال بها العلمية • فموضوع علم الاجتماع هو العلاقات في المجتمع أى بين الناس ثم نشاطهم الاجتماعي وما ينتج عنه في الواقع من آثار ، أى أنه انساني في الأساس وليس من منتجات الطبيعة وهو غير معاود وفريد (UNIQUE) ، ويتسم بالمعنى ويخضع لابتكارية الانسان ، بالاضافة الى تعقيده وتعدد الأسباب المتداخلة فيه والمكونة له وارتباطه بالمكان والزمان، مما يجعل علميته نسبية • وقد كتب تيودور ادرنو في هذا قائلا أن : " موضوع علم الاجتماع هو المجتمع ومظاهره وهو ليس مثل العلوم الطبيعية التي يكون موضوعها متجانسا نوعيـــا " (أ / ص ٩١) • وقد قدمت المدارس الاجتماعية المعاصرة تقنيات عملية ونظرية لضبط موضوع الدراسة الاجتماعية وتخفيف أثر تلك العوامل على علميتها •

ويصل المنهج العلمي الى العلاقات الرابطة بين الظواهر ، وهي تعرف باســم النظريات التي ترتقي بتحقيقها الاختبارى الى رتبة القانون كاطار فكرى ،(CONCEPTUAL SCHEME) مفسر لطائفة معينة من الحقائق العلمية ، من خلال نسق استنتاجي • وباتساع التفسير يزداد يقينها ، وهي تتكون من مجموعة قضايا منظمة توجه الباحثين الى المزيد مـــن الملاحظات والتعميمات (٣٥ / ص ٥٢ بتصرف) •

كما يشترط المنهج العلمي تحديد النظريات وشمولها وانفرادها بتفسير مجموعة الحقائق التي تحتوى عليها ، ثم بقدرتها على التنبوء • وتقوم تلك النظريات بوظائف علمية تبين علمية المنهج الذى أفضى اليها فكان أهمها :

" ١ — تحديد ميادين الدراسة في مختلف العلوم ، كما تحدد نوع الحقائق التي ينبغـي أن يتجه اليها الباحث في ميدان دراسته •

أ — ادرنو ، تيودور : علم الاجتماع والبحث الامبيريقي • مرجع سابق ذكره • ص ٩١

../..

٢ — تقدم النظرية عددا كبيرا من المفاهيم والمصطلحات الفنية ، التي منها الوصفية مثل الانتماء ، التكامل وعملية مثل معدل الانتحار •

٣ — تقوم النظرية بتلخيص كثير من الحقائق العلمية وتصنيفها وايجاد العلاقات بينهما في اطار علمي متكامل •

٤ — تساعد النظرية على التنبوء بما يمكن أن يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة)" (٣٥ / ص ٥٦ الى ص ٦٠) •

وقد رأينا أن النظرية هي أقل ثبوتا من القوانين التي تبين سير الظواهر المحكومة بعدة عوامل محددة بأرجحية في الزمان والمكان • .أما في العلوم الاجتماعية فتكون القوانين الاجتماعية احتمالية وتقريبية أكثر من القوانين الطبيعية بفضل العوامل الموضوعية لأنّ عوامل الظاهرة الطبيعية ، كما سبق فقلنا ، محددة ومرتبطة بجملة القياس • وقد أدى تطورها الى الوصول الى صيغ نظرية لقوانينها أكثر دقة من الاجتماعية • كما أن النظريات هي أقل صدقا من القانون الذى يرتكز هنا الى السببية ، أساس الحتمية في علوم الطبيعة ، أما السببية الاجتماعية فتتيح التنبوء بما سيقع من الظواهر الاجتماعية • وقد عرف ميل السبب بقوله " المجموعة الكاملة لجميع الشروط الايجابية والسلبية وكل أنواع الظروف التي متى تحققت ترتبت عليها النتيجة بصفة مطردة " (٦٠ / ص ٢٢٩) ولعل دافيد هيوم (DAVID HUME ١٧١١ — ١٧٧٦) هو " أول من نقل فكرة السببية من معانيها الأرسطية الى معنى التتابع المجرد بين السبب والمسبب " (٦٩ / ص ٢٧٠) ويعني هذا وقوع السبب قبل نتيجته • أى قال بـ " تلازم في الوقوع " (٦٩ / ص ٢٧٠) • بينهما " وقد كان يمكن عقلا أن يجيء الترتيب على صورة أخرى ، لكنه هكذا جاء " (٦٩ / ص ٢٧٠) • وعرف جون لوك (JHON LOCKE ١٧٣٢ — ١٨٠٤) السبب (وهو أميل الى معناه المادى) بأنه " هو الذى يحدث شيئا آخر والنتيجة هي التي ترجع بدايتها الى شيء آخر " (٦٠ / ص ٢٢١) • ومهما يكن من أمر تعريف السبب فان معناه العام يتحدد بأنه يسبق النتيجة في وجودها وهو الذى يوجدها فهو بالتالي يتضمن معنى الايجاد والتتابع الزمني فقط • وقد تطور معنى السبب بحيث اعتبر جزءا من القانون الذى يشمله ولم يقتصر على تحديد وقوع النتيجة قبل السبب أو العكس ، وبهذا غدا القانون أعم من السبب • وتتضح دعوة أوغوست كونت الى استبدال العلاقة السببية بالقانون الذى تمثل النظريات أدوات مناسبة في البحث عنه من خلال الترابط بين العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة أو متغيراتها فيصبح القانون علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر فترتبط ظاهرة بأخرى دون النظر لتلازم وقوعها الزمني •

وينتقد زكي محمود السببية بملحيين ، الأول : حوادث الطبيعة لا تتكرر بنفس الصورة ، والثاني : استلزام فترة زمنية بين السبب والمسبب ولزوم النظر اليهما كمجموعة

••/••

تفاعلات بين الحادثتين فتساق متغيراتهما على " صورة دالات رياضية " (٦٩/ ص ٢٧٠) وهذه أرجعية جديدة في العلم الحديث تساعد على الانتقال من القانون الى العلاقة التابعية التي توضح ترابط المتغيرات المكونة للواقعة بغض النظر عن السبب والنتيجة وزمن الوقوع • وبهذا يكون السبب جزءاً من العلاقة الرياضية ذات الهيكل الفارغ من المادة •

وفي مايلي تصنيف لبعض أنواع القوانين التي تشكل منها الهياكل المؤدية اليها علمية المنهج :

١ ـ قوانين التصنيف : وتختص بالتكرارات المتعلقة بخصائص الكائنات الحية أو الميتة فتفرزها على أساس شموليتها وتحديدها لنوع معين منها وتصاغ في قضايا كلية ، ومثالها قضايا علم التصنيف الحيواني أو النباتي أو المستحاثي بشكل عام •

٢ ـ قوانين اللارجعة : وتعنى بتواترات الظواهر واستمرارها لفترة من الزمن ، ومثالها التفاعل الكيميائي (أ) والقانون الثاني للديناميكا الحرارية • وهذه القوانين تحدد اتجاه تطور الظواهر مع وقوعها •

٣ ـ قوانين الأعداد الثابتة : وتتعلق دقة هذه الثوابت الرقمية بجملة القياس ، ومثالها سرعة الضوء والصوت ودرجات الانصهار والتجمد والغليان للأجسام أو ثوابت انحلالها في سائل (قانونا راؤول الخ) ويضاف اليها قوانين بنيوية وهي التي تحدد بنية الذرة وتركيبها •

٤ ـ قوانين تبدل الصفات الفيزيائية للجسم بارتفاع درجة حرارته بحيث يكون الارتباط ثابتا بين لون الجسم ودرجة حرارته • فمثلا يتبدل لون الكبريت عند درجات حرارة مختلفة أي من لونه يمكن توقع تعيين درجة حرارته •

٥ ـ العلاقات التابعية بين الكميات المقيسة في الظاهرة المحددة لتوسيع مجال تطبيقها • وصورتها الرياضية هي ع = تا (س) حيث (ع) ترمز لمتغير تابع و (س) لمتغير مستقل • وبهذا يمكن دراسة تأثير المتغيرات أو عزل بعضها نظريا وفق منطق التجريب • (أ)

(أ) استفاد الطالب من تصنيف بعض أنماط القوانين العلمية التي وردت في (٦١/ص ٢٧٦ الى ٢٨١) وكذلك من مبدأ كارنو " وهو مبدأ اللارجعة فمحور الزمن له اتجاه واحد وهو الاتجاه الامامي ، ولا يرجع الى الوراء أبدا • ومبدأ اللارجعة هذا يسيطر على حركة التطور في الكائنات جميعا وتسود فيه فكرة الاحتمال" (٧١/ ص ٥٨)

ومن العلماء أمثال ماخ وبوانكاريه وابنشتين من ينكر وجود قوانين أساسية للكون • فالقوانين في نظرهم " من خلق الخيال ومن محض الفكر ، وهي ليست وليدة الاستقـــراء والتعميم بل وليدة نشاط المخترع الذى يخضع في تأملاته لمبدأين اثنين ، أحدهما تجريبي ومؤداه أن نتائج نظرية من النظريات يجب اثباتها بالتجربة والاخر منطقي جمالي يشك في قيمته ، وهو مبدأ الاقتصاد في الفكر ومؤداه أن القوانين الأساسية للكون يجب تقليلهـــا الى أقل عدد ممكن وعدم تعارضها منطقيا • وهذا قريب مما تقول به مدرسة الوضعيـــــة المنطقية " (٧١/ ص ١٢٧ و ص ١٢٨) أما كوندرسيه (CONDORCET JEON ANTOINE ١٧٤٣ ـ ١٧٩٤) فيرى أن التقدم في المجتمع يسير وفقا لقوانين يكشف عنها المستقبـــل ، فهو يقول : " اذا كان الانسان يستطيع التنبوء ، بتأكيد كامل تقريبا بالأحداث التي يعرف قوانينها ، واذا كان يستطيع ـ في حالة عدم معرفة هذه القوانين ـ التنبوء بدرجة كبيرة من الاحتمال بأحداث المستقبل عن طريق الخبرة وتجارب الماضي ، فلماذا تعتبر عمليـــة تحديد مصائر الناس والتنبوء بها بصورة شبه صادقة عملية خيالية ، رغم اعتمادها على نتائج تاريخية ؟ ان الأساس الوحيد للصدق في العلوم الطبيعية هو هذه الفكرة : ان القوانيــن العامة هي التي تنظم ظواهر العالم ، وهي قوانين ضرورية فلماذا نعتبر هذا المبدأ أقل صدقا بالنسبة لنمو القدرات العقلية والأخلاقية عند الانسان وأكثر تأكيدا وصدقا بالنسبة لعمليات الطبيعة الأخرى " (٧٤ / ص ١٣١) • وهناك من يقول أن كوندرسيه قد وضـح أن " التقدم البشرى عملية طبيعية يسير فيهـا المجتمع دائما لقوانين ثابتة مثل نمو الكائنـات الطبيعية " (أ / ص ٢٤) •

وتعد علمية المنهج القانون عن العامل الاسطورى وتخفيف مغامرة التعميـــــم الايديولوجي والمصلحي • فهل حققت اذا علمية المنهج العلم بمفهوم العلاقة الرياضيـــة المستحدث هذا ؟ لقد " التف الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع البرجوازى على مقولـــة السبب والنتيجة بأن استبدل علماؤه مفهوم السبب بمفهوم المتغير المستقـل المتنوع ، ومفهوم النتيجة ، أو المسبب بمفهوم المتغير التابع ومفهوم الرابطة بين السبب والنتيجة بمفهوم العلاقة الوظيفية مستطين بذلك الوحدة الجدلية التي تجمع النقيضين في مقولة واحدة " (٤٣ / ص ٩١) • أما المدارس الاشتراكية فقد انبرت للدفاع عن السببية لأنها الأساس الموضوعـــي للوصول الى القوانين الاجتماعية الصارمة التي تقوم على فرضية الحتمية التي لا " تقيم أى تعارض بين ماهو ذاتي وما هو موضوعي وانما ترى فيهما وجهين لحقيقة واحدة • وأكثر ما تتجلى هذه الوحدة في دور كل منهما في عملية التغير الاجتماعي " (٤٣ / ص ٩٢) فتعالج علمية

(أ) أحمد ، كمال أحمد : قراءات في علم الاجتماع • القاهرة ، ١٩٧٧

••/••

المنهج الاجتماعي الظواهر الاجتماعية لتعبر عنها بصيغ نظرية دقيقة خلافا لما كان عليه العلم في مراحله المبكرة •

وهنا تأتي للمعيار الثالث في علمية المنهج أهمية كبرى نظرا لتزعزع أساس القانون الصارم في علم الفيزياء الرياضية التي تدرس الجسيمات الصغيرة كونها أعطت للاستنباط دورا هاما في تكوين العلاقات الاحصائية التقريبية التي تحكمها من خلال المجرب ووسائل القياس وهذا ليس توقانا كما ادعى ماخ بأنه " لاوجود في الطبيعة للسبب ولا النتيجة " (٤٢ /ص ٩١) وانما يتعلق هذا بدرجة معرفتنا العلمية عنها • وبالتالي يتداخل في فكرة العلمية للمنهج الاستدلال الاستقرائي والاستنباطي على السواء • ولا يخفى أن للقوانين أهمية أكبر من النظريات في انضواء عدد كبير من الحقائق تحتها في صيغة شمولية واحدة تساهم القوانين في فهمها واشتقاق علاقات جديدة بينها • وهي بسماحها بالتنبوء ، تمكن الانسان من التحكم بموضوعها من خلال تطبيق القوانين عمليا •

وهذا مايؤدي الى القول بارتباط النظرية بالممارسة اذ لاوجود لعلم بدون وجود الفاعل الاجتماعي الذي يختبر وعيه الاجتماعي أو المعرفة التي حصل عليها في الواقع الاجتماعي بالممارسة • أما مايحدد تلك المعرفة ويثبت صدقها فهو خبرة المجتمع وكفاءته العملية اذ أن أساس العلم هو نشاط العلماء الباحثين " عن متطلبات النشاط الانتاجي للمجتمع " (٨ / ص ٣٠٠) وتتجلى بهذا وحدة النظرية والممارسة التي يتوسطها الانسان فيقيم الدليل على علمية المنهج في الحصول على المعرفة ولا يقتصر على معيارية أدوات البحث وموضوعيتها • من هنا نقول أن الضبط والتنبوء والتعميم والموضوع والممارسة الاجتماعية تمثل الأساس الذي نرتكن اليه في تسمية علمية المنهج في الدراسة الاجتماعية المعاصرة • واذا مامیزنا بين العلمية المجردة (SCIENCE PURE) والنزعة العلمية (SCIENTISM) من أجل تبيان الفرق بينهما وبين علمية المنهج فهذا لأن الأولى تعني " التمحيص العلمي للمادة المدروسة من أجل المعرفة لذاتها (فهي) لا تهتم بالشكل المباشر بالمعضلات العملية ، مستهدفة في ذلك تطوير المبادئ الأساسية للعلم لتثبيته ، وهو بهذا يخضع لرقابة العلماء • ومن هنا تأتي امكانية موضوعيته واتساقها " (٦ / ص ٤٠٠) كما وصعوبات العلم أيضا كونه منظما وموضوعيا واختباريا في مجاله • وتعني الثانية أن العلم يهيء فلسفة شاملة للانسان والحل لجميع الصعوبات فتلتقي من هنا مع الايديولوجية • وهذه النظرة توضح " نموذجا للنزعة التقليدية أو الاعتقاد بأنه ليس في الامكان أفضل مما كان ، ولذلك فان تغيير القديم ضرب من ضروب المستحيل " (٦ / ص ٤٠٣) • ان علمية المنهج تظهر العلم كنشاط انساني فيصبح هو أيضا مادة للدراسة الاجتماعية •

خاتمـــــة :

المنهـــج في علــم الاجتمـاع

يرتبط (تأصل) المنهج في علم الاجتماع ، بعوامل أساسية أهمها :

١ ــ مادته أو الظواهر الاجتماعية المكونة اياها عمليا •

٢ ــ صفات الظواهر الاجتماعية التي تفرقها عن ظواهر الطبيعة •

٣ ــ المنطلق الإيديولوجي ، والطبقي المصلحي •

٤ ــ الباحث نفسه ، وهو جزء من المجتمع يتأثر بالعوامل السابقة مجتمعة •

وتنال هذه العوامل موضوعية الدراسة الاجتماعية منذ لحظة اختيار العالـــم لموضوع الدراسة حتى وصوله الى النتائج الفعلية • وبما أن الناتج العلمي يوظف فـــي مصلحة عقيدة اجتماعية ، أو نظام اجتماعي سعت المدارس والاتجاهات والنظريات الاجتماعية الى اثبات منهج تحاول بواسطته الولوج في سير الظواهر وايضاحها وفهمها ثم تعميمها بصيغ قوانين وفرضيات ثم نظريات وجدنا في الدراسة السابقة أنها تتمحور في معظمهـــا حول مقولات في المنهج وهي في الحقيقة تخفي الوصول الى الموضوع • فمن ماثل منها بين ظواهر الاجتماع والطبيعة ــ كالتجريبية ــ أو من قال بفوارق جذرية بين ظواهـــر الاجتماع والطبيعة كان ينادي باسم المنهج لدراسته ان الديكارتية والتاريخيـــة والمونوغرافية والجدلية ومدارس أخرى قد جعلت المنهج محور مقولاتها في حين نادت مدارس أخرى بتطبيق المنهج الوظيفي أو البنيوي أو النمذجة وكلها تخفي في الحقيقـة اقامة مقولة علمية ليس حول المنهج بل حول موضوع الدراسة • وان هذه الظاهرة هــي التي حملتنا على النظر الى اتجاهات مختلف المدارس الاجتماعية ، فقمنا بالبحث والتمحيص عن مناهجها ووجدنا أنفسنا في كل حالة أمام علاقة المنهج بالموضوع ، أو بكلام آخــر الموضوع من خلال المنهج • ولربما كانت في هذا الترابط والتلازم خصوصية علم الاجتماع ، ان لم نقل خصوصية العلوم الاجتماعية بأجمعهـــا •

وكانت هذه هي القضية التي قسمنا المدارس الاجتماعية المعاصرة على أساسها • فالمنهج الذي تستخدمه كل منها في دراسة المجتمع يتعلق بدرجة تفارق المجتمع عن الطبيعة وهو منطلق خارج عن قضية المنهج منفردة • وكان ولهلم ديلتـــــاي (WIHELM DILTHEY ١٨٣٣ ــ ١٩١١) أول من أثار هذا التمييز في كتابه "مقدمة لدراسة العلوم الانسانية " و " علم الثقافة وعلم الطبيعة " (١٨٩٦) مشيرا الـــى طبيعة علم الاجتماع وهي في نظره علاقات واقعية تدرك بالحدس ويكون الوعي هو العامل الحاسم لفهمها فقرب دلتاي علم الاجتماع من التاريخ والفلسفة وأبعده عن العلم الطبيعي " فالعالم الطبيعي يمكن ملاحظته وتفسيره من الخارج ، بالعلاقات بين ظواهـــره

علية آلية أما العالم الاجتماعي أو الثقافي فيمكن ملاحظة النشاط الانساني وفهمه من الداخل (وهذا) واضح لأنه انتاج عقول كعقولنا ، والعلاقات الموجودة بين ظواهر العالم الانساني علاقات تخضع للقيمة وترتبط بالهدف) (٢٩ / ص ٦٨) •

وقد لخص ت • ب بوتومور رأى ديلثاى في المنهج والموضوع بقوله : ان الدراسات الاجتماعية لا يجب ان تسعى الى ايجاد صلات علية أو صياغة قوانين عامة شاملة وانما تهتم بوضع تصنيفات تمهيدية للشخصية والثقافة تكون بمثابة اطار لفهم النشاطات والأهداف الانسانية في الظروف التاريخية المختلفة (٢٩ / ص ٦٨) •

الا أننا وجدنا من خلال دراستنا ان جهود علماء الاجتماع قد وصلت الى توفيق بين (المنهج الخاص) و (المناهج الوسطى) مع المنهج الديلثاي حول ارتباط الظواهر الاجتماعية بالهدف الواعي الا أنها قد خالفتها في مسألة الوصول الى القوانين الاجتماعية ودرجة شمولية هذه القوانين كما أنها حدت من رفض منهج دلثاى لجميع مناهج العلوم الطبيعية • وفي هذا تبرز ظاهرة تأصل المنهج في الدراسات الاجتماعية المعاصرة وتصل الى نتائج مختلفة عما وصل اليه المنهج الدلثايي • ذاك أن تأصل المنهج يحاول ردم الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية معتمدا على المنهج المناسب لدراسة الظاهرة الاجتماعية أو الطبيعية متجاوزا مسألة الفروق بينهما •

وابرز من انبرى للرد على المناهج " العقلانية " هو اميل دركايم الذى جعل الموضوع الذى يقترب منه المنهج ظواهر خارجية وقسرية ، أى أشياء حقيقية تنشأ عن المجتمع وليس بمقدورنا تبديلها ، بل انها قائمة يمكن الرجوع اليها وملاحظة مادتها العامة أو آثارها وهي بذلك موضوعية ولا تفسر الا بأشياء اجتماعية مثلها • ان الظاهرة الاجتماعية هي "كل ضرب من السلوك ثابتا كان أم غير ثابت يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الافراد أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره ، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يشكل بها في الحالات الفردية " (٣٩ / ص ٤٦ ، ٤٧) •

وان هذه الظواهر التي حتمت على دركايم البحث عن منهج خاص لدراستها هي التي الزمت دركايم باظهار الفروق بينه وبين غيره من المناهج فقال : "أولا — ان هذه الطريقة مستقلة عن جميع المذاهب الفلسفية (علم اجتماع لا غير) فكل مايطالب به هذا العلم (الاجتماع) هو أن يعترف الناس بأن قانون السببية يصدق أيضا على الظواهر الاجتماعية ولكن علم الاجتماع لا يقرر هذا القانون على أنه ضرورة منطقية بل يقرره على أنه فرض تجريبي أدى اليه استقراء مشروع • وتتيح لنا طريقتنا ، بل توجب علينا نفس

هذا الاستقلال تجاه المذاهب العملية فلن يكون علم الاجتماع أساسه الفرد أو علم اجتماع شيوعي أو علم اجتماع اشتراكي حسب المعنى الشائع وليس من الممكن أن يعترف لها (أى للمذاهب) بقيمة علمية ما وذلك لأنها تهدف بطريقة مباشرة الى اصلاح الظواهر الاجتماعية لا الى التعبير عن حقيقتها .

ثانيا — أن طريقتنا طريقة موضوعية وذلك لأنها تقوم بأسرها على أساس الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية أشياء ويجب أن تعالج على أنها أشياء .

ثالثا — ولكن اذا نظرنا الى الظواهر الاجتماعية نظرتنا الى الاشياء فمعنى ذلك أننا ننظر اليها على أنها أشياء اجتماعية لا غير " (٣٩ / ص ٢٢٠ حتى ص ٢٢٢) .

وتحدد المنهج اذا ظاهرة اجتماعية تملي على العالم القواعد التي يجب عليه مراعاتها عند دراستها . وأولى هذه القواعد " يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على (أنها أشياء) " (٣٩ / ص ٤٨) مما يقتضي تحرر عالم الاجتماع من كل فكرة مسبقة . وثانيهما " بحث الخواص الخارجية المشتركة " (٣٩ /ص ٧٦) بين طائفة خاصة منها وهي التي ينصب تعريف البحث عليها . وثالثها ملاحظة تلك " الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية " (٣٩ / ص ٩٠) .

ويؤكد دركايم أن الخلاف بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تتعلق بالأجسام العضوية أم المجتمعات " ليس الا خلافا من حيث درجة التركز " (٣٩ /ص ٤٧) والظواهر الاجتماعية لا تسمح بأى شكل بتدخل الباحث الذى يدرسها في عملها الطبيعي من هنا حدد دركايم " الطريقة الوحيدة التي تتناسب مع طبيعة الموضوع الذى يدرسه علم الاجتماع هي طريقة المقارنة " (٣٩ / ص ١٦٨ ، ١٦٩) .

وقد أصبحت المقارنة دليل منهج في التفكير لمعرفة التشابهات وادراك التباينات بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية ، وتمكن علم علم الحياة بفضلها من معرفة التطور الحاصل على أنواع الكائنات الحية بفضل التجربة ومازالت بعض فروع العلم الطبيعي تنتفع بهذا الأسلوب ، ومنها علم الجيولوجيا وعلم التصنيف الحيواني والنباتي كما امتاز أسلوب المقارنة بأهمية عند علماء الاجتماع التطوريين ، الا أن استعمالها عندهم " لا يتضمن تمهيدا ضروريا اتجاه المدخل التطورى " (٨٠ / ص ٥٦) .

ولتعذر القيام بالتجارب في علم الاجتماع يدخل أسلوب المقارنة على المنهج طرق التجربة غير المباشرة رغم مافي هذا الأسلوب من صعوبة في تحديد وحدة المقارنة في مجتمع واحد أو في عدة مجتمعات بسبب مايطرأ على الظاهرة المدروسة من تغيرات

زمنية ومكانية وقد أوضح ت . ب بوتومور حدود أسلوب المقارنة حيث قال : " المقارنة ، أسلوب للاقتراب من الواقع لتفسيره ، واذا ماعممت المقارنة واتسع نطاقها يمكن الوصول من خلالها الى قوانين احصائية . وموضوعيتها مرتبطة الى حد بعيد بأسس المقارنة في نظر الباحث ومثالها دراسة دركايم للانتحار " (٨٠ / ص ٥٦) .

أما ادخال المناهج (الوسطى) كطريق الوصول الى الظاهرة الاجتماعية وأسبابها المتضمنة على شكل علاقات رياضية فهي وان لم تغفل الفروق بين ظواهر الطبيعة والمجتمع لا تقيم بينهما سوى جسر اتصال تعبره مخلفة وراءها مشكلة التمييز بين الطبيعة والمجتمع للدراسات المستقبلية .

ولئن كانت الثقافة الرياضية مفيدة في (تكميم) ظواهر علم الاجتماع بغية اضفاء الصفة العلمية على دراستها فان طبيعة هذه الظواهر لا تسمح بتطبيق (الأقيسة) البحتة عليها ذاك أن للظواهر الاجتماعية تاريخ يحتضنها وان صورها ومعانيها تتغير عبر المجتمعات والعصور . من هنا قالت المناهج الخاصة بضرورة البحث عن الأساسي والمكون في الظاهرة الاجتماعية ضمن تاريخها وبالبحث من أجل الوصول الى القوانين الناظمة لها وقد تكون " الطريقة التاريخية الاجتماعية هي الطريقة المثلى في الدراسات الاجتماعية " (٦٠ / ص ٤٠٩) .

غير أن هذا الفهم المبسط لتاريخية الظاهرة الاجتماعية قد لقي معارضة النظرية الملتزمة بالمنهج الجدلي في علم الاجتماع وذلك لدى العلماء الماركسيين . فان الجدل وقوانينه ثم افتراض تجسده في الطبيعة والمجتمعات هو الذي يمكننا من الوصول الى فلسفة كلية تسمح لنا بتعميمات اجتماعية أو مقولات تحدد تشكيلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في مكان وزمان محددين كما وأنها هي التي تفسر التغيرات التي تلحق بظواهرها . ورغم ما للمنهج الجدلي من أهمية في دراسة النظام الاجتماعي السائد ومعرفة قوانين تطوره وتشكيلاته نرى كثيرا من علماء الاجتماع يلح على ضرورة تضافر المناهج والعلوم " في سبيل انماء الحقيقة اذ أن التعاون بين العلوم هو أمر مفروض .... لأن الحقيقة هي المطلوب أولا وأخيرا " (١٦ / ص ٦٢)

ويقترح عبدالرحمن بدوي منهجا بزعمه عاما يشمل بقية المناهج في علم الاجتماع ويطلق عليه تسمية " منهج التغيرات المتساوقة " (٢٢ / ص ٢٢) وهو يدرس التغيرات الحاصلة في منشآت ويقارنها بتلك التي تحصل في منشآت أخرى ، فيظهر تلازم وتوعها وتخلفها ثم يعبر عن ذلك كله بصور رياضية على هيئة دالات أو توابع الا أن هذا الاقتراح

ليس سوى " تركيبة " لا جديد فيها ولا نفع منها سوى اضفاء صيغة صورية على ماقال به علماء من قبله •

لا يزال علم الاجتماع يسعى وراء منهج يتيح له التأكد من موضوعيته وبالتالي علميته وهو اليوم ، لدى معظم ممثليه لا يحسم في الادراك بدرجة اليقين بل يكتفي بما تحققه ظاهرة تأصل المنهج وهذا بين في مايلي "أولا — يستطيع عالم الاجتماع أن يجمع بيانات امبيريقية تمكنه من الحكم على المسائل على نحو أكثر رشدا مما تمكنه الافكار التقليدية • ثانيا — بوسعه في بعض الأحيان أن يقدم تنبوءات معقولة عندما يكون غير قادر على تقديم تفسير للشواهد ثالثا — يستطيع أن يفسر بعض الظواهر الاجتماعية أي أن يضيف الأحكام الخاصة تحت أحكام أكثر عمومية " (٢٩/ ص ٨٣) • الا أن ظاهرة تأصل المنهج هذه لا تستطيع ضبط الانسان والمجتمعات وفي هذا سر عجزها وأشد الأمور خطرا على علمية علم الاجتماع بما اعتدنا أن نعطيه لهذه الكلمة من معان وآفاق •



المراجــــع والمصـــــادر

أولا — المراجــــع .

(١) بدران ، ابراهيم وفارس، أسعد محمد : موسوعة العلماء والمخترعين ، بيروت ١٩٧٨ .

(٢) بدوى، زكي أحمد : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ١٩٧٨ .

(٣) جماعة من الأساتذة السوفييت : موجز تاريخ الفلسفة ، ج ٣ ، ترجمة ابراهيـــم سلوم ، دمشق ١٩٧٧ .

(٤) السالم ، فيصل وفرح ، توفيق : قاموس التحليل الاجتماعي ، بيروت ١٩٨١ .

(٥) صليبا ، جميل : المعجم الفلسفي ، ج ١ و ج ٢ ، بيروت ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

(٦) غيث ، عاطف محمد : قاموس علم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٩ .

(٧) لازار سفيلد ، بول وبودون ، ريمون : موسوعة مناهج علم الاجتماع ، مصطلـــح العلوم الاجتماعية . ج ١ ، ترجمة فؤاد شاهين وخليل أحمد خليــل ، بيروت ١٩٨١ .

(٨) لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين : الموسوعة الفلسفية ، اشراف يودين وروزنتال ، ترجمة سمير كرم ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨١ .

(٩) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي ، القاهرة ١٩٧٩ .

ثانيا — آ — مصادر باللغة العربيــة .

(١٠) ابراهيم ، زكريا : مشكلة الفلسفة . مصر ١٩٧١ .

(١١) ابن خلدون ، عبد الرحمن : مقدمة ، بيروت . د . ت .

(١٢) أبو لغد ، ابراهيم ولويس ، مليكة : البحث الاجتماعي ، مناهجه وأدواتـــه . مصـــر ١٩٥٩ .

(١٣) أحمد ، أحمد : قراءات في علم الاجتماع . القاهرة ١٩٧٧ .

(١٤) الأخرس ، صفوح : علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها . دمشق . ١٩٨٠ .

(١٥) الأخرس ، صفوح : العلوم الاجتماعية ، طبيعتها ، ميادينها ، طرائق بحثها ، دمشق ١٩٧٢ .

../..

(١٦) اسماعيل ، قباري : قضايا علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ١٩٧٦ .

(١٧) اسلام ، عزمي : جون لوك ، القاهرة ١٩٦٤ .

(١٨) أندريفا ، م . : الدور المنهجي للنظرية في مختلف مراحل البحث الاجتماعي ، في : مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية ، السنة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .

(١٩) الأهواني ، أحمد : جون ديوي ، مصر ١٩٦٨ .

(٢٠) بدر أحمد : أصول البحث العلمي ومناهجه ، الكويت ١٩٧٩ .

(٢١) بدوي السيد ، محمد : مبادئ علم الاجتماع ، مصر ١٩٧٦ .

(٢٢) بدوي ، عبدالرحمن : مناهج البحث العلمي ، الكويت ١٩٧٧ .

(٢٣) بلدي ، نجيب : رينيه ديكارت ، مصر ١٩٦٨ .

(٢٤) بلوز ، نايف : مناهج البحث في العلوم الطبيعية ، ج ١ دمشق ١٩٨١ .

(٢٥) بلوز ، نايف : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، ج ٢ دمشق ١٩٨٢ .

(٢٦) بنروبي ، ج . : مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة في فرنسا . ترجمة عبدالرحمن بدوي بيروت . ١٩٨٠ .

(٢٧) بوبر ، كارل : عقم المذهب التاريخي . ترجمة عبدالحميد صبرة ، الاسكندرية ١٩٥٩ .

(٢٨) بوبوف ، س . ي : نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر . ترجمة نزار عيون السود ، دمشق ١٩٧٤ .

(٢٩) بوتومور ، ت . ب . : تمهيد في علم الاجتماع . ترجمة شكري علياء وآخرين ، القاهرة . ١٩٨٠ .

(٣٠) بوريس ، اوكرابيتسيف : الماركسية اللينينية ، ومناهج العلوم الاجتماعية ، بيروت ١٩٧٩ .

(٣١) بوليتزر ، جورج وآخرون : أصول الفلسفة الماركسية ، ج ١ و ج ٢ ، ترجمة شعبان بركات ، د . ت .

(٣٢) تكسيه ، جان : غرامشي ، ترجمة ميخائيل ابراهيم مخول ، دمشق ١٩٧٢ .

(٣٣) تورين ، الآن : من أجل علم الاجتماع . ترجمة تيسير شيخ الأرض ، دمشق ١٩٧٩ .

../..

(٣٤) تيماشيف ، نيقولا : نظرية علم الاجتماع • طبيعتها ، وتطورها ، ط ٤ ، القاهرة ١٩٧٧ •

(٣٥) حسن ، عبدالباسط : أصول البحث الاجتماعي • القاهرة ١٩٧١ •

(٣٦) جنزبرغ ، موريس : علم الاجتماع • ترجمة فؤاد زكريا • مصر • د • ت •

(٣٧) الخشاب ، مصطفى : علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني : المدخل الى علم الاجتماع • القاهرة ١٩٦٥ •

(٣٨) الخشاب ، مصطفى : علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثالث : المدارس الاجتماعية المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٩ •

(٣٩) دركايم ، أميل : قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم ، القاهرة ١٩٥٠ •

(٤٠) دسوقي ، كمال : تكنولوجيا العلوم الاجتماعية ، الاجتماع ودراسة المجتمع ، القاهرة ١٩٧١ •

(٤١) ديكارت ، رينيه : مقال عن المنهج ، ترجمة محمود خضيرى ، القاهرة ١٩٣٠

(٤٢) ريدنيك ، ف • : ما هي ميكانيكا الكم ، موسكو ١٩٧١ •

(٤٣) الزعبي ، محمد : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكي دمشق ١٩٨٢ •

(٤٤) سارتر ، جان بول : الماركسية والوجودية • ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ١٩٦٤ •

(٤٥) الساعاتي ، حسن : علم الاجتماع الخلدوني ، القاهرة ١٩٧٥ •

(٤٦) السمالوطي ، توفيق محمد : الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ١٩٧٥ •

(٤٧) سميرنوف ، ى ، ف : دروس في الرياضيات العالية ، ج ١ ، ترجمة وجيه القدسي ، صلاح الأحمد ، موفق دعبول ، خضر الأحمد ، أنيس كنجو ، دمشق ١٩٦٦ •

(٤٨) شاتيليه ، فرانسوا : هيغل ، ترجمة جورج صدقني ، ط ٢ دمشق ١٩٧٦ •

(٤٩) شبتولين ، آ • ب : النظرية العلمية في الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، بيروت ١٩٨١ •

(٥٠) شكرى ، علياء وآخرون : قراءات معاصرة في علم الاجتماع ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٦ •

(٥١) شكرى ، علياء وآخرون : دراسة علم الاجتماع ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٥ •

••/••

(٥٢) عاقل ، فاخر : أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ، بيروت ١٩٧٩ .

(٥٣) عثمان حسن : منهج البحث التاريخي ، ط ٤ ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٥٤) الغربي ، فوزى رضوان : المدخل في الانثروبولوجيا التطبيقية ، القاهرة ١٩٨١ .

(٥٥) عيسى ، طلعت : سان سيمون ، القاهرة ١٩٦٤ .

(٥٦) غليزرمن ، ج : قوانين التطور الاجتماعي ، تعريب زهير عبدالملك بيروت ١٩٧٨ .

(٥٧) غيث ، عاطف محمد : الموقف النظرى في علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

(٥٨) فروند ، جوليان : علم الاجتماع عند ماكس فيبر ، ترجمة تيسير شيخ الأرض ، دمشق ١٩٧٦ .

(٥٩) قاسم ، محمود : في النفس والعقل لفلاسفة الاغريق والاسلام ، ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٢ .

(٦٠) قاسم ، محمود : المنطق الحديث ومناهج البحث ، ط ٥ ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٦١) كاظم خيرى أحمد وجابر عبدالحميد جابر : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٧٨ .

(٦٢) كوفالسون ، كيلله : المادية التاريخية ، دراسة في نظرية المجتمع الماركسية ، ترجمة الياس شاهين ، ط ٢ ، موسكو ١٩٦٦ .

(٦٣) لازارسفيلد ، بول : علم الاجتماع ، ترجمة حافظ الجمالي ، في الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية ـ القسم الأول ـ العلوم الاجتماعية ، مجلد ١ دمشق ١٩٧٦

(٦٤) لطفي ، عبدالحميد : علم الاجتماع ، ط ٨ ، القاهرة ١٩٧٨ .

(٦٥) لينين ، فلاديمير ايليتش : المادية والمذهب التجريبي النقدى ، ترجمة فؤاد أيوب ، ط٢ ، دمشق ١٩٧٥ .

(٦٦) مارين ، أنطون : الحرارة ، دمشق ١٩٦٩ .

(٦٧) ماكيفر ، ر . م : الجماعة ، دراسة في علم الاجتماع ، ترجمة ، محمد علي أبو درة ولويس اسكندر ، القاهرة ١٩٦٨ .

(٦٨) محمد ، علي محمد : رواد علم الاجتماع ، قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي ، القاهرة ١٩٧٦ .

(٦٩) محمود ، نجيب زكي : في فلسفة العلوم ، ج ٢ ، المنطق الوضعي ، ط٣ ، القاهرة ١٩٦١ .

(٧٠) مرتون ، وايت : عصر التحليل ، فلاسفة القرن العشرين ، ترجمة أديب يوسف شيش ، دمشق ١٩٧٥ .

(٧١) مرحبا ، محمد : أينشتين والنظرية النسبية ، ط٧ ، بيروت ١٩٧٤ .

(٧٢) هنا ، غانم : بناء المجتمع ، دمشق ١٩٨٢ .

(٧٣) هيزنبرغ ، فرند كارل : الطبيعة في الفيزياء المعاصرة ، ترجمة قسطنين قدسي ، دمشق ١٩٧٥ .

(٧٤) وصفي ، عاطف : كوندرسيه ، القاهرة ، د . ت .

(٧٥) ويد جرى ، البان ج : التاريخ وكيف يفسرونه من كونفيشوس الى توينبي القاهرة ١٩٧٢ .

(٧٦) اليافي ، عبدالكريم : تقدم العلم ، دمشق ١٩٦٤

(٧٧) اليافي ، عبدالكريم : تمهيد في علم الاجتماع ، دمشق ١٩٥٧

ب ــ المصادر باللغة الانكليزية :

(٧٨) 1 – Bottomore, T. B. : Sociology, A Guide to Problems and Literature, Newyork 1972

(٧٩) 2 – Bottomore, T. B. : Sociology As Social Criticism, London 1975

(٨٠) 3 – Bottomore, T. B. : Studies in Sociology " Marxist Sociology ", London 1975

(٨١) 4 – Mills, C. Wright : The Sociological Imagination, London – Oxford – Newyork . 1977

فهـــــرس البحـــــث